

ISSN 2411-7757



گۆقارى زانكۆى گەشە پيئىدانى مرؤىى

گۆقارىتىكى زانستىيى وەرزيپە زانكۆى گەشە پيئىدانى مرؤىى دەريدەگات

بەرگى (۷) ژمارە (۲) حوزەيران (۲۰۲۱)

۲۷۲۱ ى كوردى

۲۰۲۱ ى زايىنى



هەریمی کوردستانی عێراق

زانکۆی گەشەپێدانی مەروێی

گۆڤاری زانکۆی گەشەپێدانی مەروێی

گۆڤاریکی زانستی وەرزییه، زانکۆی گەشەپێدانی مەروێی دەریدهکات

خاوهنی ئیمتیاز

پ.د.علی محي الدين قهرداغی

سەرۆکی دهستهی نووسه‌ران

پ.د.م‌ریوان أحمد رشید

به‌ریوه‌به‌ری نووسین

پ.د.زانا رؤوف حمه کریم

دهستهی نووسه‌ران

پ.د.أنور محمد فرج	ئەندام
پ.ی.د.ه‌یوا ابوبکر علی	ئەندام
پ.ی.د.صه‌یب مصطفى طه	ئەندام
پ.ی.د.ئاسۆ محمد ده‌رویش	ئەندام
پ.ی.د.محسن ابراهیم أحمد	ئەندام
پ.ی.د.کنعان حمه‌غریب عبدالله	ئەندام

سەرپه‌رشتیاری هونه‌ریی

هاوکار عمر مجید

دەستەى راویژکاری

- پ.د.سمیر فخر و بحرین
- پ.د.عبدالمجید النجار تونس
- پ.د.علي المحمدي قطر
- پ.د.انمار امین البرواری عیراق
- پ.د.صالح قادر قطر
- پ.د.جاسم عودة مصر
- پ.د.قاسم الحبیطی عیراق
- پ.د.خالد العجمی سعودیة
- پ.د.خالد المذکور کویت
- پ.د.فائق مشعل قدوری عیراق

- ئاماژە بە کۆنوسی دەستەى نوسەرانی گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مروی ژمارە (15) لە بەرواری (2017/6/1)دا، وە لەبەرئەوەی لە ئیستادا زانکۆکەمان گۆفاریکی زانستی نوێ دەرەکات بەناوی (UHD Journal Of Science and Technology) کە تایبەتە بە بلاوکردنەوەی توێژینەوەکانی بواری زانستی پوخت. بڕیار درا کە بواری بلاوکردنەوەی توێژینەوەکان لە گۆفارەکەماندا کورت بکریتهوه تەنها بۆ بواری زانسته مروفايه تیهکان.

- بۆ زانینی مەرجەکان و تۆمارکردنی توێژینەوه بۆ بلاوکردنەوەی لەم گۆفارەدا، سەردانی سایتی تایبەت بە گۆفار بکە : journals.uhd.edu.iq

پیشەکی:

گۆڤاری زانکۆی گەشەپێدانی مۆی، گۆڤاریکی زانستی - وەرزییه، زانکۆی گەشەپێدانی مۆی دەریدەکات، پشتبەست بە فەرمانی وەزاریی - وەزارەتی خوێندنی بالا و توێژینەوێ زانستی/ حکومەتی هەریمی کوردستان، ژمارە (15332/9) لە (2015/8/5) دا. ئاماژە بە کۆنوسی لیژنە هەمیشەیی تایبەت بە دەرکردنی گۆڤاری زانستی لە وەزارەتی خوێندنی بالا، کە لە بەرواری (2015 / 8 / 4) دا پەسەندکراوە و بریارداراوە بە پێدانی مۆلەت بە دەرکردنی (گۆڤاری زانکۆی گەشەپێدانی مۆی) لە لایەن زانکۆی گەشەپێدانی مۆی، ئەمەش لەبەر ئەوەی گشت مەرجەکانی دەرکردنی گۆڤاری زانستی تیدا جێبەجێ کراوە. توێژینەوێکانی ئەم گۆڤارە بۆ بەرزکردنەوێ پلەیی زانستی بە کاردێت.

بەم ھۆیەوێ دەستەیی نوسەرانی گۆڤاری زانکۆی گەشەپێدانی مۆی، خۆشحال دەبێت بە بالاوکردنەوێ توێژینەوێ بەرھەمە زانستیەکانی توێژەرانی بواری (زانستە مۆڤایەتیەکان) بە پێی ئەومەرجانەیی کە بۆ بالاوکردنەوێ دانراون لە گۆڤارەکەدا.

- ناوی گۆڤار: گۆڤاری زانکۆی گەشەپێدانی مۆی
- جوۆری دەرکردنی گۆڤار: وەرزییه
- پسپۆری گۆڤار: بواری (زانستە مۆڤایەتیەکان)
- ژمارەیی نیۆدەوێلەتی گۆڤار بەشیۆی چاپکراو: p-ISSN 2411-7757
- ژمارەیی نیۆدەوێلەتی گۆڤار بەشیۆی ئۆنلاین: e-ISSN 2411-7765
- ژمارەیی (DOI) گۆڤار : 10.21928/2411-7765

پ.ی.د. زانا رەئوف ھە کریم

بەرپۆلەوێ نوسین

Address:

University of Human Development
Sulaimani -Kurdistan Region/Iraq
+9647711529060 - +9647480120630
PO Box: Sulaimani 6/0778

ناونیشان:

زانکۆی گەشەپێدانی مۆی
سلیمانی - هەریمی کوردستان/عێراق
009647711529060 - 009647480120630
سندوقی پۆست: سلیمانی 6/0778

فهرست المجلة

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	يوسف عبيد حمه امين	تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي المدرسي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية والادارية في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك	١١-١
٢.	كاوه محمد روستم عطا آدم حمه صالح	دور استخدام اسلوب الإدارة بالاهداف في فاعلية المنظمات	٢٢-١٢
٣.	يوهان عوسان حمه	رادهى بهركهوتنى خوئندكارانى زانكو و كارلئىكردى له گهئل پهيامى پينگه ئەلكترۆنييهكان	٣٣-٢٣
٤.	محمد رشيد حسن أواز عساف مولود	التأصيل القانوني لمبدأ واجب المقاضاة في الجرائم ذات الطابع العالمي	٤٧-٣٤
٥.	كنعان حمه غريب عبدالله ثاريان رشيد شريف	گوراني سياسي له ديدى (ليبراليزم)دا: تئروانينهكانى كارل پۆيهه وهك نمونه	٦٠-٤٨

تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي المدرسي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية والادارية في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك

يوسف عبيد حمه امين

قسم ادارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كوردستان، العراق

اداراتا لمدارس (عينة البحث) ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من سنوات الخبرة والدورات التدريبية في مجالات تحسين الاداء. ومن ثم وضع اليات تضمن ان تكون الخبرة المكتسبة والدورات أكثر تأثيراً في الاداء.

الكلمات الدالة- العوامل الديموغرافية ، معايير التقييم الذاتي، الكوادر التدريسية، المدارس الحكومية في مدينة كركوك

1. المقدمة

تحرص النظم التعليمية المعاصرة على عملية التقييم بصورة شاملة ومستمرة للتأكد من جودة خدمات العملية التعليمية الموجودة بالمدارس، والتعرف على ما بها من جوانب القوة فيتم تدعيمها، وما بها من جوانب قصور وضعف فيتم علاجها عبر برامج تحسين وتطوير مخطط لها وتنفيذ بصورة منظمة وفق أولويات محددة. ونظراً لقصور مدخل التفتيش والمراقبة الخارجية كأحد أهم مداخل تقييم الأداء، فقد ازدادت أهمية التقويم الذاتي كأحد مداخل تقييم وتطوير الأداء المدرسي حيث برزت على السطح مؤخراً الأهمية الكبرى لعمليات وأنشطة التقويم الذاتي، وضرورة الاستفادة منها في تقويم جودة وقياس الأداء المدرسي. ويمكن النظر في معايير التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه أحد مداخل تقويم الاداء الذي يركز على معايير محددة تركز على عمليات تعلم وتعلم الطلبة، ويتم اعتماد أدوات متنوعة مثل الاستبانة والمقابلات والملاحظة وتحليل الوثائق وتقارير الاداء وغيرها من مصادر جمع البيانات التي يشارك فيها كافة المهتمين بالعملية التعليمية من إدارة مدرسية ومعلمين وطلبة وأولياء أمور وأعضاء من المجتمع المحلي في ضوء الخطة الاستراتيجية للمدرسة.

ولإنجاح مبادرات تطبيق معايير التقويم الذاتي المدرسي فإن الدول تقوم ببناء الأدلة وأطر العمل وتأهيل العاملين في المدارس على تطبيق معايير التقويم الذاتي للمدرسة، وتؤكد العديد من الدراسات على وجود مشكلة في عدم امتلاك فريق عمل تطبيق

المستخلص- يهدف البحث إلى تشخيص أهم المتغيرات الديموغرافية للكوادر التدريسية التي تسهم على نحو كبير في تبني معايير التقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية في وزارة التربية العراقية.. وقد أسست المنطلقات الفكرية والميدانية للبحث الحالي على منظور فلسفي جديد يُحاكي مضامين الخصائص الشخصية للكوادر التدريسية، ومُجسداً إمكانية اعتمادها في تحسين مستوى جودة العملية التربوية والتعليمية. وتم إجراء البحث في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك/العراق باعتماد استطلاع آراء عينة من المدرسين والاداريين في المدارس المبحوثة في مدينة كركوك، فيما يخص مجتمع وعينة البحث. تكون مجتمع البحث من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية في مدينة كركوك، ومن ثم اختيار عينة عشوائية للبحث والبالغة عددها 100 مبحوثاً من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية والتابعة لمديرية تربية كركوك.

جسدت مضامين التقييم الذاتي للمؤسسات التربوية ، بهدف التعرف على أهم المتغيرات الديموغرافية التي تقف وراء التبنى والتطبيق الناجح لمعايير التقييم الذاتي . وقد صيغ مُخطط فرضي يعكس العلاقات التوافقية بين أبعاد الدراسة وهي المتغيرات الديموغرافية بوصفها متغيراً مستقلاً (مفسراً) ومعايير التقييم الذاتي بوصفها متغيراً تابعاً (مُعتمد)، فنَجِمَ عنه الفرضية الرئيسة وهي فرضية (عدم) والتي مفادها: لا تؤثر العوامل الديموغرافية في تبني معايير التقييم الذاتي في المنظمات المبحوثة . اختبرت باستخدام عدد من الوسائل الإحصائية باستخدام برنامج SPSS-10 For Windows اذ تم اجراء اختبارT(t-test) وكذلك اختبار التباين الأحادي Anova بهدف تفسير العوامل المستخلصة بوصفها المعبرة عن واقع وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، وأكدت نتائجها دعماً لفرضيات البحث وإيجابية أهدافه وسريان مخططة .

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان أهمها انه ليس هناك تأثير معنوي لكل من الجنس والمؤهل العلمي والخبرة والتحصيل الدراسي والدورات التدريبية في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات باستثناء الفئات العمرية التي لها تأثير في محاور الاداء، واستناداً لذلك تمت الإشارة إلى بعض المقترحات أهمها : على

2. تشخيص أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي في المدارس على وفق معايير الجودة وتوضيحها إذ لم يسبق لدراسة سابقة مناقشة هذه المضامين في البيئة العراقية والعربية بعامة وفي القطاع المبحوث خاصة (في حدود إطلاع الباحث).

3. المساهمة العلمية عبر توفير الإجابات عن النواحي المشار إليها من خلال الاختبار الميداني ، بما قد يوفر للمنظمات المبحوثة القناعة المناسبة لتعزيز العوامل المؤثرة في ظل "منظور جودة العملية التربوية والتعليمية".

ثالثاً. أهداف البحث

تمثل الأهداف الأساسية للبحث في:

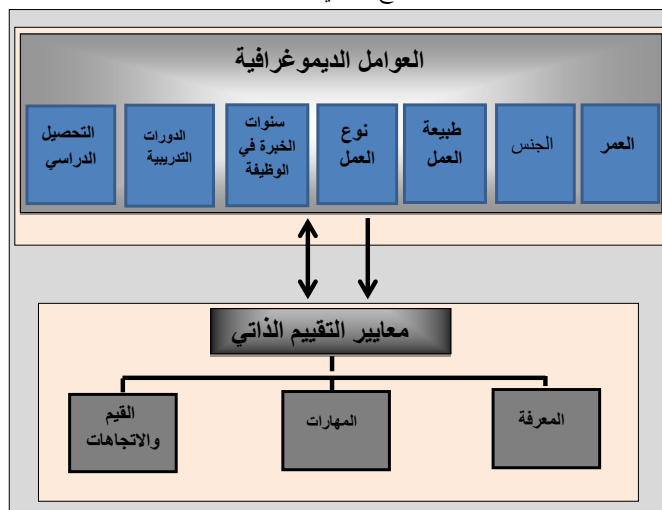
1. وضع نموذج فكري يُشخص أهم العوامل الديموغرافية (الخصائص الشخصية) استناداً إلى الجهود البحثية السابقة، ووفقاً لآراء المبحوثين.
2. قياس مستوى تأثير كل من العوامل الديموغرافية في المنظمات المبحوثة، وما تتضمنه من أهمية.
3. تقديم مقترحات يُمكن أن تُسهم في خدمة المنظمات المبحوثة في ضوء الاستنتاجات التي سيتوصل إليها الباحث.
4. معرفة وتشخيص طبيعة العلاقة بين العوامل الديموغرافية وبين معايير التقييم الذاتي.

رابعاً. مخطط البحث وفرضياته

للايفاء بمتطلبات المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وتساؤلاته، وفي ضوء اطاره النظري ، تم اعتماد نموذج افتراضي يعكس المتغيرات الرئيسة للبحث، التي تشير الى وجود علاقات افتراضية بين العوامل الديموغرافية وتبني معايير التقييم الذاتي في المنظمات المبحوثة، وتوافقاً مع فرضيات البحث ومتطلبات اختبارها ، فقد تم تبني النموذج المبين في الشكل (1) ، ويتضمن متغيرين رئيسيين يمثل الأول بالمتغيرات الديموغرافية بوصفه (متغيراً مستقلاً " مفسراً ") ، في حين يشمل الثاني معايير التقييم الذاتي وهو (المتغير المعتمد " مستجيباً ").

الشكل (1)

النموذج الفرضي للبحث



المصدر: من إعداد الباحث

معايير التقييم الذاتي للمدرسة من المهارات اللازمة لتطبيق معايير التقييم، وبالتالي ظهور ضعف في جهود تطبيق معايير التقييم الذاتي للمدرسة، ولذا فإن تمكين العاملين في المدارس من معلمين وإداريين من تبني وتطبيق معايير التقييم الذاتي على نحو فعال هو مهمة معقدة، قد تتطلب التشخيص الدقيق للخصائص الديموغرافية اللازمة للكودار التدريسية المختصة بتطبيق معايير التقييم الذاتي المدرسي، وأهمية تلك الخصائص لفرق العمل بشكل واقعي يمثل حجر الأساس الذي يمكن من سد الفجوة وبالتالي الوصول الى رؤية شاملة ومتكاملة لخصائص الكودار التدريسية الديموغرافية المطلوبة لتطبيق معايير التقييم الذاتي على نحو فعال .

وعلى هذا الأساس جاءت توجهات البحث لتشخيص أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تطبيق معايير التقييم الذاتي في المدارس العراقية وبغية تحقيق اهداف البحث وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث على نحو وافٍ ، اتجه البحث إلى معالجة ذلك ضمن أربعة محاور اتجه المحور الأول : باستعراض الإطار العام للبحث ومنهجه، أما المحور الثاني فيلخص الجانب النظري والدراسات السابقة ضمن المتاح والمتيسر من المصادر العربية الاقرب لمجتمع البحث وعينته، وأما الثالث: فينصرف إلى الإلمام بالجانب الميداني ضمن مسار حددته منهجية البحث ، واخيراً المحور الرابع اختص باستعراض نتائج البحث وتوصياته.

المحور الاول

الإطار العام للبحث ومنهجه

أولاً. مشكلة البحث

يتبنى البحث الحالي اعتقاداً بضرورة التمييز الواضح لأهم العوامل الديموغرافية والتشخيص الدقيق لأكثرها أهمية في تبني وتطبيق معايير التقييم الذاتي المعتمدة، ومن ثم دراستها ضمن إطار واحد ووفق منهج تسلسلي وتتابعي للوصول إلى رؤية شاملة وواضحة للمضامين (العوامل الديموغرافية الأكثر أهمية في تطبيق معايير التقييم الذاتي)، والمدارس التي تتمكن من فهم طبيعة هذه العوامل والتركيز عليها غالباً ما تكون أكثر قدرة على القيام بتغيرات إستراتيجية أفضل تمكّنها من تبني الأسلوب المناسب للوصول إلى تحسين مستويات جودة العملية التربوية والتعليمية. وبموجب ذلك، يمكن تلخيص مشكلة البحث عبر محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي في المدارس الحكومية في مدينة كركوك ؟ ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية للكودار التدريسية ومعايير التقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية المبحوثة؟
- ما تسلسل الأهمية النسبية للمتغيرات الديموغرافية للكودار التدريسية في تبني معايير التقييم الذاتي في المؤسسات التعليمية المبحوثة ؟

ثانياً. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث على مستوى كل من الجوانب الآتية:

1. يُعدّ البحث تجربة جديدة ومحاولة لمناقشة مضامين موضوعات حديثة في ميدان إدارة الأعمال بصفة عامة وفي ميدان السلوك التنظيمي على نحو خاص، في إطار محاولة تفسير السلوك الإنساني على وفق الخصائص الشخصية (الديموغرافية).

هذا المصطلح تم دراسته في قطاعات مختلفة ومجالات متنوعة والتي قد تبدأ بالقطاع الصحي عبر دراسة تأثير العوامل الديموغرافية في وفيات الأطفال كما هو الحال في دراسة (زيد ، 2014) وكذلك دراسة أثر مجموعة مختارة من العوامل الديموغرافية في الأوضاع الصحية للمرأة العاملة كما هو الحال في دراسة (بريك ، 2010) فضلاً عن دراسة أثر بعض من العوامل الديموغرافية في انتشار وانتقال الجرب كما في دراسة (الدليمي و الشاه ، 2015) ، ومروراً بدراسة المتغيرات الديموغرافية في المجالات الادارية والتسويقية كما في دراسة (بوروق و كروش ، 2015) التي أهتمت بدراسة أثر العوامل الديموغرافية على ولاء المستهلك لعلامات الملابس الرياضية، والتي لخصت مجموعة متغيرات ديموغرافية تمثلت بكل من (العمر والجنس والدخل وحجم العائلة) بوصفها المتغيرات الديموغرافية الأكثر أهمية في اتخاذ القرار الشرائي، وكذلك دراسة (غازي والمصري ، 2006) التي ناقشت العوامل الديموغرافية المؤثرة في نجاح التسويق الشخصي، في إطار الاهتمام بالخصائص الشخصية للأفراد بوصفها التنظيم المتكامل والديناميكي للخصائص الفسيولوجية والعقلية والاجتماعية للفرد، وهي تشمل الخصائص الطبيعية والمكتسبة من الدوافع والبيول والعواطف والمعتقدات والآراء لتعكس سلوك الفرد داخل الوسط الاجتماعي. (غازي والمصري ، 2006 ، 30). ووصولاً الى دراسة العوامل الديموغرافية ضمن مجتمع المؤسسات التعليمية مثل دراسة العوامل الديموغرافية المتنبئة بمستوى استخدام طلبة الجامعة لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) كما في دراسة (الشقران والمومني ، 2019) ، وكذلك دراسة (المومني ، 2012) التي أهتمت بتشخيص العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين . وما بين هذا القطاع وذاك يمكن تأشير الاهتمام الواسع والمنظور الشمولي لدراسة مصطلح العوامل الديموغرافية في مختلف القطاعات، ولعل مثل هذه الدراسات وغيرها الكثير من مساهمات الباحثين والمهتمين لا يتسنى المجال لذكرها أسهمت جميعها في تأطير وتوضيح مختلف الجوانب المرتبطة بمضامين ومسميات العوامل الديموغرافية غير أنها لم تُحَاكِ منظور العوامل الديموغرافية في إطار تطبيق معايير التقييم الذاتي ، ولعل المستعرض لمهام وواجبات الكوادر التدريسية المهتمة بتطبيق معايير التقييم الذاتي المدرسي في التجربة المطبقة حالياً في المدارس يمكنه رصد عدد كبير من الخصائص والمهارات التي ينبغي توافرها في فريق عمل تطبيق معايير التقييم الذاتي في المدرسة للوصول الى تطبيق يتمتع بالصدق والموضوعية، عن طريق فهم نماذج التقييم الذاتي وأدواته، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، وإعداد التقارير النهائية للتقييم الذاتي، والاستفادة من نتائج التقييم في إعداد الخطط التطويرية المدرسية. و على وفق ما تقدم يتبنى البحث سبعة متغيرات ديموغرافية التي يُمكن ان تكون مناسبة لتطبيق معايير التقييم الذاتي بناءً على ما قدمته الجهود البحثية السابقة ورأي الباحث وتمثل العوامل الديموغرافية المعتمدة بكل من (الجنس، العمر، طبيعة العمل، نوع العمل، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية، التحصيل الدراسي) .

ثانياً: التقييم الذاتي (Self Assessment)

يُمكن النظر في عملية التقييم الذاتي (Self Assessment) بوصفها العملية التي لا مناص عنها في عملية ضمان الجودة للمؤسسات التعليمية وتحسينها، (الدليمي والحياوي، 2012، 226)، وتسعى المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة للحفاظ على صدارتها عن طريق إيجاد آليات موضوعية للقياس والتقييم لجوانب الأداء جميعها الفردية

وعلى وفق ما تقدم أقصرت فرضيات البحث على فرضيتين رئيسيتين على نحو الآتي:

1. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية لدى عينة المدارس الحكومية تجاه التقييم الذاتي تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية.
2. توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية لدى عينة المدارس الحكومية تجاه التقييم الذاتي تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : أعد الإطار النظري للدراسة في عام 2018 ، في حين شرع الباحث بالبحث الميدانية في 2019/1/10 ، ووزعت استمارة الاستبيان في 2018/1/27 ، وُجمعت لغاية 2018/2/12.

الحدود المكانية : تمت الدراسة في عدد من المدارس في مدينة كركوك التابعة لوزارة التربية العراقية.

الحدود البشرية: تم اختيار الكوادر التدريسية والادارية بوصفهم عينة للبحث على افتراض امتلاك الفئة المستهدفة المعرفة الكافية بمتغيرات الدراسة وابعادها .

سادساً: منهج البحث وتقنياته.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، فضلاً عن اعتماد تقانات هذا المنهج في تحصيل مستلزمات البحث من البيانات، والتي تم تحصيلها بالإفادة من استمارة استبيان مناسبة، تم تصميمها على وفق السياقات العلمية في إعداد استمارات الاستبيانات، واشتملت على محورين هي:

الأول: اقتصرت بتحصيل البيانات الشخصية للمستبينة آرائهم، واشتملت على بيانات (الجنس، العمر، نوع العمل ، طبيعة العمل ، سنوات الخبرة في الوظيفة ، الدورات التدريبية ، التحصيل الدراسي).

الثاني: اقتصرت بالمتغيرات التي تقيس بُعد معايير التقييم الذاتي ، وعددها (3) متغيرات رئيسية تشمل كل من (المعرفة ، المهارات، القيم والاتجاهات) ، واشتملت المتغيرات الرئيسية على (18) متغيراً فرعياً تعبر عن مؤشرات معايير التقييم الذاتي.

المحور الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: العوامل الديموغرافية Demographic Factors

يقصد بالعوامل الديموغرافية العمل على تقسيم المجتمع إلى مجموعات أو قطاعات متجانسة اعتماداً على : العمر ، الجنس، مستوى الدخل ، المهنة ، المستوى التعليمي ، حجم الأسرة ، الديانة ، الجنسية ، ويشير إلى هذا النوع من التجزئة " بالتجزئة الاجتماعية. وتمثل المتغيرات الديموغرافية أهم الأسس المتداولة لتمييز المجموعات وذلك لسببين :

السبب الأول : هو أن قدرات ومهارات وخبرات المجتمعات والمجموعات مرتبطة بشكل كبير بالمتغيرات الديموغرافية .

السبب الثاني : هو أن المتغيرات الديموغرافية سهلة القياس مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

ومن خلال مراجعة دراسات سابقة حول موضوع المتغيرات الديموغرافية يتضح أن

التربوية بجرية، بحيث يقف على نواحي القوة والضعف فيعزيز الإيجابيات ويعدل السلبيات، (عياش، 2015، 15). و بالتالي فقد يكون الهدف الرئيس من وجود معايير التقييم الذاتي للمدرسة مساعدة المسؤولين في الوقوف على نقاط الضعف في برامج المؤسسات التعليمية ومختلف الممارسات ذات الصلة بالعملية التعليمية كما تهدف الى مساعدتهم في تقييم أنفسهم بأنفسهم، (معتوق، 2010، 291).

وقد تم التعبير عن مضامين مفهوم التقييم الذاتي للمدرسة عبر وجهات نظر مختلفة ومتنوعة، حيث يشير (ابراهيم والمرزوقي، 2017، 40) الى التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه " تقييم داخلي يقوم به فريق من داخل المدرسة وفق معايير حددت مسبقاً " في حين يرى (عياش، 2015، 15) أن عملية التقييم الذاتي للمدرسة تعني " التعرف على مواطن القوة ونقاط الضعف عن طريق تقييم جوانب الأداء في المدرسة جميعها " . أما (المرزوقي، 2018، 14) فقد عبر عن التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه " آلية عمل مستمرة ذات أهداف محددة، تعتمد أدوات علمية وفق إجراءات ومعايير وضوابط تستهدف الكشف الدقيق والموضوعي، وإصدار تقرير متكامل حول مستوى أداء المدرسة بكامل عناصرها ومن ثم رصد الإيجابيات والسلبيات " .

• أهمية التقييم الذاتي للمدرسة.

1. تظهر أهمية التقييم الذاتي المدرسي عبر التعرف على مدى وضوح أهداف المؤسسة أو البرامج ومدى مواءمة طرق التدريس والتعلم القائمة مع متطلبات التعليم الحديثة، وما إذا كان الطلبة يتعلمون فعلياً، وهل تعكس الأنشطة والفعاليات طموحات سوق العمل، (عياش، 2015، 16)، وقد حدد (ابراهيم و المرزوقي) مجموعة من الجوانب الرئيسة التي توضح أهمية التقييم الذاتي المدرسي في المجالات الآتية: (ابراهيم و المرزوقي، 2017، 56)

2. تحسين جودة عمليات التعليم والتعلم التي تقدم للطلبة
3. دعم عمليات التحسين والتطوير المدرسي
4. بناء وتثبيت إطار سليم للعمل المدرسي.
5. تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحديد الخطوات والإجراءات العملية لذلك
6. دعم الشراكة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي
7. دعم وتحسين وتطوير عمليات التخطيط المدرسي
8. دعم عمليات التنمية المهنية للمعلمين وغيرهم من هيئة العاملين بالمدرسة.
9. دعم وتشجيع ثقافة العمل التعاوني بين كافة المهتمين بالعملية التعليمية
10. دعم تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات والمشروعات والبرامج القومية لتطوير التعليم.

• مراحل عملية التقييم الذاتي

يُشير (ابو دقة وآخرون ، 2012) الى أن مراحل عملية التقييم الذاتي يمكن تلخيصها عبر ثلاث مراحل رئيسة هي : (ابو دقة وآخرون ، 2012، 162)

1. مرحلة التحضير والتهيئة.
2. مرحلة التنفيذ.
3. مرحلة صياغة وعرض التقرير النهائي لعملية التقييم.

والمنظمية على أن يشمل ذلك كافة قطاعات ووحدات المؤسسة التعليمية (إدارية، فنية، تعليمية، بحثية) وتحرص المؤسسات التعليمية على تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة الشاملة لضمان تحقيق الجودة على أساس المعايير العالمية، (معتوق، 2010، 279)، وعلى نحو عام يمكن التعبير عن مضامين عملية التقييم بوصفها عملية تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة الى معايير محددة، وبالتالي فهي عملية التأكد أو الحكم على قيمة بعض الأشياء أو مقدارها باستعمال معيار أو محك خارجي (العجروش، 2012، 141) في الوقت الذي يمكن النظر الى التقييم الذاتي بوصفه العملية التي يتم من خلالها تزويد المشاركين بالمعلومات لتمكنوا عبرها من تقييم واضح للواقع وصولاً لفهم مضمون الجودة مجال عمل المؤسسة لغرض تحديد المناطق والقطاعات المطلوب تطويرها (عياش، 2015، 14). وهي عملية مهمة تساعد في التحسين المستمر داخل المنظمة بوصفها مكون أساسي من مكونات العمل التربوي الهادف ونظاماً للتغذية الراجعة في صنع القرارات المختلفة من أجل تطوير الأداء، (ابو دقة وآخرون، 2012، 161). وتهدف المؤسسة التعليمية من جراء عملية التقييم الذاتي لأدائها إلى تحقيق جملة من الاهداف لها فائدة كبيرة لجميع منسوبيها (طلبة، أعضاء هيئة التدريس، موظفون، إدارة) ومنها الاتي: (الدليهي و الحياوي، 2012، 226)

1. تحقيق درجة التوافق بين الممارسات الفعلية للجامعة وبين معايير ضمان الجودة المحددة لمجالات عمل الجامعة.
2. تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية في كليات الجامعة ومراكزها وأقسامها.
3. تأسيس بيئة جامعية تساند بفاعلية متطلبات تنفيذ نظام ضمان الجودة.
4. تزويد الطلبة والهيئات الأكاديمية والوظيفية بالمهارات والخبرات الضرورية للعمل في المجتمعات سريعة التغير.
5. صياغة خطط وتنفيذ خطة التحسين المتدرج الهادفة إلى تحقيق الاستجابة الكاملة لمتطلبات الاعتماد ومنح الشهادة.
6. ترسيخ ثقافة العدالة والتعاون وأداء الواجب في المجتمع الجامعي.

ومن بين أهم فوائد التقييم الذاتي هو انه خالٍ من ضغوط المتابعة والتقييم الخارجي، و إن أمكن استخدامه في التقييم كعامل مساعد للتقييم الخارجي، (عياش، 2015، 14). كما يهدف التقييم الذاتي الى التعرف على درجة التوافق بين الممارسات السائدة في المؤسسة التعليمية وبين المعايير في مجالاتها المختلفة للوصول الى معايير ضمان الجودة والاعتماد، (الدليهي و الحياوي، 2012، 226)

• التقييم الذاتي للمدرسة.

سعى معايير التقييم الذاتي الى مساعدة الجهات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية في مجال التخطيط ومراجعة الذات وسياسات تحسين الجودة، ويعتمد تقييم الجودة في المؤسسات التعليمية على مجموعة من المعايير المتعارف عليها لتحقيق الممارسات الجيدة. وتختلف هذه المعايير في مستوى العدد والمسميات من دولة الى اخرى ومن مؤسسة الى اخرى غير انها غالباً ما تركز على جوانب مشتركة تكون شاملة لجمال أنشطة وممارسات العملية التعليمية، (معتوق، 2010، 291)، وينطلق التقييم الذاتي المدرسي من حقيقة مفادها أن المدرسة من بين أهم المؤسسات التربوية التي ينبغي الاهتمام بها ومتابعة تحقيق أهدافها، والكشف عن نقاط الضعف فيها ومعالجتها باستمرار للحصول على نواتج التعلم ذات الجودة المطلوبة، (المرزوقي، 2018، 14)، كما تقدم معايير التقييم الذاتي فرصة موضوعية لمدير المدرسة لمراجعة جميع نشاطاته وممارساته

بالامتحانات الوزارية التي تكون غالباً في شهر حزيران.

ثانياً: نتائج تحليل الإجابات المستحصلة من المستبائين

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بطريقة تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وباستخدام برنامج (SPSS.V10) الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع البحث، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين المتغيرين (المستقل والتابع) وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات. أولاً: اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة. ثانياً: معالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث: اتجه الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم (1)

تكرارات والنسبة المئوية للجنس

النسبة المئوية %	التكرارات	
24%	24	ذكر
76%	76	أنثى
100%	100	المجموع الكلي

يتبين من جدول رقم (1) إن معظم عينة البحث هم من الإناث ونسبتهم 76%، وإن 24% هم من الذكور. مما يشير إلى أن الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية هم من الإناث.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (2)

التكرارات والنسبة المئوية للعمر

النسبة المئوية %	التكرارات	
2%	2	أقل من 20
35%	35	من 21 – 30
35%	35	من 31 – 40
19%	19	من 41 – 50
9%	9	أكثر من 51
100%	100	المجموع الكلي

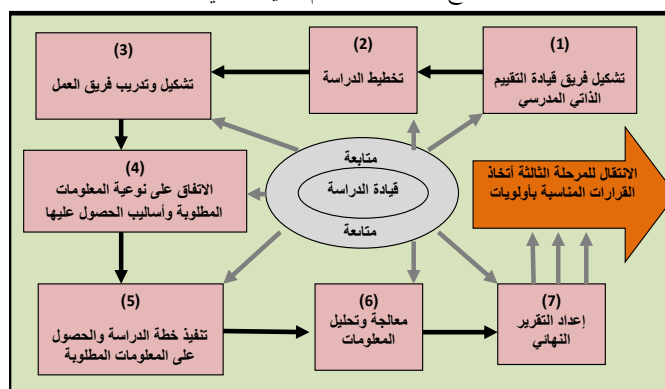
يتضح من جدول رقم (2) أن معظم عينة البحث هم من الأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 21 – 30 و من 30 إلى 40 سنة ونسبتهم 35% على التوالي، وأن 19% هم من الأشخاص أعمارهم من 41 – 50 سنة، وأن 9% هم من الأشخاص أعمارهم أكثر من 51 سنة، وأن 2% هم من الأشخاص أعمارهم أقل من 20 سنة.

أما (عياش ، 2015) فقد أشار إلى مراحل عملية التقييم الذاتي للمدرسة ضمن سبع خطوات أكثر تفصيلاً للتعبير عن مجموعة الخطوات الإجرائية التي يقوم بها أفراد المجتمع المدرسي لتقييم مدرستهم بأنفسهم استناداً إلى مرجعية المعايير المعتمدة وتتضمن المراحل ما يلي: (عياش ، 2015 ، 26-27)

1. تشكيل فريق قيادة التقييم الذاتي للمؤسسة.
2. إعداد خطة التقييم الذاتي.
3. التهيئة والإعلان عن دراسة التقييم الذاتي.
4. تشكيل وتدريب فريق العمل اللازمة للقيام بدراسة التقييم الذاتي .
5. الاتفاق على نوعية البيانات اللازمة الكمية والكيفية وأساليب الحصول عليها.
6. تحليل البيانات.
7. كتابة التقرير النهائي لدراسة التقييم الذاتي.

الشكل (2)

يوضح مراحل عملية التقييم الذاتي المدرسي.



المصدر: عياش، دينا خليل عيسى (2015) درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة للتقييم الذاتي وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي المدرسي، رسالة ماجستير (منشورة) في الادارة التربوية، كلية التربية الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين ، ص 27 .

المحور الثالث

الجانب العملي (الميداني)

أولاً: تعريف مجتمع البحث

فيما يخص مجتمع وعينة البحث. تكون مجتمع البحث من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية في مدينة كركوك، ومن ثم اختيار عينة عشوائية للبحث وباللغة عددها 100 مبحوثاً من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية والتابعة لمديرية تربية كركوك. المرحلة الابتدائية تتكون من ستة صفوف من الأول حتى السادس ويتم تسجيل الطفل بعمر 6 سنوات. والدرجات من الصف الأول الابتدائي إلى الرابع الابتدائي لا تزيد عن 10 درجات، امتحانات نصف السنة ونهايتها للصفوف من الأول حتى الثالث أمتحانات شفوية. أما من الصف الرابع إلى السادس فالأمتحانات تحريرية. أغلب المدارس كانت حكومية لكن بعد عام 2003 انتشرت المدارس الخاصة (الأهلية) بكثرة في جميع المحافظات العراقية. وأيضاً يبدأ الدوام الرسمي في نهاية شهر أيلول وينتهي في بداية آيار، أما بالنسبة للصف السادس الابتدائي فينتهي

يبين جدول رقم (5) إن ما نسبته 68% من عينة البحث من وظيفة معلم , إن ما نسبته 20% من عينة البحث من وظيفة مدرس , إن ما نسبته 8% من عينة البحث من وظيفة معاون , إن ما نسبته 4% من عينة البحث من وظيفة مدير.

6- توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في الدورات:

جدول (6)

التكرارات والنسبة المئوية للدورات التدريبية

النسبة المئوية %	التكرارات	
64%	64	أقل من 5
24%	24	من 6 - 10
10%	10	من 11 - 15
2%	2	أكثر من 16
100%	100	المجموع الكلي

يبين من جدول رقم (6) إن ما نسبته 64% من عينة البحث حسب مشاركة في دورات التدريبية أقل من 5 دورات , و 24% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية من 6 - 10 دورات , و 10% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية من 11 - 15 دورات , و 2% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية أكثر من 16 دورات.

ثالثاً: نتائج اختبار الفروقات المعنوية بين المتغيرات

1- نتائج اختبار t الاستقلالية بين المحاور والجنس

الجدول (7)

نتائج اختبار t الاستقلالية بين المحاور والجنس

Sig. (2-tailed)	درجة الحرية	t اختبار	
.864	98	.1720	مجال أداء المعرفة
.944	98	.0710	مجال أداء المهارات
.793	98	.2630	مجال أداء القيم والاتجاهات

من خلال الجدول رقم (7) يتبين ان قيمة اختبار t تساوي (0.172 , 0.710 , 0.263) على التوالي للمحاور مقارنة مع الجنس التي تعني نسبة الاختلاف المشاهد بين متوسطات العينة (الجنس).

ان القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة t تساوي (0.864 , 0.944 , 0.703) على التوالي للمحاور وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) بمعنى لا توجد دلالة إحصائية كافية على وجود فروق بين متوسط الذكور و متوسط الاناث في المحاور الثلاثة كما مبين في الجدول الاعلاه.

3- توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

جدول (3)

التكرارات والنسبة المئوية للتحصيل الدراسي

النسبة المئوية %	التكرارات	
4%	4	السادس الاعدادي
49%	49	دبلوم
46%	46	بكالوريوس
1%	1	ماجستير فما فوق
100%	100	المجموع الكلي

يتضح من جدول رقم (3) إن معظم عينة الدراسة من التحصيل الدراسي دبلوم ونسبتهم 49% , وإن 46% هم من التحصيل الدراسي بكالوريوس , وأن 4% هم من التحصيل الدراسي السادس الاعدادي. وإن 1% هم من التحصيل الدراسي ماجستير فما فوق.

4- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (4)

يبين سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرارات	
25%	25	أقل من 5 سنوات
17%	17	من 6 - 10 سنوات
32%	32	من 11 - 15 سنة
14%	14	من 16 - 20 سنة
12%	12	أكثر من 21 سنة
100%	100	الكلي المجموع

يبين من جدول رقم (4) إن ما نسبته 32% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 11 - 15 سنوات , و 25% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات , و 17% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 6 - 10 سنوات , و 12% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أكثر من 21 سنة.

5- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

جدول (5)

التكرارات والنسبة المئوية للوظيفة

النسبة المئوية %	التكرارات	
4%	4	مدير
8%	8	معاون
68%	68	معلم
20%	20	مدرس
100 %	100	المجموع الكلي

2- نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والعمر

الجدول (8)

نتائج اختبار التباين الأحادي بين المحاور والعمر

مجال أداء المهارة	مجموع الدرجات	درجات الحرية	متوسط المراتب	اختبار F	p-value
مجال أداء المعرفة	بين مجموعات	4	4.086	2.480	.0490
	داخل مجموعات	95	39.139		
	الإجمالي	99	43.225		
مجال أداء المهارات	بين مجموعات	4	3.512	2.679	.0360
	داخل مجموعات	95	31.135		
	الإجمالي	99	34.647		
مجال أداء القيم والاتجاهات	بين مجموعات	4	4.882	3.116	.0190
	داخل مجموعات	95	37.218		
	الإجمالي	99	42.100		

يتضح من الجدول (8): أن قيمة p-value تساوي (0.019, 0.036, 0.049) وهي أقل من المستوى المعنوي 5% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم (كل متوسطات العمر متساوية بمعنى أن لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية))، وقبل الفرضية البديلة (على الأقل اثنين من متوسطات العمر غير متساوية بمعنى أن هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)) ، وأبأن هناك إثبات على الأقل من المتوسطات غير متساوية، بمعنى أن هناك فئتين من الفئات العمرية على الأقل تكون غير متساوية.

جدول رقم (9)

مجال أداء المعرفة				
أكثر من 51	من 41 - 50	من 31 - 40	من 21 - 30	
0.954	0.794	0.726	0.421	أقل من 20
0.060	0.099	0.123	0.369	p-value
0.53228*	0.37243*	0.30476*		من 30 - 21
0.029	0.045	0.050		p-value
0.228	0.068			من 40 - 31

0.345	0.712			p-value
0.160				من 50 - 41
0.540				p-value
				أكثر من 51
مجال أداء المهارات				
أكثر من 51	من 41 - 50	من 31 - 40	من 21 - 30	
0.95833*	0.816	0.732	0.475	أقل من 20
0.035	0.058	0.082	0.257	p-value
0.48333*	0.34079*	0.257		من 30 - 21
0.026	0.039	0.063		p-value
0.226	0.084			من 40 - 31
0.293	0.609			p-value
0.816				من 50 - 41
0.058				p-value
				أكثر من 51
مجال أداء القيم والاتجاهات				
أكثر من 51	من 41 - 50	من 31 - 40	من 21 - 30	
1.02222*	0.526	0.566	0.274	أقل من 20
0.039	0.261	0.217	0.548	p-value
0.74794*	0.252	0.291		من 30 - 21
0.002	0.161	0.054		p-value
0.457	0.039			من 40 - 31
0.054	0.826			p-value
0.496				من 50 - 41
0.053				p-value
				أكثر من 51

مصدر الاختلاف بين الفئات العمرية حسب المحاور

ولتحديد مصدر الاختلاف هناك اختبار بعد (أقل فروقات معنوي) LSD كما مبين في جدول (8): في محور مجال أداء المعرفة مصدر الاختلاف العمر من الفئات (من 21 - 30 سنة) تختلف مع الفئات العمرية (من 31 - 40 سنة، من 41 - 50 سنة و أكثر من 51 سنة).

وفي محور مجال أداء المهارات مصدر الاختلاف هي (أكثر من 51 سنة) تختلف مع الفئات العمرية (أقل من 20 سنة و من 21 - 30 سنة)

وفي محور مجال أداء القيم والاتجاهات مصدر الاختلاف هي من (41 - 50 سنة مع فئة من 21 - 30 سنة).

3- يمين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والتحصيل الدراسي

جدول رقم (10)

تحليل التباين الأحادي حسب التحصيل الدراسي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F اختبار	p-value
مجال أداء المعرفة	بين المجموعات	3	.862	2.036	.114
	داخل المجموعات	96	.423		
	الإجمالي	99			
مجال أداء المهارات	بين المجموعات	3	.447	1.287	.283
	داخل المجموعات	96	.347		
	الإجمالي	99			
مجال أداء القيم والاتجاهات	بين المجموعات	3	.791	1.910	.133
	داخل المجموعات	96	.414		
	الإجمالي	99			

جدول رقم (12)

تحليل التباين الأحادي حسب المستوى الوظيفي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F اختبار	p-value
مجال أداء المعرفة	بين المجموعات	3	.522	1.202	.313
	داخل المجموعات	96	.434		
	الإجمالي	99			
مجال أداء المهارات	بين المجموعات	3	.391	1.122	.344
	داخل المجموعات	96	.349		
	الإجمالي	99			
مجال أداء القيم والاتجاهات	بين المجموعات	3	.033	.075	.973
	داخل المجموعات	96	.438		
	الإجمالي	99			

يتضح من الجدول (12): ان قيمة p-value لمتغير مجال أداء المعرفة كانت (0.313) و لمتغير مجال أداء المهارات كانت (0.344)، اما لمتغير مجال أداء القيم والاتجاهات فكانت (0.173) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي قبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية))، ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)).

6- يمين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والمشاركة في الدورات التدريبية

جدول رقم (13)

تحليل التباين الأحادي حسب المشاركة في الدورات التدريبية

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F اختبار	p-value
مجال أداء المعرفة	بين المجموعات	3	.134	.301	.825
	داخل المجموعات	96	.446		
	الإجمالي	99			
مجال أداء المهارات	بين المجموعات	3	.149	.418	.740
	داخل المجموعات	96	.356		
	الإجمالي	99			
مجال أداء القيم والاتجاهات	بين المجموعات	3	1.007	2.475	.066
	داخل المجموعات	96	.407		
	الإجمالي	99			

يتضح من الجدول (13): ان قيمة p-value لمتغير مجال أداء المعرفة كانت (0.825) و لمتغير مجال أداء المهارات كانت (0.740)، اما لمتغير مجال أداء القيم والاتجاهات فكانت (0.066) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي قبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية))، ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية

4- يمين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور وسنوات الخبرة

جدول رقم (11)

تحليل التباين الأحادي سنوات الخبرة

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F اختبار	p-value
مجال أداء المعرفة	بين المجموعات	4	.725	1.708	.155
	داخل المجموعات	95	.424		
	الإجمالي	99			
مجال أداء المهارات	بين المجموعات	4	.663	1.968	.106
	داخل المجموعات	95	.337		
	الإجمالي	99			
مجال أداء القيم والاتجاهات	بين المجموعات	4	.746	1.812	.133
	داخل المجموعات	95	.412		
	الإجمالي	99			

يتضح من الجدول (11): ان قيمة p-value لمتغير مجال أداء المعرفة كانت (0.155) و لمتغير مجال أداء المهارات كانت (0.106)، اما لمتغير مجال أداء القيم والاتجاهات فكانت (0.133) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي قبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية))، ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية

بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتها)).

المحور الرابع

الاستنتاجات

1. يتبين من النتائج انه فيما يخص الجنس فإنه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن الجنس ليس له تأثير معنوي في الأداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات، فالذكور والإناث لا يختلفون في مجالات الأداء.
2. بالنسبة للفئات العمرية يظهر من النتائج ان الفئة العمرية (21-30 سنة) تختلف مع باقي الفئات العمرية الأخرى. فيما يخص أداء المعرفة. باستثناء الفئة العمرية (اقل من 20 سنة) فلا تختلف معها.
3. يظهر من النتائج ان الفئة العمرية (51 سنة فأكثر) تختلف مع الفئات العمرية (اقل من 20 سنة) و(21-30 سنة) ولا تختلف مع الفئات (31-40 سنة) و(41-50 سنة). فيما يخص اداء المهارات.
4. يتبين من النتائج ان الفئة العمرية (41-50 سنة) تختلف مع الفئات العمرية (21-30 سنة) ولا تختلف مع الفئات العمرية الأخرى. فيما يخص اداء القيم والاتجاهات.
5. يتبين من النتائج انه فيما يخص الفئات المختلفة التحصيل الدراسي فإنه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن المؤهلات الدراسية ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
6. يتبين من النتائج انه فيما يخص سنوات الخبرة فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه اشارة الى ان سنوات الخبرة ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
7. يتبين من النتائج انه فيما يخص المستوى الوظيفي فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه اشارة الى ان المستوى الوظيفي ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
8. يتبين من النتائج انه فيما يخص المشاركة في الدورات التدريبية فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن المشاركة في الدورات التدريبية ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.

التوصيات

1. على إدارات المدارس (عينة البحث) ان تراعي الاهتمام باختلاف الفئات العمرية. لتسنى لها الاستفادة من هذا الاختلاف كون كل فئة من هذه الفئات لها خصائصها المميزة.
2. بما ان المؤهلات العلمية لم تكن لها تأثير في مستوى اداء في مدارس (عينة البحث)، فعلى الإدارات ان تعيد النظر في أوجه القصور فيما يخص مستوى المؤهلات العلمية العاملة .

3. على إدارات المدارس (عينة البحث) ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من سنوات الخبرة - ومن ثم وضع آليات تضمن ان تكون الخبرة المكتسبة أكثر تأثيراً في الاداء.
4. ينبغي العمل على وضع معايير التقييم تختلف باختلاف المستوى الوظيفي.
5. على إدارات المدارس عينة البحث ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من الدورات التدريبية - ومن ثم العمل على وضع آليات تضمن أن تكون الدورات التدريبية أكثر فاعلية لضمان نجاح نتائجها ولتكون أكثر تأثيراً في مجالات الأداء المختلفة.

قائمة المصادر

- ابراهيم، حسام الدين السيد و المرزوقي ، احمد بن سعيد بن عبدالله (2017) التقييم الذاتي المدرسي في ايرلندا الجنوبية وامكانية الافادة منه في سلطنة عُمان. ا للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (2)، العدد (1)، 2017.
- ابو دقة، سناء ابراهيم و الدجني، ايد علي و العايدى، حاتم علي (2012) تجربة تطوير معايير التقييم المؤسسي الذاتي واستخدامها في الجامعات الفلسطينية " الجامعة الاسلامية بغزة كدراسة حالة " بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " البات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 3-2 ايلول 2012، القاهرة ، مصر.
- بريك وسام درويش (2010) أثر مجموعة مختارة من العوامل الديموغرافية في الاوضاع الصحية للمرأة العاملة. م مؤته للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (25)، العدد (3)، 2010.
- بورقة فاطمة و كروش محمد (2015) تأثير العوامل الديموغرافية على ولاء المستهلك لعلامات الملابس الرياضية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. المجلد (1)، العدد (15)، 2015.
- الدلمي، خليل ابراهيم و المحيوي، قاسم نايف (2012) التقييم الذاتي لضمان جودة الجامعات العراقية " دراسة تجربة جامعة الانبار كنموذج. بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " البات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 3-2 ايلول 2012، القاهرة ، مصر .
- الدلمي، صباح ابراهيم و الشاه، وجدان ربيع (2015) تأثير بعض العوامل الديموغرافية في انتشار وانتقال عدوى الجرب في سكان محافظة الانبار. م جلة جامعة الانبار للعلوم الصرفة، المجلد (9)، العدد (2)، 2015.
- زيد، افنان محمد محمود (2014) أثر العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في وفيات الاطفال الرضع في الاراضي الفلسطينية من واقع بيانات مسح الاسرة الفلسطينية 2010، رسالة ماجستير (منشورة) في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الشقران، حنان و المومني أساء (2019) العوامل الديموغرافية والاكاديمية المتنبئة بمستوى استخدام طلبة جامعة اليرموك للفيسبوك من وجهة نظرهم، مجلة دراسات للعلوم التربوية، المجلد (46)، العدد (1) ملحق (2)، 2019.
- العجروش، حيدر حاتم فالخ (2012) تصور مقترح لتحسين واقع التقييم في الجامعات العربية كوسيلة لضمان جودتها، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " البات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 3-2 ايلول 2012، القاهرة ، مصر.
- عياش، دينا خليل عيسى (2015) درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات

10-6	4 سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات	أكثر من 21
16-20	11-15	
معاون	مدير	5. الوظيفة : مشرف
	مدرس	معلم
10-6	6. المشاركة في الدورات التدريبية: أقل من 5	أكثر من 16
	11-15	

الجزء الثاني :

1. مجال اداء المعرفة

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	يمتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يعرف المعلم المواضيع التي يدرسها						
2	يعرف المعلم ويفهم متطلبات المنهج الدراسي للموضوع الذي يدرسه						
3	يعرف المعلم ويفهم كيفية عرض موضوع الدرس للطلاب						
4	يعرف المعلم ويفهم كيف يتعلم ويتطور الطلاب						
5	يعرف المعلم ويفهم علم طرائق التدريس الحديثة						

غزة للتقيم الذاتي وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي المدرسي، رسالة ماجستير (منشورة) في الادارة التربوية، كلية التربية الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
غازي، احلام احمد و المصري محمد (2006) العوامل المؤثرة في نجاح التسويق الشخصي " دراسة وصفية"، رسالة ماجستير (منشورة) في ادارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان الاردن.

المرزوقي ، احمد بن سعيد بن عبدالله (2018) دور فرق التقييم الذاتي في دعم نظام تطوير الاداء المدرسي في مرحلة التعليم ما بعد الاساسي بمحافظة شمال الباطنة في سلطنة عُمان ، رسالة ماجستير (منشورة) في التربية تخصص ادارة تعليمية، كلية العلوم والاداب ، جامعة نزوى، سلطنة عُمان.

معتوق، خالد بن سليمان (2010) التقييم الذاتي لمؤسسات المعلومات الجامعية " دراسة تطبيقية على مكتبي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد (16)، العدد (1)، 2010.

المومني فواز ايوب (2012) العوامل الديموغرافية والبيئية المؤثرة في المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين. مجلة الادارة والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس، المجلد (21)، العدد (4)، 2012

الملحق

الموضوع/ استشارة استبيان

السادة المستتينة آراؤهم المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعد الاستشارة التي بين أيديكم جزءاً من مشروع بحث في إدارة الأعمال والموسوم تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية في مدينة كركوك ويعد الباحث هذه الاستشارة مقياساً سيعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وإن مشاركتكم ستعكس بآثار إيجابية في إظهار هذه الدراسة بالمستوى الذي يطمح إليه الباحث .

لنا يرجى تفضلكم مشكورون باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، علماً أن الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً فلا داعي لذكر الاسم، ونعتذر بأننا ننوه لحضراتكم مشكرين بأن إهمال أي سؤال في الإجابة سيجعل هذا المقياس غير مكتمل، نشكر لكم حسن استجابتكم.. والله الموفق

شاكرين لكم تعاونكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجزء الاول : البيانات الشخصية

1.الجنس:	ذكر	أنث
2.العمر: أقل من 20	20-30	31-40
41-50	أكثر من 51	

3. التحصيل الدراسي: السادس الاعدادي

دبلوم بكالوريوس ماجستير فما فوق

						وتطوير المهارات التعلم بشكل فعال	
						يستطيع المعلم تقويم اداء الطلاب بكفاءة ودقة ويستخدم نتائج التقويم لتعزيز الطلبة	7
						يستطيع المعلم ان يمكن الطلاب من التعلم بشكل فعال اخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية	8

بمجال اداء القيم والاتجاهات

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	ممتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يلتزم المعلم باداء مهنة التعلم ويعزز تعلم الطلبة لتمكينهم من تحقيق مستوى عالى من الاداء الجيد						
2	يلتزم المعلم بتسيخ وغرس القيم الوطنية والاخلاقية في نفوس الطلبة						
3	يلتزم المعلم بعلاقات ايجابية مع الطلاب وزملائه في العمل والاسر والمجتمع						
4	يلتزم المعلم بالمشاركة في الانشطة المدرسية						
5	يلتزم المعلم بالتقييم الذاتي لاداء وظيفته وتحسن اداء من خلال التنمية المهنية						

						يعرف المعلم ويفهم اساليب التقييم والاختبار والتقويم	6
--	--	--	--	--	--	---	---

2.مجال اداء المهارات

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	ممتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يستطيع المعلم ان يشرح الموضوع بشكل واضح ويجعله ممتعا للطلاب						
2	يستطيع المعلم ان يضع خطة مناسبة لانشطة التعلم للطلبة						
3	يستطيع المعلم ان يتواصل ويتفاعل وبشكل فعال مع الطلاب						
4	يستطيع المعلم ان يحفز الطلاب على التعلم						
5	يستطيع المعلم ادارة الصف الدراسي بشكل فعال						
6	يستطيع المعلم ان يستخدم طرائق التدريس الحديثة تمكن الطلاب من المشاركة						

دور استخدام اسلوب الإدارة بالاهداف في فاعلية المنظمات

دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية في كليات الادارة من ثلاث جامعات في مدينة السليمانية

كاوه محمد روستم^{1,2} و عطا آدم حمه صالح¹

¹ كلية التقنية الادارية، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

² قسم ادارة الصحة، كلية كويژه الجامعة، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

يجمع المعنيين لتقيم ماتم المجازة، وما يميز الإدارة بالأهداف عن غيرها من الإدارات أنها تتسم بسهولة وانسجامها مع الحس العام البسيط حيث هي انعكاس للغرض من الإدارة بنفسها.

والواقع أن تطبيق الأساليب الحديثة في إنجاز الأعمال الإدارية، أمر مهم وضروري لرفع كفاءة العمل، ولا يكون التطبيق ذا فاعلية ما لم يكن هناك حسن إختيار لعناصر أجهزتها الإدارية باعتبار أن نجاح أي تنظيم يتوقف على الطريقة التي تدار بها تنظيماته ومدى قدرة هذه التنظيمات على توجيه النشاطات نحو الأهداف المطلوب تحقيقها، فالإدارة بالأهداف وكما يشير (العمارة 2012م، 152) نظام إداري يركز على النتائج بدلاً من التركيز على النشاطات، فليست العبرة في كيفية القيام بالأعمال وإنما ماذا (نريد أن نجز من الأعمال).

المستخلص- يهدف هذا البحث الى التعرف على دور أسلوب الإدارة بالأهداف في فاعلية المنظمات ومنها الجامعات في مدينة السليمانية من وجهة نظر القيادات الادارية، وكان مجتمع البحث في كليات الادارة والاقتصاد في جامعتي السليمانية والتنمية البشرية وكلية التقنية الادارية في جامعة السليمانية التقنية للعام الدراسي 2019 - 2020، واستخدم الباحثان عينة قصدية عمدية، واستخدما الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومعامل علاقة ارتباط بطريقة بيرسون، وخلص البحث الى عدد من النتائج اهمها: تساعد الادارة بالاهداف في الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة. وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات اهمها: ينبغي تهيئة المناخ المناسب لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف وتوفير الوسائل اللازمة لنجاحه على مستوى إدارة الجامعات.

كلمات مفتاحية - الادارة بالاهداف، فاعلية المنظمات.

المبحث الاول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال انخفاض فاعلية المنظمات ومنها الجامعات بشكل العام ومن ضمنها كليات الادارة، حيث يمكن استكشاف دور الادارة بالاهداف في رفع فاعلية منظمات من خلال الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ماهو دور اسلوب الادارة بالاهداف في رفع فاعلية المنظمات؟ وينبثق منها الاسئلة الفرعية التالية:

- هل لادارة بالاهداف علاقة وارتباط ذات دلالة احصائية في تحقيق فاعلية المنظمات؟
- هل تتباين الاهمية النسبية لابعاد التابعة للادارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات؟

المقدمة

يعتمد رقي المجتمعات الانسانية إلى حد كبير على نجاح الإدارات فيها، فالعمل دون إدارة تقوم بتنظيمه والتخطيط له ومتابعته وتقويمه لا يمكن أن تنجح، كما أن الإدارة تقوم بتحديد أهداف النشاط المطلوب وتعمل على استثمار الموارد المتاحة المادية والبشرية والمعلوماتية بشكل كفوء، وتعمل على تنظيم العلاقات والفعاليات بالشكل الذي يؤدي الى درجة عالية من الرضا لدى العاملين في المنظمة.

اصبحت الادارة بالاهداف اليوم منهجاً واسع الانتشار، حيث نشأت "الادارة بالاهداف" لتساعد الادارة في الوصول الى تقويم واقعي وموضوعي لاداء المؤسسة والعاملين فيها لتحقيق أهدافها وزيادة الانتاجية، وإن هذا النوع من الإدارة بالإضافة إلى حداثته يعتبر أفضل وسيلة لإدارة المنظمات في الوقت الحالي، وذلك لان الادارة بالاهداف يزرع روح الاحساس بالمسؤولية والرقابة الذاتية وبعد انتهاء المدة المحددة

خامساً: المنهجية :

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم إستبانة تكونت من جزأين الأول منها ضم البيانات الشخصية لعينة البحث والآخر ضم محاور البحث والتي تقيس اتجاهات افراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

سادساً: حدود الدراسة: تنقسم حدود البحث الى:

الحدود المكانية: يقتصر البحث من حيث التطبيق على عينة من كليات الادارة في بعض من الجامعات في مدينة السلمانية.

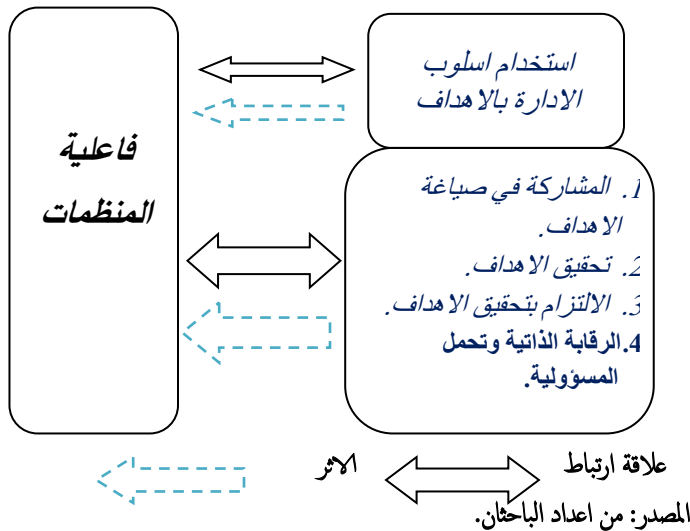
الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة ابتداءً من تاريخ 2019/10/2 وانتهاءً الى 2020/12/28

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية لهذا البحث القيادات الادارية من العمداء ومعاونهم ورؤساء ومقرري الاقسام ومسؤولي وحدات العلمية والدراسات العليا.

سابعاً: نموذج البحث:

الشكل التالي يبين انموذج البحث الذي يعكس اسلوب الادارة بالاهداف كمتغير مستقل وابعاد الفاعلية كمتغير تابع .

الشكل رقم (1)

**المبحث الثاني****الإدارة بالأهداف****تمهيد:**

في الحياة رغبات وحاجات واهداف يسعى الانسان إلى تحقيقها بقدر الامكان، وعليه في سعيه هذا من تحديد الهدف، وتدير الوسائل اللازمة لذلك، وتوجيه خطواته وأعماله، في هذا الاتجاه، كذلك الامر بالنسبة للمؤسسة، فبدون الهدف لا يتحقق الشيء المستهدف، وان حدث ذلك مرة، فلا يتكرر مرة أخرى لان العمل والحياة ككل تسير وفق نظام معين يحدده الهدف المرجو بلوغه. فالمنظمة يجب ان تضع جملة

- هل هناك اثر لتطبيق اسلوب الإدارة بالأهداف في رفع فاعلية المنظمات؟

ثانياً: أهمية البحث

ينبع أهمية البحث من أهمية أسلوب الإدارة بالأهداف الذي أثبتت فعاليته في تطوير الأداء الإداري وتحقيق أهدافها. ونظراً لأهمية هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب التقليدية المتبعة في إدارة المنظمات ولقلة الدراسات التي تناولت متغيري الإدارة بالاهداف وفاعلية المنظمات معاً، ويسعى البحث للخروج بنتائج يساهم في معرفة أهمية تطبيق اسلوب الإدارة بالأهداف في المنظمات واثرها على تحقيق اهداف تلك المنظمات وتنبلي أهمية هذا البحث من خلال:

1. تحديد الاتجاه الذي يرشد كافة الرؤساء والمرؤوسين.

2. تحديد سلم الاولويات وتعتبر اداة للتحفيز.

3. تساعد في تخصيص الموارد وتوصيف وتصميم الوظائف.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم الإدارة بالأهداف ومدى فاعلية إستخدامها وتطبيقها في المنظمات. وحدد الباحثان اهداف البحث بالنقاط التالية :

1. تشخيص اثر اسلوب الادارة بالاهداف في فاعلية المنظمات .

2. تحديد مستوى معرفة المبحوثين بأسلوب الادارة بالاهداف.

3. التعرف على فاعلية إستخدام أسلوب الإدارة بالأهداف في العمل.

رابعاً: فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة البحث وأهميتها وأهدافها وضع الباحثان الفرضيات الآتية:
الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات ويتفرع عنها:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (المشاركة في صياغة الاهداف) وفاعلية المنظمات.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (تحقيق الاهداف) وفاعلية المنظمات.

3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (التزام المرؤوسين) وفاعلية المنظمات.

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (الرقابة الذاتية) وفاعلية المنظمات.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإدارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات. ويتفرع منها الفرضية الفرعية الآتية:
يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد الادارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات.

كما سبق يمكن القول أن الإدارة بالأهداف هي نظام حركي يسعى إلى دمج أهداف الافراد العاملين مع أهداف المنظمة، من خلال تحديد النتائج النهائية التي تسعى للوصول إليها، أي أنها تركز على المشاركة والتعاون بين كل أعضاء المنظمة: الرؤساء والمرؤوسين، الموظف، العامل، لتحقيق النتائج المحددة مسبقاً بفعالية وكفاءة ممكنة بالاعتماد على الرقابة الذاتية التي ينميها نمط الإدارة بالأهداف، وتصبح حافزاً للأداء لدى العاملين على أكمل وجه.

2. فلسفة الادارة بالاهداف :

الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الإدارة بالأهداف هي فلسفة إدارية قائمة بذاتها لأنها تطرح تصوراً مميزاً عن وظيفة الإدارة والسلوك الإداري فهي فلسفة تقوم على افتراضات أساسية توجه حركتها وكيفية تطبيقها في المؤسسات، وهذه الافتراضات هي أن الناس في المؤسسات يميل إلى معرفة وفهم النواحي المتوقعة منهم أن يقوموا بها ولديهم رغبة قوية بالاشتراك في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم ويرغب الناس في الوقوف على أدائهم في المؤسسات. (درة، 2004، 96).

تطلق الإدارة بالأهداف من الأهداف وليس الأنشطة أو الأفعال وردود الأفعال. وذلك أن الهدف أو النتيجة هو الرباط النفسي- الذي يجمع الأفراد ويوحد جهودهم ويوجه أفكارهم نحو بلوغه. وهو الذي يعطيهم معنى لسلوكهم ويمدهم بالاحساس بالانجاز، الذي يسبب لهم درجات مختلفة من الرضا. كما أن السبيل للترقية والتقدم وثابت الذات، ليس قضاءهم لفترة زمنية في درجة وظيفية معينة أو مجرد أدائهم الروتيني لأعمالهم، وإنما انجازاتهم الحقيقية، ومدي ما يقدمونه من حلول للمشكلات الحاضرة أو المتوقعة، والوفورات التي يحققونها، ومقدار المساهمة التي يضعونها بجهودهم وفكرهم وإخلاصهم لبلوغ النتائج المستهدفة. (عبد الوهاب، 1976، 30) ويرى (الغويرين، 2010، 1103) انطلاق فلسفة الإدارة بالأهداف من أن تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة هو غاية جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، والذي يكون نتاجاً عن مجموعة من الأهداف الفرعية لتشمل جميع مكونات المؤسسة، مثل الرؤساء والمرؤوسين.

ثانياً: مبادئ الادارة بالاهداف:

تعتبر الإدارة بالأهداف من الأساليب الرائدة في الإدارة وقد قام بيتر دراكر بوضع أسس هذا الأسلوب الإداري وتبعه العديد من المفكرين الإداريين والنقاط التسعة التالية تقدم ملخصاً سريعاً لهذا الأسلوب. (البستان وآخرون 2010م، 231-233) و. (شريف، 2004، 2003). و توفيق، 2008: 40-42)، (نشان، 1986، 27).

1. مبدأ المشاركة: تتمثل هذا المبدأ بضرورة المشاركة بين الرئيس والمرؤوسين في تحديد أهداف المنظمة والعمليات المرتبطة بها بعد صياغتها وتحليلها، حيث أن المشاركة بين الرئيس والمرؤوس تؤدي إلى الالتزام وتحمل المسؤولية ورفع الروح المعنوية للمرؤوسين.

من الأهداف واضحة ومحددة توجه بها نشاطاتها، وتضمن بقاءها واستمراريتها، وذلك من خلال جهازها الإداري الذي يقوم بتنظيم وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المرسومة (لخضر، وحدة، 2006، 21).

أولاً: الإدارة بالأهداف مفهومها وفلسفتها:

1. مفهوم وتعريف الادارة بالاهداف:

تعددت مفاهيم الإدارة بالأهداف، وفيما يلي سنحاول طرح بعض منها: أسلوب حديث من أساليب العمل الإداري، يختلف عن الأسلوب التقليدي المتعارف عليه وهو (الإدارة بالقوانين واللوائح) في أنه يصب اهتمامه على مطلب تحقيق الأهداف بغض النظر عن درجة الالتزام بالقوانين واللوائح الموضوعية والتي غالباً ما تحد من حريات العاملين ومبادئهم. ويقوم هذا الأسلوب على اعتبار النتائج النهائية المتعلقة بإنجاز العمل معياراً أساسياً للحكم على كفاءة الإدارة والعاملين الذين قاموا بذلك. كما أن الحكم على أفضل الترتيبات أو الإجراءات الإدارية والفنية يعتمد - بناء على ذلك - على مجموعة الأهداف الموضوعية من ناحية، وعلى الأهداف والنتائج المتحققة من ناحية أخرى. (الخالدي، 2011، 39)

إن أول من أبرز مفهوم الإدارة بالأهداف هو (بيتر دراكر) في كتابه الإدارة في التطبيق عام 1954، حيث وصف هذا المفهوم بقوله: إن ما تحتاج إليه التنظيمات الإدارية "مبدأ إداري" بني الاحساس بالمسؤولية لدى الأفراد العاملين فيها، ويوفر لهم في نفس الوقت التوجيه الكافي، وينشئ روح الفريق، ويجعل أهدافهم الشخصية منسجمة مع الأهداف العامة للتنظيم. والمدخل الوحيد الذي يمكن أن يحقق ذلك كله هو الإدارة بالأهداف والرقابة الذاتية. (كنعان، 2009م، 416-417).

إن الإدارة بالأهداف "هي أسلوب إداري منطقي يجمع بين استراتيجية التخطيط لضمان استمرار المؤسسة والتخطيط التكتيكي، بالإضافة إلى تقييم الأداء ومحاولة تطويره وتحسينه بما يحقق الأهداف بكفاءة أعلى" (لخضر، وحدة، 2006، 22) نقلاً عن أحمد خاطر.

ويعرف (أحمد، 2011، 181) الإدارة بالأهداف بأنها عملية إدارية يلتزم فيها المرؤوسين ورؤسائهم في تحديد أهداف المؤسسة والتوافق عليها، ووضع خطة للوصول لها مع العمل على قياس التقدم والنتائج طبقاً لمعايير موضوعية. وقد أدرج (العمر، 2013، 111) تعريف كلا من رحبي الحسن وزباد الحوري للإدارة بالأهداف كالتالي: "أنها أسلوب إداري يتميز بتركيزه الرئيسي- على غايات وأهداف التنظيم والنتائج المتوقعة، والتي يسعى التنظيم الوصول إليها ضمن جدول زمني محدد، وكذلك وضع معايير يمكن بواسطتها تقسيم فعالية تحقيق هذه الأهداف." الإدارة بالأهداف عبارة عن أسلوب إداري، يشترك فيه الرئيس والمرؤوس على وضع الأهداف المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، يعقبا تقييم المرؤوس للنتائج التي تم التوصل إليها، وخلال هذه الفترة المحددة يقوم المرؤوس بالتنسيق مع رئيسه ليلبغها أولاً بأول بما تم انجازه، وبعد انتهاء الفترة المحددة يجتمع الرئيس والمرؤوس لتقييم ما تم انجازه. (عباس، 2004م، 67)

واختار الباحثان اربعة مبادئ مما اتفق عليه كل من (البستان واخرون) و(نشوان) وذلك لانسجامها مع واقع العمل في الجانب الميداني للبحث.

ثالثاً: الهدف من اسلوب الإدارة بالأهداف:

ان تطبيق الادارة بالاهداف لها اهداف معينة اشار اليها الكتاب والباحثين منهم: البرنوطي، 2008، ص37

1. الالتقاء الفردي بين المشرف وكل واحد من يشرف عليهم لوضع أهداف ذات صلة بالأداء وهذا يعني إن للمنظمة أهدافها وللأفراد العاملين فيها أهدافهم كذلك.
2. إتاحة الفرص للتعبير عن أهدافهم ومراعاة الفروق الفردية.
3. وضع الأساس أو الإطار العام للتخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والتقييم.
4. مساعدة المنظمة على تغطية الفجوة بين مستوى أدائها الحالي وبين مستوى أداء بقية المنظمات المنافسة.

رابعاً: خطوات الإدارة بالأهداف:

تمر الادارة بالاهداف بخمس خطوات اساسية هي: درة، (100-99:2004) و(الدويك، 2001، 147-149).

1. يبدأ الرؤساء والمؤوسون في كل وحدة ادارية معاً بمناقشة النتائج المراد تحقيقها في القسم أو الوحدة الإدارية، التي تكون عادة ضمن الإطار العام لأهداف المنظمة.
 2. يشترك الرؤساء والمؤوسون في وضع تحديد الأهداف التي يمكن للمؤوسين تحقيقها، وهذه الأهداف ينبغي أن تكون واقعية ويسهل قياسها.
 3. وضع خطط العمل وتنفيذها من قبل المؤوسين.
 4. وضع عناصر الرقابة بالاشتراك بين الرؤساء والمؤوسين.
 5. يجتمع الرؤساء والمؤوسون في نهاية كل فترة معينة لتقييم الإنجاز ومقدار ما تحقق من الأهداف، لتدارك ما قد يعترض العمل من عقبات وتصحيح ما يتبين من انحرافات وتعزيز ما يظهر من إيجابيات وتزويد المؤوسين بالمعلومات اللازمة عن نتائج عملية التقييم كي يعرفوا مقدار مساهمتهم في تحقيق اهداف وحدتهم الادارية واهداف المنظمة بشكل عام.
- وعموماً يحتاج تطبيق اسلوب الادارة بالأهداف الى تهيئة المديرين نفسياً وعملياً قبل الشروع بتنفيذه، وتحسين نظام الإتصالات داخل المنظمة، وتوطيد العلاقات الشخصية ضمن الجماعات العاملة في المنظمة ودعم الادارة العليا لهذا الاسلوب.(الخالدي، 2011، 40)

خامساً: مزايا وفوائد الإدارة بالأهداف:

تحقق فلسفة الإدارة بالأهداف جملة من المزايا توافوائد تمثل في الآتي:(لخضر- وحدة، 2006، 28)، (العتيبي 2002م، 56)، (القيوتي، 2004م، 153)، (جدعون وناظون، 2010، 185-186)

2. **مبدأ تحقيق الأهداف :** الأهداف هي العمود الفقري لهذا الاسلوب من الاساليب الادارية، وذلك لأن الاهداف والمرامي تحدد النتائج المراد الوصول اليها، كما تحدد البرامج المراد تصميمها والطرق المستخدمة في تحقيقها وهذا يتطلب وضوح الاهداف وتحديدها بصورة يسهل تحقيقها.

3. **مبدأ الالتزام:** وهو الارتباط الذي يجرى وجوده عند العاملين لأنهم المشاركون في اتخاذ القرار، حيث يقوم المؤوسون بتنفيذ الخطه وتسجيل النتائج في تقارير تقدم للرئيس.

3. **مبدأ الرقابة الذاتية وتحمل المسؤولية:** بما أن المسؤوليات أصبحت مشتركة فعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم في ظل نجاح مشترك، حيث يتولى كل عامل انجاز اهداف محددة موكلة اليه، وهذا بالطبع يحث العامل على تركيز جهوده نحو انجاز المهام، وكذلك تحقق الفرد ذاتيا من تدقيق ادائه دون الاعتماد على طرف اخر للقيام بعملية التأكيد من الانجاز بدقة.

4. **مبدأ رفع الروح المعنوية:** حيث أنه عند مشاركة الجميع في اتخاذ القرار فهذا يعتبر في حد ذاته رفع من قيمة الشخص، وان المؤوسين يودون معرفة الاهداف التي تطلب المنظمة تحقيقها ويودون ان تقاس فاعلية ادائهم بمدى تحقيقهم لهذه الاهداف.

5. **مبدأ تأييد الإدارة العليا والثقة:** وهي العلاقة التبادلية والتكاملية بين الرئيس والمؤوس والتي تستند على قيام المؤوس بتقدير قرارات رئيسه، وان يرى الرئيس مؤوسه اهلا للثقة في كل ما يسند اليه من مهام، وهذه العلاقة ترتبط بشكل وثيق الصلة بنجاح العمل واستغلال الطاقات الذي يتمخض عنه الارتقاء بمستوى الاداء والعمل بروح الفريق الواحد.

6. **المرونة في تطوير الأهداف الأساسية :** وتظهر هذه عندما يحاول المشروع أن يبقى على وجودة بعد انجاز مهامه، وقد يأتي وقت في حياة المؤسسة بتغيير أهدافها كلياً ، فلا يجب على نظام الإدارة بالأهداف أن يكون عديم الحساسية لهذه الغاية إذا ما اضطرت الظروف لظهورها.

7. **مبدأ تخفيض المخاطرة :** ويتكون هذا المبدأ من ثلاث مبادئ فرعية، الأول منها يتمثل في الوصول، الى تصميم فعال لنظام المعلومات ومن ثم تخفيض المخاطرة في عملية التخطيط، ومبدأ إيجاد حلول مثلى في ضوء الموازنة بين البدائل ثم اتخاذ القرار بشأنها، مما يسهم في الوصول الى خطط مثلى تحقق الاستمرارية التنظيمية والنمو التنظيمي، وهذا في حد ذاته مبدأ فرعي يطلق عليه مسمى مبدأ خدمة البيئة.

8. **مبدأ المراجعة والمحاسبة على أساس الإنجازات :** ويؤسس هذا المبدأ على وضع نظام للرقابة المستمرة بهدف قياس التقدم في مجال العمل ومدى تحقيق الأهداف المرسومة.

9. **حساسية نظام الإدارة بالأهداف :** من الضروري أن يستجيب نظام الإدارة بالأهداف بدرجة كافية للاقتراحات والمبادرات التي قد تنشأ من أي مكان داخل التنظيم.

سابعاً: مواصفات الاهداف:

الهدف عبارة عن نتيجة يراد بها الوصول اليها في زمن محدد ومواصفات وكميات معينة ، وهذا هو الركن الاساسي للادارة بالاهداف. لذا يجب أن تتصف الاهداف بالمواصفات التالية: (الهندي، 2017، 20)

1. أن يكون الهدف واضحاً ومصاغاً صياغة دقيقة، حتى يمكن ملاحظة انجازه من عدمه.
2. أن يكون الهدف معقولاً وواقعياً بما يتوافق مع الامكانيات البشرية والمادية للمؤسسة.
3. أن يكون الهدف قابلاً للقياس، ولكي يتم ذلك يجب أن تصاغ على شكل كمي، وكما يشير علماء الإدارة يجب أن يتم توضيح الزمن والكم، أيضاً توضيح الجودة والتكلفة.
4. مشاركة الرؤساء والمؤوسين المسؤولين عن تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف بوضعها.

ثامناً: شروط يجب مراعاتها عند كتابة الاهداف (الرشيدى، 2014، 28)

- أ. كتابة الاهداف بصيغة المضارع اي انجازها في المستقبل.
- ب. ربط الاهداف بمجال الاداء الذي اتفق عليه وليس بعيدا عنه.
- ج. تحديد الاهداف بشكل كمي يمكن قياسه.
- د. تحديد الزمن الذي ينجز خطة العمل.
- هـ. الاهداف تكون واقعية ويمكن تحقيقها.
- و. انسجام الهدف مع سياسات المنظمة
- ز. تكتب الاهداف بمشاركة الرئيس والمؤوس بعد المناقشات

المبحث الثالث**فاعلية المنظمات****تمهيد:**

تنشد المنظمات جميعها البقاء والتطور في عالم الاعمال، الذي يتسم بالتغير والتجديد، مما دفع الباحثين الى ابداء هذا الموضوع الحيوي العناية والاهتمام البالغين للذين تجسدا في دراسة فاعلية المنظمة وتحليلها، باعتباره انعكاساً لقدرة ادارة المنظمة في التعامل مع والاستجابة لذلك التغير والتجديد الحاصل ويمكن مناقشة الموضوع المذكور (فاعلية المنظمة) من خلال التعرف على مفهومها وتحديد المداخل لدراستها، ومن ثم بيان مؤشرات قياسها (خوين، 2009، 9).

" ان عملية وضع الاهداف بصورة صحيحة ودقيقة ومتراطة يساعد في تحويل الرسالة والقيم التنظيمية والرؤية المستقبلية لمنظمات الاعمال الى مستويات أداء تحاول منظمة الاعمال تحقيقها بشكل فعال وعبر المديات الزمنية المختلفة. واذ لم تستطع المنظمة تحقيق هذه الاهداف فان رسالتها وقيمها ورؤيتها تبقى مجرد شعارات خالية من المضمون الحقيقي للمنظمة. (الغالي، وادريس، 2007، 221)

1. كأداة تحفيز المستخدم من خلال مشاركته في تحديد الأهداف، وتحمله المسؤولية في تحقيقها، وتخطيطه عملية تطوير ذاته.
 2. كأداة تقييم للمستخدم، بحيث يضع أهدافاً واقعية ويراقب ذاتياً عملية تحقيقها، ويلتزم بتحقيق ما اتفق عليه مع الإدارة العليا، ويستكشف طاقاته.
 3. كوسيلة مراقبة من المدير، من خلال التركيز المستمر على الأهداف وتحقيقها وتصحيح أي انحراف منها، ومعرفة مدى صوابية العمل والأهداف من خلال النتائج المحققة، وإمكانية استكشاف إمكانيات المستخدم واستغلالها، وكذلك إمكانية تصنيف الأعمال بالنسبة لأولوياتها.
 4. كعملية تخطيط للمدير والمستخدم، فهما يتفقان على تحديد المهام والأهداف وعلى طريقة تحقيقها، وعلى المعايير التي ستنتج في تقييم الأداء خلال فترة من الزمن، ويقسم كل منهما على حدة الأداء والنتائج. ويقارنان تقييمهما ويجددان معاً النشاطات التي هي بحاجة إلى تقوية والنشاطات التي يمكن استغلالها، ويتفقان على خطة تطوير الأداء في النشاطات التي هي بحاجة إلى تقوية.
 5. وجود ترابط وتنسيق بين الأهداف القصيرة والبعيدة المدى، وتخفيف العبء على القيادة من ناحيتي المتابعة والإشراف، لان الاتفاق بين القادة والمؤوسين يساعد الأولى على التفريغ للمسائل الهامة.
 6. تسهيل عملية الاتصال بين القمة والقاعدة وذلك يزيد في إيجاد الثقة المتبادلة والتعاون الفعال بين المسؤولين على مختلف المستويات الادارية.
 7. رفع الروح المعنوية للعاملين بفضل اطلاعهم ومساهماتهم في وضع الأهداف العامة لمؤسستهم، وتنفيذ المشاريع المتفق عليها حسب مقاييس دقيقة محددة سلفاً.
 8. التنمية الذاتية للعاملين باعطائهم الفرص لكي يتعلموا ويعتمدوا على انفسهم، ثم يعملوا على تحسين مستواهم الإجتماعي والإداري عن طريق اظهار الكفاءة في العمل وتحقيق النتائج التي تتناسب وقدراتهم العقلية والمهنية.
 9. القضاء على الترهل والتسبب الإداري خاصة من خلال المتابعة الحثيثة أثناء ممارسة النشاط، ومن خلال حذف الوظائف التي لا أهداف جزئية لها تخدم أهداف المنظمة.
 10. زيادة الطاقة الانتاجية ومستوى الانتاج بفضل الإهتمام بالنوعية والجودة في ذات الوقت وتحسين مستوى الاداء.
 11. ويمكن القول، ان الادارة بالأهداف (Management By Objectives) لا غني عنها لأي منشأة لكي تستمر في المنافسة في مناخ عمل يتسم بالعلو، وعدم اليقين، والمنافسة الشرسة.
- وأنة من خلال استعراضنا لأسلوب الإدارة بالأهداف وجدنا أنه أسلوب فعال في تنفيذ وتحقيق أهداف التنظيم. وأنه لا بد من تبني هذا الأسلوب في المؤسسات العامة والخاصة لزيادة الفعالية الإدارية. حيث إن أكثر ما تعاني منه في جميع المؤسسات هو عدم وضوح أهدافها، ففي الغالب لا تعرف المنظمة ما تريدها بالضبط.

أولاً: مفهوم وتعريف الفاعلية:

يشير الفاعلية الى مؤشرات نوعية تتمثل أساساً في القدرة على تحقيق الاهداف من بين مؤشرات اخرى. وليس من الممكن دائماً تحقيق الفاعلية والكفاية معاً على الرغم من أهمية ذلك.

الفاعلية تعني مدى صلاحية العناصر المستخدمة للحصول على النتائج المطلوبة، فهي علاقة بين نوع العناصر وليس كميتها، ويقال فاعلية التنظيم (Organization Effectiveness) ويقصد بها مدى صلاحية المنظمة في الحصول على النتائج المطلوبة وتحقيق اهدافها بافضل شكل ممكن. كما تعني قدرة المنظمة على التأقلم مع ظروفها الداخلية والخارجية ، وتقاس فاعلية التنظيم بمدى تحقق الكفاءة والانسجام والتوازن بين العناصر والابعاد التنظيمية المختلفة. (الخالدي، 2011، 335).

ويعرف ريدن (Reddin) الفاعلية الإدارية باعتبارها ترتبط بمدى قدرة المديرين على تحقيق المخرجات التي تتطلبها وظائفهم، ويميز ريدن بين الكفاءة والفاعلية على اساس ان الكفاءة ترتبط الفاعلية بفعل الاشياء بطريقة صحيحة، وتسعى لحل المشكلات، وحماية الموارد، وخفض التكاليف، في حين ترتبط الفاعلية بفعل الاشياء الصحيحة، واتاج بدائل خلافة، وتحقيق النتائج، وزيادة الانتاج. ووفقاً لكل من فارمر، ريتشمان (Farmer & Richman) فإن الفاعلية الإدارية ترتبط بقدرة الإدارة على تحقيق الاهداف التنظيمية في ظل القيود البيئية أو الاحداث الغير متوقعة، وعلى المدى الطويل تتضمن الفاعلية الادارية قدرة المنظمة على النمو، والتكيف، في حين ينظر كل من سانتيجو سيمباس رومان جارسيا Santiago S. Ramon M. Garcia (Simpas)، إلى الفاعلية (باعتبارها مؤشر هام لقياس الأداء ويمكن تعريفها بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرجوة فضلاً عن تحقيق رضا العملاء فلكي تكون فعالاً: يجب أن يتم الفعل وأن تقدم الخدمة في الوقت المناسب، وأن تتوافر بالجودة المناسبة وبالكمية المطلوبة، ومن وجهة النظر السلوكية يمكن النظر إلى الفاعلية باعتبارها الأداء الناجح لدور محدد. (محمد، 2015م، 11).

الفاعلية التنظيمية:

يعتبر تعريف الفاعلية التنظيمية أمراً في غاية الأهمية، لانه معيار مهم في تحديد نجاح التنظيم أو فشله، ويقدر أهمية تحديد هذا المفهوم بقدر ما هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومقبول له، وتختلف التعريفات لهذا المفهوم باختلاف عدد الباحثين، حيث يعطي كل منهم التعريف الخاص به، ويتراوح تعريف مفهوم الفاعلية ما بين معدل انتاجية العامل، وتكلفة العامل، وتكلفة تقديم الخدمة، ونسبة التطور في اعمال التنظيم، ومعدل الربح، ومعدل العائد على راس المال المستثمر. (القريوتي، 2006، 113) وتهم نظرية التنظيم بتحديد مفهوم أو مفاهيم واضحة للفاعلية التنظيمية. ومن الواضح أن من مرتكزات نظرية التنظيم: طريقة تصميم الوظائف، وتحديد أدوار العاملين وعلاقات العمل فيما بينهم، وهي عوامل محددة لفاعلية التنظيم. إذ أن هناك أنماطاً تنظيمية تناسب مع ظروف معينة أكثر من غيرها، وأن المديرين الأكثر نجاحاً يفهمون الانماط التنظيمية التي تتناسب بشكل أفضل مع الظروف. وقد كانت بدايات البحث في موضوع الفاعلية التنظيمية ترى ان تحقيقها مرهون بقدرة التنظيم على تحقيق الاهداف المتوخاة من إنشائه. وهذا مفهوم بسيط ساد في الخمسينات. اذ كان مجرد قدرة التنظيم على البقاء يعتبر مؤشراً كافياً على الفاعلية. (القريوتي، 2006، 114) أما في

الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي تغير مفهوم الفاعلية من التركيز على قدرة التنظيم على تحقيق أهدافه المثلثة بالبقاء إلى معايير جزئية مثل: مستوى الروح المعنوية عند العاملين، ومعدل حصول الحوادث أو اصابات العمل، ونسبة التغيب عن العمل، ومعدل الدوران الوظيفي، إلى غير ذلك من مفاهيم اعتبرت مؤشرات على فاعلية التنظيمات. وبين الجدول رقم (1) مدى تنوع وتعدد المعايير المقترحة كمقاييس للفاعلية على درجة التناقض فيما بينها.

جدول رقم (1)

المعايير المختلفة للفاعلية

1	معدل الانتاجية	16	مستوى الاجاج على الاهداف
2	الكفاية	17	ايمان العاملين باهداف التنظيم
3	معدل الربح	18	درجة التوافق مع الادوار والقيم التنظيمية
4	نوعية الخدمة المقدمة	19	درجة المهارة في العلاقات الشخصية
5	معدل حوادث العمل	20	مستوى المهارات الوظيفية
6	نسبة النمو	21	طبيعة الاتصالات وادارة المعلومات
7	معدلات التغيب عن العمل	22	درجة الاستعداد والجاهزية للعمل
8	نسبة الدوران الوظيفي	23	التحكم بالبيئة المحيطة
9	مستوى الرضى الوظيفي	24	اعتماد التقييم على الجهات الخارجية
10	مستوى الدافعية لدى العاملين	25	الثبات والاستقرار
11	مستوى الروح المعنوية لدى العاملين	26	اهمية الموارد البشرية
12	درجة الرقابة	27	مشاركة العاملين وقدرتهم على التأثير
13	درجة التماسك/التناقص	28	التأكيد على اهمية التدريب والتطوير
14	درجة المرونة/التكيف	29	التأكيد على الانجاز
15	التخطيط/وتحديد الاهداف	30	الفاعلية الشاملة

المصدر: محمد قاسم القريوتي، 2006، ص 116

ولا شك ان اي معيار يتم اختياره كمؤشر على الفاعلية يعتمد على الشخص أو الجهة التي تقوم بالتقييم أكثر من الاعتماد على العمل أو التنظيم الذي يجري تقييم فاعليته. وكذلك فان بعض مقاييس الفاعلية أكثر مناسبة لتنظيم ما منها إلى تنظيم آخر. بل إن معيار فاعلية التنظيم قد يختلف حسب مراحل التطور التي يمر بها التنظيم. ففي المراحل الاولى من إنشاء أي تنظيم قد تكون القدرة على البقاء وتحقيق التوازن بين النفقات والايادات هدفاً مقبولاً، ولكن ومع مرور الوقت لابد وأن يتغير هذا المعيار، ليصبح معدل الارباح المتحققة أو الحصة في السوق. (القريوتي، 2006م، 117)

ثالثاً: المداخل:

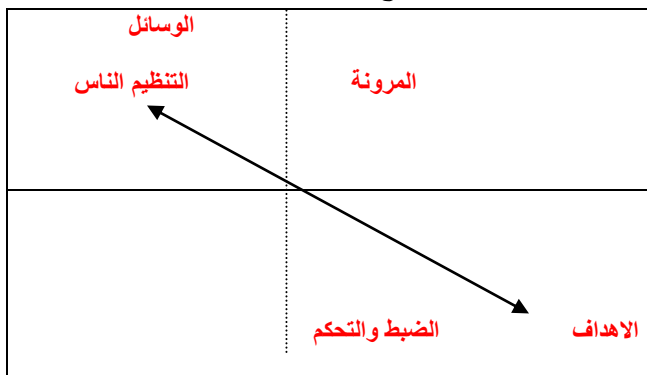
إن الاهتمام بموضوع الفاعلية قديماً وحديثاً-تركز في جانب كبير منه على محاولة تفسير هذه الظاهرة والتنبؤ بآثارها. وأدى ذلك إلى تعدد واضح في طرق

4. مدخل القدرة على إرضاء الجهات الاستراتيجية المؤثرة:

وتتحقق ذلك عندما تستطيع المنظمة تلبية مطالب الجهات الاستراتيجية المؤثرة، والتي تعتمد عليها في استمرارها وبقائها. ويفترض أصحاب هذا المدخل أن فاعلية المنظمة تكمن في قدرتها على تقديم ما يرضي المتفاعلين منها. سواء كانوا من البيئة الداخلية أو الخارجية المحيطة بها، لبيضموا لها استمرارها وبقائها. وقد تبنى المدخل المذكور كل من (Jobson Yancy & Glisson Dubrin & Schenck, S.P. (1998)).

5. مدخل القيم التنافسية: يفترض هذا المدخل أن معيار الفاعلية هو معيار شخصي يعتمد بشكل أساسي على القيم الشخصية التي يمتلكها الشخص المقيم وعلى تفضيلاته ورغباته. وهناك قيماً متعارضة في أي تنظيم، ومن ذلك التعارض بين هدف المرونة وهدف الرقابة، فالمرونة تستلزم إعطاء أهمية كبيرة للابداع والتكيف والتغيير بينما تستلزم الرقابة الثبات والاستقرار والقدرة على التنبؤ، وكذلك هناك تعارض بين التركيز على العاملين ومشاعرهم واحتياجاتهم، وبين التركيز على الانتاجية وانجاز الاهداف التنظيمية. كما أن هناك تعارضاً بين تركيز التنظيم على الاهداف طويلة المدى أو الآتية. كما في الشكل التالي:

شكل رقم (3) نموذج للابعاد المختلفة للفاعلية التنظيمية



المصدر: (محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم، 2006، 126)

6. مدخل إدارة الجودة الشاملة:

يؤكد هذا المدخل على أن فاعلية المنظمة تشمل مؤشرات شاملة لكل الأطراف ذات العلاقة القريبة والبعيدة بعمل المنظمة، إذ يهتم بثلاثة عناصر أساسية هي الزبائن والتحسين المستمر واعتماد نمط عمل الفرق. وقد ساهم في تجسيده كل من (Schreiner, M. (2005), (Pounder, Ivancevich & Motteson)).

7. مدخل النظم (The system approach) الذي ينظر إلى المنظمة باعتبارها نظام اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة وتتفاعل معه، وتتحدد فاعلية المنظمة وفقاً لهذا المدخل واستناداً على التفاعل مع البيئة وخلق نوع من المناخ التعاوني وتحقيق الرضا بين أعضائها، ومن أهم أنصار هذا المدخل (ديرفيتسيوتيس، Dervitsiotis)، و (بيكهارد، Beckhard).

قياسها وتنوع مناهج البحث فيها، وتباين أساليب وصفها وقاد ذلك إلى ظهور مداخل تباينت في اتجاهاتها. واتضح من خلال المصادر وجود أكثر من ست مداخل، حيث اعتمد الباحثان على مدخل الاهداف في البحث، ولعل من أبرز المداخل هي: (بنات، 2002، 73)، (سعال، 2018، 82)، (القريوتي، 2006، 118-123)، (Kim Kameron, "Op.cit.", p.

1. مدخل الاهداف: ينظر لفاعلية المنظمة في ضوء هذا المدخل على أنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها أن فاعلية المنظمة يجب أن يحكم عليها في ضوء تحقيق الاهداف والغايات وليس الوسائل، والنتيجة النهائية هي التي تحدد، وبالتالي فإن المخرجات هي وسيلة القياس الأساسية للفاعلية فكلما اقتربت أو تطابقت مخرجات المؤسسة مع الاهداف كلما كانت هذه المؤسسة فعالة. ومن الاهداف المألوفة للحكم على الفاعلية هي تأدية المنظمة للخدمات المطلوبة منها بشكل جيد، وبأقل تكلفة واقصى- ربح ممكن، التوسع والانتشار والقدرة على التنافس. هذا اذا كانت الاهداف واضحة لدى الاداريين والعاملين معاً. وهناك مشكلة في قياس الفاعلية وفق هذا الأسلوب الا وهي وجود عدة مستويات من الاهداف الاستراتيجية ومتوسطة المدى وقصيرة المدى. وهناك تعارض بين الاهداف منها ما يتوقعه المساهمون في أي منظمة وما يتوقعه الزبائن، بينما تتركز اهداف العاملين في الحصول على أكبر قدر من المزايا والمنافع وهذه كلها اهداف على الإدارة أن تستوعبها وتوفق بينها، وهو امر ليس من السهل تحقيقه.

2. مدخل الموارد:

يركز هذا المدخل على قابلية المنظمة في استغلال بيئتها للحصول على الموارد المختلفة النادرة والقيمة منها، لغرض استخدامها بشكل فعال لتحقيق الاهداف المرسومة والمحافظة على والاستقرار التوازن، غالباً ما يشار إلى نموذجين لمدخل الموارد هما: نموذج كاتز وكان، ونموذج ياختمان وسيشور، حيث يجمع هذان النموذجان على أن فاعلية التنظيمية عبارة عن محصلة أنشطة تخدم وظائف المنظمة إضافة للأنشطة الموجهة لاستغلال الحد الأقصى من الموارد المتاحة للمنظمة في بيئتها.

3. مدخل العمليات الادارية

بموجبه يتم تقييم الفاعلية من خلال قدرة المنظمة على الاداء والانسجام بين عملياتها ووظائفها الادارية، ومدى كفاءة تلك العمليات مثل: اتخاذ القرار، التخطيط، الموازنة. حسب هذا المدخل فإن الفاعلية التنظيمية مرتبطة ارتباطاً كلياً بما يجري داخل التنظيم من عمليات وأنشطة، فتكامل أعضاء وعناصر التنظيم مع بعضها، وانسجامها مع النظام، وغياب أي علامة من علامات التوتر، وسريان مختلف الاجراءات بصورة سلسلة، وانخفاض معدل الشكاوى ودوران العمل وحدة التذمر، وتوافر الثقة المتبادلة فيما بين الادارة والعاملين، وتدفق المعلومات الأساسية بسهولة ويسر- ووضوح فيما بين مختلف المستويات وبمختلف الاتجاهات كل ذلك يعتبر المقياس الأساسي لفاعلية المنظمة وجودة أدائها.

مؤشرات القياس :

ثانياً : توزيع البيانات:

يظهر في الجدول (2) ان توزيع البيانات لعينة الدراسة طبيعي Normal distribution ويصلح للتحليل الاحصائي، حيث استخدم الباحث اختبار one-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لمعرفة توزيع البيانات، والرموز (y,x) يمثل الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات على التوالي.

الجدول (2) يبين توزيع الطبيعي البيانات

	X	y
N	44	44
Normal Mean	3.3920	3.0114
Parame Std. Deviation	.50083	.28222
Most Absolute	.189	.188
Extreme Positive	.189	.085
Differen Negative	-.172-	-.188-
Kolmogorov-Smirnov Z	1.255	1.250
Asymp. Sig. (2-tailed)	.086	.088

المصدر من اعداد الباحثان.

ثالثاً: اختبار الثبات:

ان الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي ان المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوياً لقيمة المعامل اذا اعيد تطبيقه مع نفس المجتمع. ولغرض التأكد من ثبات المقياس المستخدم تم استخدام معامل (Cronbach Alpha) للوقوف على دقة اجابات افراد مجتمع الدراسة، وتعد قيم معامل (Cronbach Alpha) مقبولة احصائياً عندما تكون هذه القيم مساوية او أكبر من (60%) (محمود جودة، 2008، 300) على وجه التحديد في البحوث الادارية، وان قيمة (Cronbach Alpha) تساوي (0.686) على المستوى الاجمالي لجميع المتغيرات.

رابعاً : وصف البيانات الشخصية لعينة البحث:

يتضح من الجدول (3) أن نسبة الذكور في عينة البحث هو الأكبر، حيث يمثل (84.1%)، ونسبة الإناث من العينة كانت تشمل (15.9%). فيما يخص العمر يتبين من نفس الجدول أن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين (30-39) هم أكبر فئة عمرية، حيث بلغت نسبتها (43.2%)، وأن الفئة العمرية بين (40-49) كانت في المرتبة الثانية وبواقع (29.5%)، وتأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (50 فأكثر) حيث بلغت نسبتها (27.3%)، وما يدل على أن النسبة الأكبر من المستجيبين من العاملين للعينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (30-39)، وهذا يساعد في الإجابة على فقرات الإستبيان بشكل أوضح، إضافة الى وجود ذوي الخبرات من الفئة العمرية (40 فأكثر)، وخاصة فيما يتعلق بموضوع دراستنا حيث يمكن ان يساهم ذوي الخبرات في وضع الخطط ، وهذا يدل على ان هذا الخليط من الفئات العمرية يكمل بعضه بعضاً.

اعتمدت الدراسات والبحوث التطبيقية، التي اجريت في مختلف انواع المنظمات، عدداً من المؤشرات للتعبير عن الفاعلية ووصفها. فيلاحظ على المستوى العام، ان مؤشرات المرونة، والتطوير، والتألق، والاشراف الديمقراطي، والموثوقية، والانتقاء، والتنوع، والتفويض، والمساومة، والتأكيد على النتائج، وتنمية المدراء، والتنسيق واللامركزية، والفهم، والصرع، وتخطيط القوى العاملة، والاشراف المساعد، والتخطيط، والتعاون، والاداء والدعم والاستخدام، والاتصال، والدوران، والاشراف المحكم، قد اعتمدت للتعبير عن الفاعلية من قبل كل من (Mahoney, 1967). (Weitzel, et.al., 1971) واستخدام (Osborn & Hunt., 1974)، الاداء مؤشراً للفاعلية. (خوين، 2009، 11)

وعدت القدرة على التكيف، والمرونة، والانتاجية، والرضا، والرجية، والتطوير، والكفاءة، والاحتفاظ بالعاملين، والنمو والتكامل، والاتصالات المفتوحة، واخيراً الابقاء على المؤشرات التي يمكن التعبير باي منها عن الفاعلية، وكان كل من دوران الافراد، وتاخر الافراد، والغياب، وكلف العمل هي المؤشرات التي عبر بها بعض الباحثين عن الفاعلية. (خوين، 2009، 11-12)

أما (Robbins) (1990) فعبّر عن الفاعلية عن طريق ست مؤشرات هي درجة المهارة في العلاقات بجميع انواعها، وطبيعة الاتصالات واقتراح النظم والتفاعل الاجتماعي، واعتماد التقييم على جهات خارجية، والسيطرة على البيئة، ومستوى الاجماع على الاهداف التنظيمية.. وقد تبني (Marrow, 1999) ثلاثة مؤشرات هي انجاز الاهداف، واستحسان الرؤوسين ورضاهم، والاستحسان الجاني. ووصفت الفاعلية، من قبل فريق اخر، عن طريق متغيرات اقتصادية هي درجة الكفاءة، ونوعية الخدمة المقدمة، ومعمل الانتاجية خلال السنوات الاخيرة (خوين، 2009، 12).

واعتمد الباحثان في الجانب الميداني للبحث على بعض من المؤشرات الافة الذكر منها مؤشري (الانتاجية والرضا)، ومؤشر المهارة في العلاقات لـ (Robbins) (1990)، ومؤشر انجاز الاهداف لـ (Marrow, 1999)، كما اشار اليها (خوين، 2009، 11-12).

المبحث الثالث : الجانب الميداني

اولاً : وصف مجتمع البحث وعيته :

اجري هذا البحث على عينة من القيادات الادارية من اساتذة الجامعات او قيادات ادارية في كلية التجارة والادارة والاقتصاد في جامعة السلطانية وكلية الادارة والاقتصاد في جامعة التنمية البشرية وكلية التقنية الادارية في جامعة السلطانية التقنية، حيث تم تحديد حجم العينة في هذا البحث بـ (60) مشارك، وتم توزيع الاستبانة بطريقة عمدية قصدية.

تم توزيع الاستبانة على افراد العينة واسترجاعها من قبل الباحثان، وكان عدد الاستبانة المستردة 46 استبانة، وبعد فحص وتدقيق الاستبانة استبعد استبانتي، حيث اصبح عدد الاستبانة المستردة والصالحة للتحليل الاحصائي بـ (44) استبانة. وقد وضع الباحثان في الاستبانة عبارات تخص الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات.

رابعاً: عرض وتحليل الاستبانة:

ضمن هذه الفقرة تم قياس وتحليل اجابات الاستبيان، الموزعة على عينة البحث، لمعرفة اراء عينة البحث ازاء تطبيق الادارة بالاهداف ودورها في فاعلية المنظمات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (5-1) للتحليل الاحصائي من خلال استخدام برنامج الاحصائي (Spss) لمعرفة مدى الاتفاق او الاختلاف بين افراد عينة البحث والمتغيرات، وتم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية منها الارتباط بطريقة (Pearson) والانحدار الخطي (Regression). وكما يلي:

1. اختبار علاقة ارتباط ومستوى المعنوية (sig) بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات في العينة المبحوثة، كما هو موضح في الجدول رقم (4) حيث يظهر وجود علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات بنسبة (0.572) على مستوى المعنوية (0.000)، وان مستوى العلاقة متوسطة وطردية، وبشكل عام يمكن اعتبار ان العلاقة متوسطة اذا كانت قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0.30) الى (0.70) (محفوظ جودة، 2008، 255).

الجدول (4)

علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات

		Y	X
Y	Pearson Correlation	1	.572**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	44	44
X	Pearson Correlation	.572**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	44	44

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وبناء على ما سبق تثبت الفرضية الرئيسية الاولى والذي نصه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات."

2. اختبار علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة:

يبين جدول (5) وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، وكانت نسبة العلاقة (0.677)، (0.343)، (0.551)، (0.223) وبمستوى الدلالة (0.145، 0.000، 0.022، 0.000) لكل من:

(x01)، (x02)، (x03)، (x04)، حيث يظهر وجود علاقة ارتباط بين (x01، x03)، وبمستوى الدلالة اقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية، اما ما يخص x04 حيث يظهر وجود علاقة ارتباط غير معنوية وذلك لان مستوى الدلالة اكبر من 0.05 حيث يساوي 0.145.

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى والثانية والثالثة للفرضية الرئيسية الاولى، ورفض الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الاولى.

وفيما يخص المؤهل العلمي لعينة البحث تشير النتائج الوصفية للبيانات الشخصية أن نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه كانت تشكل أعلى النسب من بين المستجيبين على الإستبانة بمعدل (47.7%)، وتأتي في المرتبة الثانية شهادة (الماجستير) بنسبة (45.5%)، وتأتي شهادة (دبلوم عالي) في المرتبة النهائية حيث شكلت نسبة (6.8%)، مما يدل على أن مستوى العلمي لعينة المبحوثين عالية، وأن أجوبتهم لإستمارات الإستبيان لن تكون عشوائية بل بطريقة علمية وفهم عميق لمحتوياتها.

والذي يتعلق بعدد سنوات الخدمة أظهرت النتائج الوصفية للبيانات الشخصية ان نسبة (52.3%) من المبحوثين تبلغ خدماتهم (16 سنوات فما فوق)، ثم تليها نسبة (31.8%) من (11 - 15 سنوات)، وتأتي في المرتبة الثالثة الذين تتراوح خدماتهم ما بين (6 - 10 سنوات) بنسبة (13.6%)، وتأتي نسبة (2.3%) في المرتبة الرابعة من الافراد الذين تبلغ خدماتهم (اقل من 5 سنوات)، مما يشير إلى أن غالبية عينة المبحوثين ذو خبرات وتجارب طويلة في بيئة العمل مما يساعد على إيجاد وسائل في كيفية الوصول الى الاهداف وتحقيقها.

ومن ناحية المشاركة في القيادة الادارية وتولي المناصب لأفراد عينة البحث، كانت نسبة (38.6%) من رؤساء الاقسام العلمية، ونسبة (36.4%) من (مقرر القسم)، ونسبة (11.4%) من (مسؤولي العلمية والدراسات العليا)، و(9.1%) من منصب (معاون العميد)، ونسبة (4.5%) من منصب العميد، وفي نظر الباحث هذه النسب تؤثر الى كفاءة العينة للاستجابة على العبارات التي جاءت في الاستبانة بشكل جيد من ناحية المعلومات والكفاءات العملية.

الجدول (3)

البيانات الشخصية لعينة البحث

المتغيرات الوصفية لعينة البحث	التكرار	%
الجنس	ذكر	84.1
	انثى	15.9
العمر	30 - 39	43.2
	40 - 49	29.5
	50 فما فوق	27.3
الشهادة	دكتورا	47.7
	ماجستير	45.5
	دبلوم عالي	6.8
سنوات الخدمة	اقل من 5 سنوات	2.3
	6 - 10 سنوات	13.6
	11 - 15 سنوات	31.8
	16 فما فوق	52.3
المنصب	العميد	4.5
	م. عميد	9.1
	رئيس القسم	38.6
	مقرر القسم	36.4
	مسؤول العلمية والدراسات العليا	11.4

المصدر من اعداد الباحثان

الجدول (5)

علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة

		y	x01	x02	x03	x04
Y	Pearson Correlation	1	.677**	.343*	.551**	.223
	Sig. (2-tailed)		.000	.022	.000	.145
	N	44	44	44	44	44
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر من اعداد الباحثان.

الجدول (7)

اثر ابعاد الادارة الاهداف على فاعلية المنظمات

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	
	0.720	0.518	0.469	
			F	Sig
Regression			10.498	0.000

المصدر من اعداد الباحثان

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية والتي نصها "يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد الادارة بالاهداف على تحقيق فاعلية المنظمات".

خامسا: النتائج :

من خلال اختبار فرضيات البحث وتحليل نتائج الاستبيان في الفصل الميداني وبعد تقييم لافراد العينة توصلنا الى مجموعة من النتائج وكانت كالآتي:

1. أثبتت نتائج البحث وجود علاقة ايجابية بين استخدام الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، حيث بلغ (572) بمستوى دلالة (0.000).

2. أثبتت نتائج البحث ان هناك علاقة طردية بين جميع الابعاد التابعة للادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة، حيث تتراوح نسبتها بين (0.677) و (0.223).

3. يوجد تأثير للابعاد التابعة للادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، حيث بلغ عامل التحديد (R2) نسبة (0.518) ومستوى الدلالة (sig) بلغ نسبة (0.000).

4. اثبتت نتائج الاختبارات وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية لاستخدام الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة بشكل عام من خلال معامل (R2) والذي يبلغ (0.327).

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات : تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

اثبتت نتائج الدراسة :

أ. تبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث ان هناك علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات، وهذا يعني كلما نجحت المنظمة في التركيز على الغايات ووضع المعايير لتحقيق الاهداف ادى ذلك الى رفع فاعلية المنظمة.

ب. توضح نتائج التحليل الاحصائي ان هناك تأثير معنوي للادارة بالاهداف على فاعلية المنظمات، وهذا يعني ان اي تغير نوعي في اهداف المنظمة سيؤثر على كفاءة وفاعلية المنظمة بشكل ايجابي.

1. أظهر البحث أهمية استخدام الادارة بالاهداف من خلال تعزيز المشاركة

والثقة والالتزام والتغذية الراجعة بين الرئيس والمروؤوس.

2. تساعد الادارة بالاهداف في استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

3. اختبار الامر: استخدم الباحثان معامل انحدار الخطي لمعرفة مدى تأثير العامل المستقل (الادارة بالاهداف) على العامل التابع (فاعلية المنظمات)، حيث يظهر من خلال الجدول (6) ان R Square يساوي 0.327، وهذا يدل على ان استخدام اسلوب الادارة بالاهداف يساهم في فاعلية المنظمات، بمعنى ان اي تغير في استخدام الادارة بالاهداف بشكل ايجابي يؤثر على فاعلية المنظمة ايجابا وبالنسبة المذكورة.

الجدول (6)

اثر الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	
	0.572	0.327	0.311	
			F	Sig
Regression			20.443	0.000
	B	T	Sig	
Constant	1.918	7.845	0.000	
X	0.322	4.521	0.000	

المصدر من اعداد الباحثان

وبناء على ماسبق تثبت الفرضية الثانية والتي نصها "يوجد اثر ذات دلالة احصائية للادارة بالاهداف على تحقيق فاعلية المنظمات".

4. اختبار اثر ابعاد الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة في العينة المبحوثة:

من خلال اختبار اثر ابعاد الادارة بالاهداف والمتمثل بـ (المشاركة في صياغة الاهداف) و(تحقيق الاهداف) و(الالتزام المرؤسين) و(الرقابة الذاتية) على العامل التابع فاعلية المنظمات، حيث يظهر في الجدول (7) ان R Square يساوي 0.518، وهذا يدل على ان ابعاد الادارة بالاهداف يساهم في فاعلية المنظمات، بمعنى ان اي تغير في استخدام ابعاد الادارة بالاهداف بشكل ايجابي يؤثر على فاعلية المنظمة ايجابا وبالنسبة المذكورة، وان نسبة التأثير للعوامل الاخرى خارج النموذج تكون بنسبة 0.482.

الكتب:

أحمد، أحمد إبراهيم، (2011) الاتجاهات المعاصرة في التطوير التنظيمي بالمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

البرنوطي، سعاد نايف، (2008) الادارة الحديثة، دار الواصل للنشر والتوزيع، طبعة رابعة، الاردن.

البستان، أحمد عبد الباقي، وعبد الجواد، عبد الله السيد، و بولس، وصفي عبد العزيز (2010) (الإدارة والإشراف التربوي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .

بنات، ماهر صالح، (2002) الفعالية التنظيمية للجامعات الفلسطينية، الجامعة الإسلامية بغزة .

توفيق، عبد الرحمن، (2008) الادارة بالاهداف السهل الممتنع لتحقيق الاهداف، مركز الخبرات المهنية للادارة - ميمك ، القاهرة.

جدعون، داني، واضنون، ايفات، (2010) مبادئ الادارة الحديثة-مانجمنت-، بيروت، لبنان.

الخالدي، ابراهيم بدر شهاب، (2011) معجم الادارة، موسوعة ادارية شاملة لمصطلحات الادارة العامة وادارة الاعمال، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

درة، عبد الباري(2004) العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة، دار الفرقان للنشر والتوزيع

عباس، علي (2004) أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

عبد الوهاب، علي محمد (1984) الادارة بالاهداف النظرية والتطبيق، مكتبة غريب، القاهرة.

عوي، زيد منير (2006) الادارة بالاهداف، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

العنتي، صبيح (2002) تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار الحامد، الأردن.

عدون، ناصر دادي (2001) الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الغزاوي، نجم عبدالله، وجواد، عباس حسين (2010) الوظائف الاستراتيجية في ادارة الموارد البشرية، دار البازي، عمان، الاردن.

العمارة، محمد حسن (2012) مبادئ الإدارة المدرسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العمرو، إبراهيم علي (2013) الإدارة والإدارة التربوية، دار البداية، عمان، الأردن.

الغالي، طاهر محسن منصور، وادريس، وائل محمد صبحي (2007) دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

غنم، أحمد محمد (2001) أساسيات الإدارة في عصر العولمة، دار الجيوشي، الأردن.

القروي، محمد قاسم (2006) مبادئ الادارة النظرية والعمليات والوظائف، عمان دار وائل للنشر والتوزيع، ط3.

لخضير، مرغاد، وحدة، رايس (2006) الادارة بالاهداف والادارة بالقسم في منظمات الاعمال، الجزائر.

محمد، دعاء رضا رياض(2015) التاصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

المغربي، كامل محمد (2007) الادارة اصالة المبادئ والاسس ووظائف المنشأة مع حادثة وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار الفكر، ط1، عمان.

نواف، كنعان (2009) القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

المصادر الاجنبية:

Kim Kameron, " Organizational Effectiveness: Its Demise and Re-Emergence Through Positive Organizational Scholarship", Op.cit., p.308.

الانترنت:

alriyadh.com/ http://www.

http://al-aqsa.ahlamontada.com/t40858-topic.

http://etudiant-dz.com/ 128.

3. أظهر نتائج البحث أن إنجاز الاهداف تكون معياراً لفاعلية المنظمات .

4. إن الادارة بالاهداف تساعد في زيادة التحفيز الداخلي والاقابة الذاتية للأفراد .

ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة إهتمام الادارة العليا بتطبيق أبعاد الادارة بالاهداف من أجل تعزيز فاعلية المنظمات.

2. ضرورة إهتمام الجامعات بأسلوب تطبيق الإدارة بالأهداف من خلال منح كوادرها واسانذتها حرية رسم أهداف والإهتمام بها ومعالجتها من أجل سهولة تطبيقها.

3. تساعد الادارة بالاهداف في استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

4. ينبغي تهيئة المناخ المناسب لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف وتوفير الوسائل اللازمة لنجاحه على مستوى إدارة الجامعات.

5. ينبغي تصميم رسالة الجامعة بشكل يجعل من غاياتها واهدافها واقعية وقابلة للتنفيذ والقياس، بما يجعلها تحقق وتؤثر بشكل ايجابي في فاعليتها.

6. ضرورة إشراك المرؤوسين عند تحديد الاهداف واتخاذ القرارات .

7. يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال بقصد النهوض بالجامعات لمواجهة الأزمات بشكل فعال ولتحقيق النمو والتطور

المراجع والمصادر**الرسائل والاطاريح:**

الرشيدي، محمد مبارك محمد. (2014). "أثر استخدام طريقة الادارة بالاهداف في أداء العاملين، دراسة تطبيقية في مؤسسة البترول الوطنية في دولة الكويت"، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط .

الهندي، أشرف عدنان محمد. (2017). " واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الحكومية وأثرها في تأهيل قيادة بديلة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الدوريات والمجلات:

خوين، سندس رضوي. (2009). "الثقافة التنظيمية وفاعلية المنظمة، دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية في جامعة بغداد". مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 75.

سعال، سومية. (2018). "الفاعلية التنظيمية في ظل التوجهات الادارية الحديثة". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 35. https://dspace.univ-ouargla.dz

شريف، عابدين. (2003). "دور الادارة بالاهداف في تطوير الكفاءات الادارية والمهنية لمدير المدرسة". المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد:66، المجلد 17.

عبد الوهاب، علي محمد. (1976). "الإدارة بالأهداف". مجلة الادارة، المجلد السابع، العدد الاول، القاهرة.

الغويرين، عصام. (2010). "نموذج الإدارة بالأهداف في الاتحادات الرياضية للالعاب الجماعية في الأردن وامكانية تطبيقه". مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الإنسانية)، (4)،24 الصفحات 1101- 1128.

رادەى بەرکەوتى خويندکارانى زانکۆ و کارلیکردنى لەگەڵ پەيامى پێگە ئەلکترۆنیەکان

خويندکارانى بەشى راگەياندى کۆلیجى زانستە مەروفايەتیەکانى زانکۆى سلیمانی بەنمونه
تۆیژینەوێهەکی رویتۆییە

یوهان عوسمان حەمە

بەشى راگەياندى، کۆلیجى زانستە مەروفايەتیەکان، زانکۆى سلیمانی، هەریی کوردستان، عێراق

کێشەى تۆیژینەوێهە

هەموو ئامرازەکانى میدیا سەرەتا لەگەڵ دەرکەوتن، چەندین ئاستەنگ و بەرەبەست بۆ بەکارهێنەرەکان دروست دەکات تا ئەو رادەى توانای هەزمکردنى قورس بێت، توشى چەندان ئاستەنگ و تەنگەژە دیتەرێى بەکارهێنەرەکان و شوێنکەوتوانى، بۆیە دواى دەرکەوتنى میدیایى نوێ و بەروپێشچوونی ئاستەنگەکانى کارکردنى ئەم میدیایە و زەقەبەهەوى ئەركى کارلەیهەککردن، لەتیوان میدیا و جەماوەر، بوو هۆکارى ئەدەرخستنى چەندان کێشە، کەپیوستانی بەدۆزینەوێهەى نیوەندە بۆ چارەسەرکردن، کێشەکانیش بەجۆریک، کە دەکرێت هەموو بەرەبەست و ئاستەنگەکانى بەردەمى لابریت، چونکە دەرکەوتنى میدیا نوێ پالەریکی بەهێز بوو بۆ جەماوەر، کە چیت ئەنەپشت بەیەک ئامرازى میدیای نەبەستیت بۆ دەستکەوتنى زانیاری و کارلیکردن لەگەڵیدا، گرنگە ئەو بخریتەروو تاجەند پەيامى پێگە ئەلکترۆنیەکان هۆکارى بۆ پێدانى زانیاری، ئەم تۆیژینەوێهە کارەدەکات بۆ وەرگرتەوێهەى وەلامى ئەم پرسسارانەى دەخریتەروو، لێرەدا چەند کێشەیهەک دەخەینەروو، کەتۆیژینەوێهەکە کار بۆ دۆزینەوێهەى وەلامەکانى دەکات، وەک:

- 1- ئایا پەيامى پێگە ئەلکترۆنیەکان بۆتە هۆکارى بۆ پێدانى زانیاری و بەرزکردنەوێهەى ئاستى زانیاری خويندکارانى زانکۆى سلیمانی بەشى راگەياندى تا پشیتى پێنەبەستن؟ کارلیک بەکەن لەگەڵیدا؟
- 2- ئایا ئەركى کارلەیهەککردن لەتیوان پێگە ئەلکترۆنیەکان و خويندکارانى زانکۆى سلیمانی بەشى راگەياندى لەرێگەى پێگە ئەلکترۆنیەکانەوێهە بەرجەستە دەبێت؟
- 3- پێگە ئەلکترۆنیەکان بۆتە هۆکارى خويندکارانى زانکۆى بەشى راگەياندى پێوېستى بەهێچ جۆریکى تری ئامرازى میدیایى نەبێت لەدەستکەوتنى زانیاری نوێ ناوخوازى و دەرکەوتنى و بەردەوام بەکارى بێتین؟

پوخته

ئامرازەکانى میدیا بەردەوام هۆکارى بۆ دروستکردنى کارىگەرى لەسەر جەماوەر، جا ئەو کارىگەرییە ئەرتى یان نەرتى بێت، بەلام دواوەدواى پێشکەوتنى تەکنەلۆژیا و هاتنەکایەى میدیایى نوێ جۆر و ئاستى کارىگەرییەکانى گۆرانکاریان بەسەرداهات، تا وایلتهاات لەجوارچێوێ سنوردەر دەرچوو وەک لەمیدیاى کلاسیکدا هەبوو بۆ کارلیکردن و نەهێشتنى سنور لەتیوان نێرەر و وەرگر، ئەمەش بوو هۆکارى بەهێز بۆ گۆرینەوێهەى شوین و پێگە، لەتیواناندا، چیت جەماوەر تەنەپشت بەیەک سەرچاوەى میدیای نەبەستیت بۆ وەرگرتنى زانیاری و مەودا و پالەریکی فراوان و کەرەستەى بەهێزى لەبەردەستدا بەدەستکەوتنى زانیاریە گرنگەکانى مەبەستى بەهێزى وەرگیریت، بۆیە ئەم تۆیژینەوێهە کارەدەکات بۆ تیشک خستەسەر کێشەى ئاستى پشیتى بەستى خويندکارانى زانکۆ بە پەيامى پێگە ئەلکترۆنیەکان، پاشان هەولەدات کار بکات بۆ وەرگرتەوێهەى هەندیک وەلام لەسەر ئەمەنخەکانى وەک، رادەى پشیتى بەستن بەپەيامى ناو پێگە ئەلکترۆنیەکان لەچ ئاستیکدا، کام رەگەز زیاتر پشیتى پێنەبەستن، پێگەکان بۆتە هۆکارى بۆ رازیکردن و تێرکردنى خواستەکانى خويندکاران.

کلیلى وشەکان:

بەرکەوتنى خويندکاران بە میدیا، ئاستى کارىگەرى میدیایى نوێ لەسەر خويندکارانى زانکۆ، کارلیکردنى خويندکارانى زانکۆ لەگەڵ پەيامى میدیایى، پێگە ئەلکترۆنیە کوردیەکان، کارىگەرى پەيامى پێگە ئەلکترۆنیە کوردیەکان لەسەر خويندکارانى زانکۆى سلیمانی.

گرنگی توپزینەو

ئەم توپزینەو لەسێ لایەنەو گرنگی خۆی ھەبە:

- 1- لەرووی زانستی: دەبێتە سەرچاوەی گرنگ بۆ کۆنێخانە و بۆ توپزەرەن سودی لێوەکرەن دەربارە ئەرکی کارلەیکەکردنی میدیای.
- 2- لەرووی مەروۇی: ھۆکاریکە بۆ دەرخستنی ئاستی پێداوێستییەکانی مەروۇ و ئەو ئامرازەن دەتوانن زانیاری و رووداوەکانی روژانەیان بۆ بلۆکەنەو.
- 3- لەرووی پراکتیکی: ھۆکاریکە بۆ دەرخستنی کەم و کورتی و ئەو کێشەنە دەنە بەرەست لەتیوان دەکرەوێتی ئاستی بەرزە کارلەیکەکردن لەتیوان جەماوەر و پەیمای پێکە ئەلکترۆنیەکان، ھەولێکە بۆ دۆزینەوێ چارەسەر بۆی.

ئامانجی توپزینەو

ھەموو توپزینەوێک چەندین ئامانج لەخۆ دەگرێت، بەپێی جۆری ئەو کێشەیی ھەستی پێدەکرێت، توپزینەوێکەش ئەم ئامانجانە لەخۆ دەگرێت: میدیای نوێ دەتوانێت بێتە ئامرازێکی بەھیز بۆ پێدانی زانیاری بە خوێندکارانی زانکۆی سلێمانی بەشی راگەیانندن، تا پشقی پێبەستێت؟ پێکە ئەلکترۆنیەکان دەتوانن ھۆکارێک بن بۆ دروستکردنی کارلەیکەکردن لەتیوان پەیمای میدیای و خوێندکارانی زانکۆی سلێمانی بەشی راگەیانندن؟ پێکە ئەلکترۆنیەکان دەتوانن خوێندکارانی زانکۆی سلێمانی بەشی راگەیانندن لەسەر ئەو رابەین بێتە بەکارھێنەریکی چالاک و پەنا بۆ ھێچ ئامرازێکی میدیای تر نەبەن؟ کام رەگەز لە (نێر، مێ) و شوێنی نیشەجیون و پەسپۆری و قوناع کارلەیکەرییان چیسە، لەسەر ئاستی پێش بەست پەیمای پێکە ئەلکترۆنیەکان و بەکارھێنانی میدیای نوێ، لای خوێندکارانی بەشی راگەیانندن.

میتۆدی توپزینەو

توپزینەوێکە پشست بە میتۆدی رووینوی دەبەستێت، بۆ دەستخستنی زانیاریەکان و کۆکردنەوێ زانیاریە گرنگەکانی خوێندکارانی زانکۆی سلێمانی بەشی راگەیانندن.

ئامرازى توپزینەو

بۆ گەشتن بە ئامانجانە پشقی بە ئامرازى، (فۆرمی رووینوی) بۆ دەستخستنی راووبوونى جەماوەر سەبارەت بەجۆری پەیمای و ئەو زانیاریەکانی لەرێگە ھەردوو پێکە ئەلکترۆنیەکانەو ھەریانگرتووە.

بوارەکانی توپزینەو

توپزینەوێکە سێ بوارى گرتووەتەو ئەوانیش:

- 1- بوارى مەروۇی: ئەو خوێندکارانە زانکۆکانى سلێمانى / بەشی راگەیانندن دەگرێتەو، خوێندکارانى خوێندنى بەیانان، کە فۆرمەکانیان بەسەردا دابەشکراوە، ژمارەیان (360) خوێندکار، بەلام لەکۆى گشتیدا برى (218) فۆرم گەرايەو.
- ب- بوارى شوین: مەبەستان لە ھەریکی کوردستانە و زانکۆی سلێمانى، لەپاریزگای سلێمانى.
- پ- بوارى کات: بریتییە لەو کاتەى کە فۆرمەکان دابەشکران و کۆکراوەتەو و ھەلاوێکران، کە لە 2020/09/1 تا 2020/09/20 بەردوامبوو.

سامپلی توپزینەو

سامپلی توپزینەوێکەمان خوێندکارانى زانکۆی سلێمانى بەشی راگەیانندن قوناعەکانى (1، 2، 3، 4) بۆ سالی خوێندنى 2019 بۆ 2020.

دیارىکردنى کۆمەلگاو سامپل

کۆمەلگای توپزینەو بریتییە لە سەرچەم خوێندکارانى زانکۆکانى سلێمانى / بەشی راگەیانندن، لەھەر چوار قوناع، کە ژمارەیان (360) خوێندکارە، کە سەرچەمیان خوێندکارى دەوامى بەیانان، لەرێگەى فۆرمى ئەلکترۆنیەو، فۆرمەکان بەشیوازی ئەلکترۆنى دابەشکران و ھەریانگرتووە، بە بەکارھێنانى (Google Form).

ھۆکار ھەلزاردى سامپلی توپزینەو

ھەلزاردى سامپلەکەمان بەشیوازی سامپلی تەواو (حصر شامل) بۆ سەرچەم خوێندکارانى بەشی راگەیانندن و سەرچەم قوناعەکان دەوامى بايانان، بەھۆکارى زیاتر بەئاگابوونى خوێندکارانى ئەو بەشەى بۆمیدیا و پەیمای میدیاییەکان و دەرخستنی ئاستی کارلەیکەکردن لەسەریان، چونکە خوێندکاران لەماوەى خوێندنان، لەرێگەى وانەکانى بەشی راگەیانندنەو، دەخویندرین و رینۆیان دەکەن بۆ سەیرکردن و کارکردن لەگەڵ پەیمای و بابەتەکانى ئیو میدیای نوێ.

دروستی

بۆ دەرهێنانى دروستی فۆرمى پێوانەى توپزینەو، توپزەر پشقی بە رێگەى دروستی روالەق بەستووە، کە بریتییە لە پێشانى فۆمەکە بە ژمارەیکە ھەلسەنگینەرى ئەکادى (* ھەلسەنگینەران: پ.د. ساير بكر مستهفا / پەسپۆرى پەرورەدى بنەرق / ز.سلێمانى / پ.ی.د. فواد علی احمد / پەسپۆرى میدیا / ز.سلێمانى / پ.ی.د. حەیک عوسمان حەمید / پەسپۆرى میدیا / ز.بۆلى تەکنیک / پ.ی.د. سەلام نەسەردین محەمەد / پەسپۆرى میدیا / ز.سلێمانى. / پ.ی.د. لائە ساير محەمەد / پەسپۆرى میدیا / ز.سلێمانى)، دواى گەرانەوێ فۆرمەکە و بەھەندوەرگرتی تێبێنە زانستییەکانى ھەلسەنگینەران، رادەى ریککەوتنى ھەلسەنگینەران بەرێژەى (91.66) بوو، کە ئەمەش رێژەیکە گونجاو لەرووی زانستییەو، توپزەر پشقی بە یاسای ھۆلستى بەستووە.

جیکیری

بۆ گەشتن بەجیکیری توپزەر، ھەستان بەدووبارە دابەشکردنەوێ فۆرمەکە بە تێبەروونی ماوەى (10 رۆژ) بەسەر مێژووی یەکەم دابەشکردندا، بەسەر رێژەى (30٪) سامپلی توپزینەو، کە (90) لیتوێزەر بوون، بەپشتبەستن بەیاسای (ئەلفا کۆمباخ) بۆ جیکیری، کە ناوەندى ھاویەکی توپزەر لەگەڵ لیتوێزەرەندا کردویتی (0.878)، ئەمەش بەرێژەیکە بەرز بۆ دلنیاوون لەرووی راستکۆی فۆرمى رووینویەکە دادەنریت.

پەردنەوێ فۆرى پێوانەى

بۆ جیبەجیکردنى لایەنى پراکتیکی توپزینەو، توپزەر لەسەر بنەمای لیکەرتى سیانی بۆ ولامی پرسیارەکانى فۆرمەکە، سێ بژاردە خراوەتە بەردەم لیتوێزەرەن، کە بریتیبوون لە (زۆرجار، ھەندىجار، ھەرگیز).

چارهسره ناماريه کان

تویژر بؤ گیشتن به نامانجه کانی لایه فی مهیدانی تویژینه وه که، ثم شتوازه ناماریانه یان به کارهیناوه:

آ- دووباره و ریژهی سدی بؤ خسته پرووی زانیاریه گشتیه کانی لیتویژره. ب- نیوهندی ژمیره فی و لادانی پیوهی بؤ خسته پرووی نهجای برکه کانی فوری پیوانه فی.

پ- (T - Test) بؤ تاقیرکده وهی جیاوازیه کانی تاک سامپل به یاسای کروسکال. ج- (ریزه بندی پله بندی) بؤ دهرهینانی جیاوازی نهو گورانکاریانه یی ژارده کانی سی به رهو سهرن، به یاسای کروسکال.

پیناسه ی چمه که کان

1- بهرکهوتن: مهستان له بهرکهوتنی ماددی به لایه جهموره وه بؤ پیگه ئه لکترۆنیه کان، واته سهیرکردن و وهرگرتنی زانیاری له لایه جهموره وه به هوی نامراره کانی راگه یاندنه وه.

2- خویندکاری زانکو: نهو تویژهی کومه لگایه، که له دوا تهاوکه دنی ته مه فی میومندالی و گیشته ته مه فی (18) سالی دینه ناو زانکو و له کولیج و به شه کانی زانکو وهره گیریت و پسپوری و شاره زایی له یواریکی زانستیدا پهیدا دهکات.

3- کارلیکردن: واته کارکردنه سهیره ک، له نیوان دوو لایه ندا ده بیت، نهوانیش پیگه ئه لکترۆنیه کان و جهموره، که له ریگه یه وه زانیاری و شوین و ئاستی کاریگه ری له نیوان نهو دوو لایه ندا دروست ده بیت.

4- په یام: بریتیه له سه رجهم نهو په یام و ناوهرۆکانه ی له ریگه ی پیگه ئه لکترۆنیه کانه وه په خش ده کیت بؤ جهموره.

5- پیگه ئه لکترۆنیه کان: جوړیکی میدای نویه، له ریگه یه وه زانیاری و په یامه کان بلاوده کانه وه و هه مو نهو پیگانه ده گریته وه، که زانیاری و جوړه کانی هه والی ناوخی و دهره کی ده خه نه وو و په خش ده که ن بؤ جهموره و له ریگه ی ووشه ی نوسراو وینه و دهنگ و دهنگه وه.

تویژینه وه کانی پیشوو

میدای نوی و کارلیکردن

پیناسه ی تاییه ت به میدای نوی

- فرههنگی ئوکسفوردی بهریتانی له پیناسه ی میدای نویدا ده نو سیت ههر هوکاریکی راگه یاندن سود له کومپیوتهر و هیله کانی ئینته رنیت وهرگرت و به رهه میکی میدای به رههم بهینیت که نامانج لیلی گه یاندنی زانیاری یا خود کات به سهیردن بیت نهو میدای نویه. ئوکسفورد. (Internet, Oxford Dictionaries, 2018)

- هره وه مالهیری تیکویندیا (Techopedia) پیناسه ی میدای نوی دهکات به وهی که شتوازیکی دیجیتالی کومونیکه بشنه که له ریگه ی کومپیوتهر و موبایله زیره که کان و نامیره ئه لکترۆنیه کانی دیکه وه رودات. هره وه میدای نوی به ناوینه بونی به کارهینرانی له میدای کون جیاده کریته وه و وهرگر ئازادی هه لباردن ناوهرۆک و بابه ت میداییه کانی هه به به گویره ی هز و ویست و کانی خوی.

(Techopedia.com, 2018)

- پاول لیستهر له پیناسه ی میدای نویدا ده لیت: "کومه لیک ته که نه لوزیای په یه ونده که له بهر نهجای هاوسه رگری نیوان کومپیوتهر و نامراره کلاسیکه کانی راگه یاندن، چاپ، و وینه گرتن و دهنگو قیدیوه له دایک بوون. (Lester, P. M., 2011, pp.53)

مالپه ره ئه لکترۆنیه کان Websites

له پاش بهرده ستبوونی ئینته رنیت، مالپه ر و پیگه ئه لکترۆنیه کان وه که یه کم دهره اویشته ی یواری گشتی ئینته رنیت ده رکهوت که خزه تگوزاری میدای و گه یاندن و پیشکه شکردنی زانیاری به تیکست و دهنگ و دهنگه وه پیشکه ش به به کارهینرانی ئینته رنیت کرد. هره وه فرههنگی dictionary پیناسه ی دهکات مالپه ر Website بریتیه له کومه لیک لاپه ری Webpage پیگه وه به ستراو Linked له ناو تویری ئینته رنیتدا WWW دهره یی بابه تیک یان چهند بابه تیک دیاریکراو که ده کربت تاکه کس یان دامه زراوه و گروپیک به رپوه ی بیات (www.dictionary.com., 2018).

هره وه فرههنگی به ناوبانگی Merriam-webster پیناسه ی مالپه ر دهکات که کومه له لاپه ره یی ئه لکترۆن له ناو تویری ئینته رنیت که له هایپه ر لینک hyperlinks پیگه تون و به شیوه ی تونلاین بهرده ستن بؤ به کارهینرانی ئینته رنیت که دهره یی بابه ت جوراو جوړه کان بابه تیان تیدایه وه ک کومپانیا و دامه زراوه کانی حکومت و په روه ده و خویندن و ریخراو و ده زگانی دیکه. (Merriam-webster.com., 2018)

یه کم مالپه ری ئه لکترۆنی له ۶۱ ئوگهستی سالی 1991 له لایه تم بئرنس لی-یه وه و له تاقیکه یی کومپیوتهریه وه له ناوچه ی ئه لپی سوپسرلوه بلاو کرایه وه (https://www.w3.org) و په خشکرا که یه وه به یه کم مالپه ری ئه لکترۆنی داده ریت له جیهاندا، نه گهرچی وینه ی یه کم په خشکی نه ماوه و هه لئه کیراوه به لام روکاری مالپه ره که له سالی 1992 دا هه یه و بهرده ست. (HuffPost UK., 2018)

خسته پرووی نهجای فوری پیوانه یی و رافه کردنیان

1- زانیاری له سه ر ژماره ی خویندکاران، که وه لامی پرسیاره کانیان داو ده وه به م شتیره یه یه.

له کوی گشتی (360) خویندکار به ههر چوار قوناغی به شی راگه یاندن، ته نا (218) خویندکار وه لامیان داو ده وه و (142) خویندکار وه لامیان، نه داو ده وه، که هه ندیکان خویندنیان داو ده وه و هه ندیکان به که وتوو نه ژماره کاون و هه ندیک به هوی نه بونی خه ی نه ته رنیت و هه ندیکان به ییانوی نه بونی کات و پرکردنه وه ی فۆرمه کان به هه له بویه دوور خراو نه ته وه، چهند هوکاریکی تر وه لامیان نه داو ده وه.

خسته ی (1)

زانیاری له سه ر ژماره ی خویندکارانی به شی راگه یاندن

بژارده کان	دووباره	%	ریزه بندی
فۆرمی که پاره	218	60.55	1
فۆرمی نه که پاره	142	39.44	2
کو	360	100	

5- لەپىنى كام ئامىرمو بەكارى دەھىنىت

- بەھى ئاسانى بەكارھىنان و كەمى گرتنى شوین لەناو گىرفان و قەبارەى چچوك، ھۆكارىكى بەھىزە بۇ ھەلباردن و زۆرى بەكارھىنان لەلەين لىتوئىزانەو، مۇبايل لەلەلەى يەكەمدا دىت بە (191) دووبارە، بۇزانیارى زياتر بروانە خشتەى (5).

خشتەى (5)

لەپىنى كام ئامىرمو مەيدىاى نوئ بەكاردەھىنىت

ئامىر	دووبارە	%	رەزىھەندى
كۆمپوتەر	5	2.52	2
تابليت	2	1.01	3
مۇبايل	191	94.46	1
كۆى گشتى	198	100	

6- مەيدىاى نوئ بەچ مەبەستىك بەكاردەھىنىت

- دواى ھەلەلەكردنى ھەلەكەكەنى لىتوئىزەران دەرەكەوئىت، خوئىندكاران لەپىناو دەستخستنى زانیارى و ھەوال زياترى مەيدىاى نوئ بەكاردەھىنىت بە (104) دووبارە و لەلەلەى يەكەمدا، بەراورد بەپەيداكردنى داھات كەتەنە (1) دووبارە ھەبە و لەدوا پەلەى رەزىھەندى، ئەمەش ھۆكارەكەى دەگەرتەو بۇ ئەوئى خوئىندكاران بەھى خوئىندەو، زياتر ھەول دەدەن زانیارى دەستخستەن نەك يەكەنە ھۆكارىك بۇ پەيداكردنى داھات، بۇزانیارى زياتر بروانە خشتەى (6).

خشتەى (6)

مەيدىاى نوئ بەچ مەبەستىك بەكاردەھىنىت

ئامىرەكان	دووبارە	%	ن	پەرشبەنەو	رەزىھەندى
دەستخستنى زانیارى و ھەوال	104	52.525	2.43	1.76	1
دۆزىنەوئى ھەلە و رەخەگرتن	4	2.020			5
بۇ كاتىبەسەرپردن	37	18.686			2
بەرزكردنەوئى ئاستى رۆشنىرى	35	17.676			3
پىگەياندىنى خود بۇ بازارى كار و دۆزىنەوئى ھەلە كارکردن	15	7.575			4
پەرورەدەكردنى خود لەدانانى پلان بۇ داھاتوو	2	1.010			6
پەيداكردنى داھات	1	0.505			7
كۆى گشتى	198	100			

7- ئاىا بۇ دەستخستنى پەيامەكان پىشت بەمەيدىاى نوئ دەبەستىت

- دواى ھەلەلەكردنى ھەلەكەكەنى لىتوئىزەران دەرەكەوئىت، كە لەكۆى (198) بە شادارپووئى مەيدىاى نوئ تەنە (100) كە سىيان، پىشت بەپەيامى مەيدىاى نوئ دەبەستىن بۇ تىركردنى خواست و زانیارىكەكانىيان و (98) كە سىيان پىشت بەئامرازى تری مەيدىاى دەبەستىن، بۇ زانیارى زياتر بروانە خشتەى (7).

خشتەى (7)

ئاىا بۇ دەستخستنى پەيامەكان پىشت بەمەيدىاى نوئ دەبەستىت

بەكارھىنەران	دووبارە	%	رەزىھەندى
بەلنى	100	50.50	1
نەخىر	98	49.49	2
كۆى گشتى	198	100	

8- زياتر گرتنى بەكام جۆرى رووداو دەدەت كەلە پىگەئەلكتروئىيە كوردىيەكاندا بۆلۆكراوئەو

- دواى ھەلەلەكردنى ھەلەكەكەنى لىتوئىزەران، دەرەكەوئىت، خوئىندكاران زياتر گرتنى بە رووداوە ناوخۆيەكان دەدەن بەرئەى (97%) بەروارد بەرووداوە دەرەكەكان، ئەمەش ھۆكارەكەى دەگەرتەو بۇ ئەو بارۆدۆخە نەخواراوئى كىشە ناوخۆيەكان و ھەرىمىيەكان ھىناوئىتە ئاراو، جگەلە كىشەى پەتای كۆرۇنا (Covid-19) دروستى كدوو، پرسىارى خشتەى (8) بە شىوازىكى كراوئە ئاراستەى خوئىندكاران كراو، ھەرىپە دەرەكەوئىتە ژمارەى خوئىندكاران كەم بۆتەو بۇ (100) خوئىندكار، چونكە تەنە ئەو ژمارەى خوئىندكارانە گرتنى بە رووداوەكانى ناو پىگە ئەلكتروئىيە كوردىيەكان دەدەن، دەرەكەوئىتە زۆرەى خوئىندكاران گرتنى بە رووداوە ناوخۆيەكان دەدەن، واتە لىزەدا زياتر تىشك خراوئەسەر ئەوئى خوئىندكاران تەچەند گرتنى بەرووداوەكان دەدەن، كە لە پىگە ئەلكتروئىيەكاندا بۆلۆكراوئەو، بۇزانیارى زياتر بروانە خشتەى (8).

خشتەى (8)

زياتر گرتنى بەكام جۆرى رووداو دەدەت كەلە پىگەئەلكتروئىيە كوردىيەكاندا بۆلۆكراوئەو

رووداو	دووبارە	%	ن	پەرشبەنەو	رەزىھەندى
ناوخۆى	97	97	1.03	0.171	1
دەرەكى	3	3			2
كۆى گشتى	100	100			

9- كام جۆرى پىگەى ئەلكتروئى زياتر بەكاردەھىنىت

- پىگە ئەلكتروئىيەكان بەھى گرتكىيان لەپىدانى زانیارى ناوخۆى و دەرەكى بەجەماوەر، ھۆكارىك بۇ زياتر بەكارھىنان و دروستكردنى پرواى خوئىندكاران ھەر بۆيە پىگە فەرمىيەكان لەلەلەى يەكەمدا دىت بە (97) دووبارە، ھەر لەبەر دەرەكەوئى تەكەلۇزىاى تازە و فەراھەمبونی زانیارىيەكان لەسەر پىگە ئەلكتروئىيەكان لەھەموو كات و شوئىنكەدا، ھۆكارى بەھىزىن بۇ پىشت بەستىن پىگە ئەلكتروئىيەكان، بۇزانیارى زياتر بروانە خشتەى (9).

دیت، لەپەڵی دووهم و سێیەمدا ھەردوو ناوەرۆکی (ئایینی و رۆشنییری) دین بە (17) دووبارە، ھۆکاری شینوازی کارگەرێکە دەگەرێتەو بە پێویستی خوێندکاران بەزانیاری گشتی و خو رۆشنییری کردنی، بەبەرورد بە لایەنی پەرەردەیی و سیاسی و ئینگەیی، کە چەند ناوەرۆکیکی بەھێز بۆ خوێندکاران، بەلام بەھۆی زۆر باسکردن و بوونە ھۆکاری رۆتینی خوێندکاران گرنگی بەم جۆرە ناوەرۆکە نادەن ھەریۆیە تەنھا (2) دووبارەیان تۆمارکردووە و لەدوا پلەدان، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتە (11).

خشتە (11)

کام جۆرە ناوەرۆکە Share دەکەیت

پێکەکان	دووبارە	%	رێزبەندی
فەرەمییەکان	97	97	1
نافەرەمییەکان	3	3	2
کۆی گشتی	100	100	

12- پشت بە کام پێکە ئێلکترۆنی کوردی دەبەستیت

- لەکۆی گشتی ھەموو ئەو پێکە ئێلکترۆنیانی لەسەر ئاستی کوردستاندا ھەن، خوێندکاران تەنھا پشێیان بە سێ پێکە ئێلکترۆنی بە ستوو، کە لەپەڵی یەکەمدا پێکە ئێلکترۆنی رووداو نیت دیت بە (52) دووبارە، بەرورد بە پێکە کوردستان 24 بە (15) دووبارە، ھۆکارە کەشی بۆ ئەزموون و ئاستی چالاکی پێکەکان دەگەرێتەو، کەروداو وەک پێکە یەک ئێلکترۆنی توانیویەتی ژمارە یەکی زۆری سەردانیەکان لەخۆی کۆبکاتەو، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتە (12)

خشتە (12)

پشت بە کام پێکە ئێلکترۆنی کوردی دەبەستیت

پێکە	دووبارە	%	ن	پەرەشبوونەو	رێزبەندی
رووداو	52	52	1.63	0.733	1
NRT	33	33			2
K24	15	15			3
کۆی گشتی	100	100			

13- ئەو ھۆکارە چێن واتلیدەکات ناوەرۆکەکان لەپێکە یێکە کوردییەکانەو وەرگرت - دوا ھەلاویکردنی وەلامی لیتویژەران دەرەکەوێت، کە ھۆکاری تێکەبشتن بۆ زمان کەزانی دایکە بە (76) دووبارە، لەپەڵی یەکەمدا و ناوەرۆکە تازەکان لەدوا پلەدایە بە (3) دووبارە، ھۆکارە کەشی بۆ کەمی ھەبوونی زانیاری لەسەر زمانی یێگەنە و نەبوونی ناوەرۆکی تازە تاییەت بەکۆرانیکی جیانییەکان لەناو پێکەکاندا، لەئەنجامی داخراوی قورسی بۆ گەشتکردن ھەر لەدایککردنی قیزا و بری تێچوون و کەمی داھات بۆ فیرونی زمانی جیاواز لەزمانی دایک، ھۆکار کەلێکن بۆ پشت بەستن بە پێکە کوردییەکان، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتە (13).

خشتە (9)

کام جۆری پێکە ئێلکترۆنی زیاتر بەکار دەھێنیت

ناوەرۆک	دووبارە	%	ن	پەرەشبوونەو	رێزبەندی
زانیاری گشتی	28	28	7.05	3.71	1
ئایینی	17	17			2
رۆشنییری	17	17			
تەندروستی	12	12			3
ھونەر	6	6			4
وەرزی	4	4			5
تەکنەلۆژی	4	4			
ئابوری	3	3			6
سەربازی	3	3			
ژینگەیی	2	2			7
سیاسی	2	2			
پەرەردەیی	2	2			
کۆی گشتی	100	100			

10- کاتیکی زانیاریەکی وەرەگرت بە کام رێکە کارلیک دەکەیت لەگەڵدا

- دوا ھەلاویکردنی وەلامی لیتویژەران دەرەکەوێت، لەکاتی کارلیکردنی لەگەڵ ناوەرۆکی پەيامەکانی ناو میدیای نوێ، خوێندکاران لەپێکە (Like) کارلیک دەکەن، کە لەپەڵی یەکەمدا دیت بە (46) دووبارە و کەمترین خوێندکار لەپێکە رەخنەگرتن لەزانیاریەکان و راستکردنەوی ھەلەکانی ناوی کارلیک لەگەڵ ناوەرۆکی پەيامەکان دەکەن کە لەپەڵی کۆتایدا و تەنھا (2) دووبارە ھەبە، ھۆکارە کەشی ئاسانی ئەنجامدانی کارە کەبە و خوێندکاران دەیانەوێت کەمترین کات تەرخانکەن بۆ کارلکردن لەگەڵ پەيامەکان، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتە (10).

خشتە (10)

کاتیکی زانیاریەکی وەرەگرت بە کام رێکە کارلیک دەکەیت لەگەڵدا

ئامێرەکان	دووبارە	%	ن	پەرەشبوونەو	رێزبەندی
Comment	27	27	2.38	1.36	2
Like	46	46			1
Share	3	3			5
View	12	12			3
Post	10	10			4
رەخنەگرتن لەسەر زانیاریەکی و راستکردنەوی ھەلەکانی ناوی	2	2			6
کۆی گشتی	100	100			

11- کام جۆرە ناوەرۆکە Share دەکەیت

- دوا کارلیکردن و دەرکەوتنی فیدباک و کارگەری ئەو ناوەرۆکەمی خوێندکاران بەری دەکەون، خوێندکاران زیاتر لەپێکە شێرکردنی زانیاری گشتییەو ئاستی کارگەری و فیدباکیان دەخەنەرۆو، کە (28) دووبارە ھەبە و لەپەڵی یەکەمدا

زياترى تىدايه و چەندىن خزمەتگوزارى جۇراوجۇر لەخۇ دەگرىت، ھاوكتا پەيوەندى بەھىزى لەگەل لەسۇشىيال مېدىيا ئىنسانىگرامدا ھەيە، ھەروھە رۇزانە بەشىۋەيەكى چالاك (260) ملىون مرۇف لەسەر ئەم سۇشىيال مېدىيا بە كاردەكەن، بۇ زانبارى زياتر بېروانە خىشتەى (15).

خىشتەى (15)

جگەلەپىنگە فەرمىيەكان كام سۇشىيال مېدىيا زياتر بەكاردەھىنىت بۇ ۋەگرىتى ناۋەرۇكەكان

رېزىيەندى	پەرشىۋەنەۋە	ن	%	دووبارە	ئامىرەكان
1	1.26	1.67	74	74	فەيسبوك
2			10	10	ئىنسانىگرام
3			6	6	توتېر
4			5	5	سناپچات
5			4	4	يوتوب
1			1	1	تىك توك
			100	100	كۆپى كىشى

16- پىئوۋى (كروسكال) بۇ تاقىكرىدەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى رەگەز و شوين لەسەر رادەى پىشەبەستى خويندكاران بە پەيامى پىنگەئەلكتىۋىيەكان

- دواى ھەلاۋىركىدى زانبارىيە بەنرەتپەكانى تاپەت بە لىتوتىۋەران، دەرەكەۋىت لەروۋى (رەگەز و شوينەۋە)، سامپلى توتىۋەنەۋەكەمان كە ژمارەيان دەگاتە (100) لىتوتىۋەر، بەمىشۋەيەيە:

- ۱- رەگەز: بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى گۇراۋەكە رەگەزى (مى) بە (69) دووبارە و ناۋەندى رېزىيەندى (53.81) و رەگەزى (نېر) بەژمارەى (31) و ناۋەندى رېزىيەندى (43.13)، ھەردوۋىكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پىئوۋى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.079) دەرەكەۋىت، ھىچ جىاۋازىيەك لەتپوان ھەردوۋى رەگەزدا نىيە، چونكە ئاستى بەلگەدارى بەرزىرە لە (0.05)، بەلام لەسەر ئاستى رەگەزەكان بەجودا و بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى رەگەزى (مى) زياتر پىشتى پەيامى پىنگەئەلكتىۋىيەكان بەستوۋە، ئەمەش دەگەپىتەۋە بۇ ھۇكارى زياتر گرەكىدان بەپەيامى پىنگە ئەلكتىۋىيەكان بەبەرۋارد بە رەگەزى نېر. - بەلام بەھۋى تۆماركىدى ئاستى بەلگەدارى بەرپىزەى (0.363) كەپىزەكەى لە (0.05) زياترە بۇيە ھىچ جىاۋازىيەكى ئامارى بەدى ناكىت لەتپوانياندا.

- ب- شوپى نىشتەجىيۋون: بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى گۇراۋەكە رەگەزى (مى) بە (56) دووبارە و ناۋەندى رېزىيەندى (44.27) و رەگەزى (نېر) بەژمارەى (44) و ناۋەندى رېزىيەندى (58.43)، ھەردوۋىكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پىئوۋى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.013) دەرەكەۋىت، جىاۋازى لەتپوان ھەردوۋى رەگەزدا دەرەكەۋىت لەگۇراۋى شوپىندا، چونكە ئاستى بەلگەدارى نىزىرە لە (0.05)، زياتر بەلاى (ناۋشار)دا دەرۋات، ھۇكارەكەشى بۇ ئاسانى دەستخىستى ئەتتەرىت و ئاستى بۇيۋى خەلگى ناۋشار دەگەپىتەۋە، بۇ زانبارى زياتر بېروانە خىشتەى ژمارە (16).

خىشتەى (13)

ئەۋ ھۇكارانە چىن واتلىدەكات ناۋەرۇكەكان لەرپىگەى پىنگە كوردىيەكەنەۋە ۋەگرىت

ھۇكار	دووبارە	%	ن	پەرشىۋەنەۋە	رېزىيەندى
تىكەبىشتەم بۇ زمانەكەيە	76	76	7.05	3.71	1
گرەكىدان بۇ رووداۋە ناۋخۇيەكان	21	21			2
ناۋەرۇكەكان تازەن	3	3			3
كۆپى كىشى	100	100			

14- پەيام و زانبارىيەكانى ناۋ پىنگە ئەلكتىۋىيەكان ھۇكارىك بوون بۇ چالاك بونت و گۇرپىنەۋەى شوپىت لەگەل نېرە

- لەكانى ۋەگرىتى زانبارىيەكان و پەيامەكانى ناۋ پىنگە ئەلكتىۋىيەكان و دروستكرىدى كارىگەرى لەسەر خويندكاران بۇ گۇرپىنى شىۋازى مامەلە و گۇرپىنى پىنگەيان لەناۋ مېدىيا نوپدا، بۇردەى بونە ۋەگرىكى چالاك و نېرە و ۋەگرە لەيەككەندا، لەپەلەى يەكەمدا دىن بە (32) دووبارە، بەبەرۋارد بە دروستىتەكرىدى كارىگەرى لەسەر خويندكاران، كە (14) دووبارەى ھەيە، ھۇكارەكەشى دەگەپىتەۋە بۇ ئەۋەى، كەمىدىيا نوپ بۇتە ئامپازىك بۇ دەرخىستى دەنگە كپەكان و شارۋەكان و نەھىشتى ۋەگرە و نېرە بۇ پەيامەكان، بەلكو ھەردوۋىكان لەيەككەندا ھەردوۋى رۇلەكە دەگىرەن، بۇ زانبارى زياتر بېروانە خىشتەى (14).

خىشتەى (14)

پەيام و زانبارىيەكانى ناۋ پىنگە ئەلكتىۋىيەكان ھۇكارىك بوون بۇ چالاك بونت و گۇرپىنەۋەى شوپىت لەگەل نېرە

بۇاردە	دووبارە	%	ن	پەرشىۋەنەۋە	رېزىيەندى
بوپتە ۋەگرىكى چالاك	32	32	2.12	0.517	1
بوپتە نېرە و ۋەگرە لەيەككەندا	32	32			
بوپتە نېرەىكى چالاك	22	22			2
ھىچ كارىگەرى لەسەر نەبۋە	14	14			3
كۆپى كىشى	100	100			

15- جگەلەپىنگە فەرمىيەكان كام سۇشىيال مېدىيا زياتر بەكاردەھىنىت بۇ ۋەگرىتى پەيامەكان

- خويندكاران جگەلەپىنگە ئەلكتىۋىيەكان بۇ دەستخىستى زانبارى و پەيامەكان پىشت بەچەندىن سۇشىيال مېدىيا جىاۋاز دەبەستەن، كەلەھەمموۋىان بەناۋابانگىر سۇشىيال مېدىيا فەيسبوك بە (74) دووبارە و لەپەلەى يەكەمدايە، بەبەرۋارد بە سۇشىيال مېدىيا تىك توك، كە (1) دووبارەى ھەيە و لەدوا پەلەدايە، ھۇكارەكەشى دەگەپىتەۋە بۇ ناۋابانگ و ئاستى گرەكى سۇشىيال مېدىيا فەيسبوك، كە لەروۋى مېژوۋە لەپىش تىك توكە و زانبارى بابەتى ھەمەپەنگى

نامپراز	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	نمروی نازادی	ئاستی به‌لگه‌داری	کاکا
رؤژنامه	7	24.50					
ته‌له‌فریون	15	46.73					
رادیف	4	59.88					
میدای نوئ	74	53.22					
			14.46	1.64	3	0.061	7.371

18- پنوه‌ری (کروسکال) بۆ تاقیکردنه‌وه‌ی ئاستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی وه‌رگرتی په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان له‌لایهن خویندکارانه‌وه
- دوا‌ی هه‌لاوێرکردنی زانیارییه‌ بنه‌رتیه‌یه‌کانی تایه‌ت به‌ لیتۆیژه‌ران، ده‌رده‌که‌وێت له‌رووی (ره‌گه‌ز و شوین)، سامپلی توێینه‌وه‌که‌مان که ژماره‌یان ده‌گاته (100) لیتۆیژه‌ر، به‌مشیه‌یه‌یه:

- 1- ره‌گه‌ز: به‌پێی ناوه‌ندی ریزه‌ندی گوراه‌که ره‌گه‌زی (مێ) به (69) دووباره و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (53.81) و ره‌گه‌زی (نێر) به‌ژماره‌ی (31) و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (43.13)، هه‌ردووکیان به‌ناوه‌نده ژمیره‌ی (14.46) و لادانی پنوه‌ری (1.64) و ئاستی به‌لگه‌داری (0.079) ده‌رده‌که‌وێت، هه‌چ جیاوازییه‌ک له‌نیوان هه‌ردوو ره‌گه‌زدا نییه، چونکه ئاستی به‌لگه‌داری به‌رزتره له (0.05)، به‌لام له‌سه‌ر ئاستی ره‌گه‌زه‌کان به‌جودا و به‌پێی ناوه‌ندی ریزه‌ندی ره‌گه‌زی (مێ) زیاتر پشتی به‌ په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان به‌ستوه، ئه‌مه‌ش ده‌گه‌رێته‌وه بۆ هۆکاری یوونی کاتی زیاتر وه‌ک له‌کوران.

- به‌لام به‌هۆی تۆمارکردنی ئاستی به‌لگه‌داری به‌ریژه‌ی (0.363) که‌ریژه‌که‌ی له (0.05) زیاتر به‌هۆی هه‌چ جیاوازییه‌کی ئاماری به‌دی نا‌ک‌رێت له‌نیوانیاندا.

- ب- شوینی نیشته‌جیوون: به‌پێی ناوه‌ندی ریزه‌ندی گوراه‌که ره‌گه‌زی (مێ) به (56) دووباره و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (44.27) و ره‌گه‌زی (نێر) به‌ژماره‌ی (44) و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (58.43)، هه‌ردووکیان به‌ناوه‌نده ژمیره‌ی (14.46) و لادانی پنوه‌ری (1.64) و ئاستی به‌لگه‌داری (0.013) ده‌رده‌که‌وێت، جیاوازی له‌نیوان هه‌ردوو ره‌گه‌زدا ده‌رده‌که‌وێت له‌گورای شویندا، چونکه ئاستی به‌لگه‌داری نزمتره له (0.05)، زیاتر به‌لای (ناوشار) دا ده‌پوات، بۆ زانیاری زیاتر به‌روانه خسته‌ی ژماره (18).

خسته‌ی (18)

پنوه‌ری (کروسکال) بۆ تاقیکردنه‌وه‌ی ئاستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی وه‌رگرتی په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان له‌لایهن خویندکارانه‌وه

ره‌گه‌ز	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	ئاستی به‌لگه‌داری	به‌های T
نێر	31	43.13				
مێ	69	53.81				
شوینی نیشته‌جیوون	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	ئاستی به‌لگه‌داری	به‌های T
ناوشار	44	55.13				
ده‌روه‌ی شار	56	46.87				
			9.33	2.55	0.147	1.77

خسته‌ی (16)

پنوه‌ری (کروسکال) بۆ تاقیکردنه‌وه‌ی ئاستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی پشته‌ستنی خویندکاران به‌ په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان

ره‌گه‌ز	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	ئاستی به‌لگه‌داری	به‌های T
نێر	31	43.13				
مێ	69	53.81				
شوینی نیشته‌جیوون	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	ئاستی به‌لگه‌داری	به‌های T
ناوشار	44	58.43				
ده‌روه‌ی شار	56	44.27				
			14.46	1.64	0.013	1.77

17- پنوه‌ری (کروسکال) بۆ تاقیکردنه‌وه‌ی ئاستی کاریکه‌ری گورای ته‌مه‌ن و ئامپازی به‌کاره‌ینان له‌سه‌ر راده‌ی پشته‌ستنی خویندکاران به‌ په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان

- دوا‌ی هه‌لاوێرکردنی زانیارییه‌ بنه‌رتیه‌یه‌کانی تایه‌ت به‌ لیتۆیژه‌ران، ده‌رده‌که‌وێت له‌رووی گورای (ته‌مه‌ن و ئامپازی به‌کاره‌ینان)، له‌لایهن سامپلی توێینه‌وه‌که‌مان که ژماره‌یان ده‌گاته (100) لیتۆیژه‌ر، به‌مشیه‌یه‌یه:

- 1- ته‌مه‌ن: به‌پێی په‌له‌به‌ندی ناوه‌ندی ریزه‌ندی ته‌مه‌نی (23-21) به‌ دووباره‌ی (14) و (58.61)، به‌به‌رزترین ناوه‌ندی ریزه‌ندی و (27- به‌روه‌سه‌ر) به‌ژماره‌ی (4) و (38.50)، که‌که‌مترین ئاستی ناوه‌ندی ریزه‌ندی (38.50)، ده‌رده‌که‌وێت ته‌مه‌نی (23-21) زیاتر پشته‌ به‌ په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان ده‌به‌ستن به‌راورد به‌ته‌مه‌نه‌کانی تر، به‌لام به‌پێی ئاستی به‌لگه‌داری (0.339) هه‌چ جیاوازییه‌ک له‌نیوان ئاسته‌کانی ته‌مه‌ندا ده‌رناکه‌وێت، چونکه ریژه‌که‌ی به‌رزتره له (0.05)، هۆکاره‌که‌شی بۆ زۆری هه‌بونی کات و به‌روه‌پێشچونی ته‌کنه‌لوژیایه، که‌رێچه‌وچه‌ ناو کایه و ژبانی هه‌موو تاکیک له‌سه‌ر ئاستی جیهان.

- ب- ئامپاز: به‌پێی په‌له‌به‌ندی ناوه‌ندی ریزه‌ندی رادیو به (4) دووباره و (59.88)، به‌به‌رزترین ناوه‌ندی ریزه‌ندی و (رؤژنامه) به (7) دووباره و (24.50)، که‌که‌مترین ئاستی ناوه‌ندی ریزه‌ندی هه‌یه، ده‌رده‌که‌وێت رادیو زیاتر پشتی پێه‌ستراوه، به‌راورد ئامپازه‌کانی تر، به‌لام به‌پێی ئاستی به‌لگه‌داری (0.061) هه‌چ جیاوازییه‌ک له‌نیوان ئامپازه‌کاندا ده‌رناکه‌وێت، چونکه ریژه‌که‌ی به‌رزتره له (0.05)، هۆکاره‌که‌شی بۆ زۆری تیچون ده‌گه‌رێته‌وه، بۆ زانیاری زیاتر به‌روانه خسته‌ی ژماره (17).

خسته‌ی (17)

پنوه‌ری (کروسکال) بۆ تاقیکردنه‌وه‌ی ئاستی کاریکه‌ری گورای ته‌مه‌ن و ئامپاز له‌سه‌ر راده‌ی پشته‌ستنی خویندکاران به‌ په‌یامی ینگه‌ئه‌لکترۆنییه‌کان

ته‌مه‌ن	ژماره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ناوه‌ند ژمیره	لادانی پنوه‌ری	ئاستی به‌لگه‌داری	کاکا
20-18	51	46.82				
23-21	14	58.61				
26-24	31	54.44				
27 - به‌روه‌سه‌ر	4	38.50				
			14.46	1.64	0.339	3.363

19- پيوهرى (كروسكال) بۇ تاقىكرندەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى تەمەن و ئامپازى بەكارهينان لەسەر رادەى پشتبەستى خويندكاران بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان

- دواى ھەلاۋىركىنى زانبارىيە بىنەپتەيەكانى تايەت بە لىتوئىزەران، دەرەكەۋىت لەپروۋى گۇراۋى (تەمەن و ئامپازى بەكارهينان)، لەلايەن سامپلى توئىزەنەكەمان كە ژمارەيان دەگاتە (100) لىتوئىزەر، بەمشىۋەيە:

- ۱- تەمەن: بەيىنى پەلەبەندى ناۋەندى رىزەندى تەمەنى (23-21) بە دووبارەى (14) و (58.61)، بەبەرزترىن ناۋەندى رىزەندى و (27- بەرەوسەر) بەژمارەى (4) و (38.50)، كەكەمترىن ئاستى ناۋەندى رىزەندى (38.50)، دەرەكەۋىت تەمەنى (23-21) زىاتەر پىشت بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان دەبەستىن بەراورد بەتەمەنەكانى تر، بەلام بەيىنى ئاستى بەلگەدارى (0.339) ھىچ جىاۋازىيەك لەئىۋان ئاستەكانى تەمەندا دەرناكەۋىت، چونكە رىزەكەى بەرزترە لە (0.05)، ھۆكارەكەشى بۇ زۆرى ھەبۇنى كات و بەرەۋىشچونى تەكنەلۇزىايە، كەپۇچۆتە ناۋ كاپەى ژيانى ھەموو تاكىك لەسەر ئاستى جىيان.

- ب- ئامپاز: بەيىنى پەلەبەندى ناۋەندى رىزەندى رادىۋ (4) دووبارە و (59.88)، بەبەرزترىن ناۋەندى رىزەندى و (رۇژنامە) بە (7) دووبارە و (24.50)، كەكەمترىن ئاستى ناۋەندى رىزەندى ھەيە، دەرەكەۋىت رادىۋ زىاتەر پىشتى پىنەستراۋە، بەراورد ئامپازەكانى تر، بەلام بەيىنى ئاستى بەلگەدارى (0.061) ھىچ جىاۋازىيەك لەئىۋان ئامپازەكاندا دەرناكەۋىت، چونكە رىزەكەى بەرزترە لە (0.05)، ھۆكارەكەشى بۇ زۆرى تىنچوتى كەمى سەرچاۋەى ئامپازەكان دەگەپتەۋە، بۇ زانبارى زىاتەر پروانە خىشتەى ژمارە (19).

- ۱- رەگەز: بەيىنى ناۋەندى رىزەندى گۇراۋەكە رەگەزى (مى) بە (69) دووبارە و ناۋەندى رىزەندى (53.81) و رەگەزى (نېر) بەژمارەى (31) و ناۋەندى رىزەندى (43.13)، ھەردوۋىكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پيوهرى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.079) دەرەكەۋىت، ھىچ جىاۋازىيەك لەئىۋان ھەردوۋ رەگەزدا نىيە، چونكە ئاستى بەلگەدارى بەرزترە لە (0.05)، بەلام لەسەر ئاستى رەگەزەكان بەجودا و بەيىنى ناۋەندى رىزەندى رەگەزى (مى) زىاتەر پىشتى بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان بەستوۋە، ئەمەش دەگەپتەۋە بۇ ھۆكارى بوۋى كاتى زىاتەر ۋەك لەكوران.

- بەلام بەھۋى تۆماركىنى ئاستى بەلگەدارى بەرپىزەى (0.363) كەپىزەكەى لە (0.05) زىاتەرە بۇيە ھىچ جىاۋازىيەكى ئامارى بەدى ناكىت لەئىۋاناندا.

- ب- شوئىنى نىشتەجىيون: بەيىنى ناۋەندى رىزەندى گۇراۋەكە رەگەزى (مى) بە (56) دووبارە و ناۋەندى رىزەندى (44.27) و رەگەزى (نېر) بەژمارەى (44) و ناۋەندى رىزەندى (58.43)، ھەردوۋىكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پيوهرى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.013) دەرەكەۋىت، جىاۋازى لەئىۋان ھەردوۋ رەگەزدا دەرەكەۋىت لەگۇراۋى شوئىندا، چونكە ئاستى بەلگەدارى نىزترە لە (0.05)، زىاتەر بەلاى (ناۋشار)دا دەپوات، ، بۇ زانبارى زىاتەر پروانە خىشتەى ژمارە (20).

خىشتەى (20)

پيوهرى (كروسكال) بۇ تاقىكرندەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى رەگەز و شوئىن لەسەر رادەى كارلىكرىنى خويندكاران لەگەل پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان

رەگەز	ژمارە	ناۋەندى رىزەندى	ناۋەند ژمىرە	لادانى پيوهرى	ئاستى بە لگەدارى	بەھلى T
نېر	31	43.13	14.46	1.64	0.079	1.75
مى	69	53.81				
شوئىنى نىشتەجىيون	ژمارە	ناۋەندى رىزەندى	ناۋەند ژمىرە	لادانى پيوهرى	ئاستى بە لگەدارى	بەھلى T
ناۋشار	44	48.82	15.37	4.14	0.606	1.01
دەرەۋەى شار	56	51.82				

21- پيوهرى (كروسكال) بۇ تاقىكرندەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى تەمەن لەسەر رادەى كارلىكرىنى خويندكاران لەگەل پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان

- دواى ھەلاۋىركىنى زانبارىيە بىنەپتەيەكانى تايەت بە لىتوئىزەران، دەرەكەۋىت لەپروۋى گۇراۋى (تەمەن و ئامپازى بەكارهينان)، لەلايەن سامپلى توئىزەنەكەمان كە ژمارەيان دەگاتە (100) لىتوئىزەر، بەمشىۋەيە:

- ۱- تەمەن: بەيىنى پەلەبەندى ناۋەندى رىزەندى تەمەنى (23-21) بە دووبارەى (14) و (58.61)، بەبەرزترىن ناۋەندى رىزەندى و (27- بەرەوسەر) بەژمارەى (4) و (38.50)، كەكەمترىن ئاستى ناۋەندى رىزەندى (38.50)، دەرەكەۋىت تەمەنى (23-21) زىاتەر پىشت بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان دەبەستىن بەراورد بەتەمەنەكانى تر، بەلام بەيىنى ئاستى بەلگەدارى (0.339) ھىچ جىاۋازىيەك لەئىۋان ئاستەكانى تەمەندا دەرناكەۋىت، چونكە رىزەكەى بەرزترە لە (0.05)،

خىشتەى (19)

پيوهرى (كروسكال) بۇ تاقىكرندەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى تەمەن و ئامپازى بەكارهينان لەسەر رادەى پشتبەستى خويندكاران بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان

تەمەن	ژمارە	ناۋەندى رىزەندى	ناۋەند ژمىرە	لادانى پيوهرى	نمرەى ئازادى	ئاستى بەلگەدارى	كاز
20-18	51	46.82	14.46	1.64	3	0.339	3.36
23-21	14	58.61					
26-24	31	54.44					
27- بەرەوسەر	4	38.50					
ئامپاز	ژمارە	ناۋەندى رىزەندى	ناۋەند ژمىرە	لادانى پيوهرى	نمرەى ئازادى	ئاستى بەلگەدارى	كاز
رۇژنامە	7	19.21	9.33	2.55	3	0.002	14.55
تەلەفون	15	37.47					
رادىۋ	4	58.50					
مىدىيى نوئى	74	55.67					

20- پيوهرى (كروسكال) بۇ تاقىكرندەۋى ئاستى كارىگەرى گۇراۋى رەگەز و شوئىن لەسەر رادەى پشتبەستى خويندكاران بە پەيامى پىنگەئەلكترونيەكان

- دواى ھەلاۋىركىنى زانبارىيە بىنەپتەيەكانى تايەت بە لىتوئىزەران، دەرەكەۋىت لەپروۋى (رەگەز و شوئىنەۋە)، سامپلى توئىزەنەكەمان كە ژمارەيان دەگاتە (100) لىتوئىزەر، بەمشىۋەيە:

بەسەرچاوەی تر نەبێت بۆ وەرگرتنی زانباری؟									
5- تەنھا پینگەئەلکترۆنییە ناوخوازییەکان دەتوان داخوازییەکان بۆ وەرگرتنی ناوەرۆکەکان پڕ بکەنەوه؟	3	6	60	60	37	37	2.34	1	نیلایەن
6- ئایا پینگەفەرەمییەکان، هۆکارێک بۆ چالاک بووت لەسەر بەکارهێنانی میدیای نوێ؟	8	8	72	72	20	20	2.12	2	نیلایەن
7- ناوەرۆکی پینگە ئەلکترۆنییەکان هۆکارێک بۆ بەرزدکردنەوەی ئاستی روشنیریت؟	8	8	79	79	13	13	2.05	4	نیلایەن
کۆی گشتی	2.04								نیلایەن
نمرەی ئازادی 99	ئاستی بەلگەداری 0.000								ناوەندی 87.748 T بەهای
خشتەیی 14.28	ناوەندی گریمانە 14								

دەرئەنجامی توێژنەوهکە:

دوای هەلاویکردنی گشت زانیارییەکان و وەرگرتنی وەلامی خوێندکارانی بەشی راگەیاندن و راڤەکردن و شیکردنەوهی وەلامەکان توێژەر گشتە ئەم دەرئەنجامانەی لای خوارەوه:

- 1- بەپێی وەلامەکان و شیکردنەوهی خشتەکان، دەرئەنجامی خوێندکاران بەشی راگەیاندن، بۆ دەستخستنی زانیارییەکان پشت بەمیدیای نوێ و پەیامەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان دەبەستن.
- 2- خوێندکارانی بەشی راگەیاندن کارلیک لەگەڵ پەیامەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان دەکەن، میدیای نوێش هۆکارێکە بۆ ئەو کارلیکردنە، بەتایبەتیش بۆ وەرگرتنی زانیاری تازە لەمیدیای نوێدا.
- 3- بەپێی خشتەکان دەرئەنجامی خوێندکارانی بەشی راگەیاندن، بەکارهێنەریکی چالاکي میدیای نوین و بەردەوام و روژانە بەکاری دەهێنن.
- 4- ئەنجامەکان دەریدەخەن رەگەزی مێ زیاتر بەکارهێنەر و کارلیک دەکەن لەگەڵ پەیامەکان.
- 5- خوێندکارانی ناوشار توانای بەکارهێنان و پشت بەستیان بە پەیام و پینگە ئەلکترۆنییەکان زیاترە وەک لەخوێندکارانی دەرەوهی شار، ئەمەش هۆکارەکی بۆ

هۆکارەکەشی بۆ زۆری هەبونی کات و بەرەوپێشچونی تەکنەلۆژیایە، کەرۆچۆتە ناو کاپەیی زبانی هەموو تاکلیک لەسەر ئاستی جیهان، برۆانە خشتەیی ژمارە (21).

خشتەیی (21)

پێوەری (کروسکال) بۆ تاقیکردنەوهی ئاستی کاریگەری گۆراوی تەمەن لەسەر رادەي کارلیکردنی خوێندکاران لەگەڵ پەیامی پینگەئەلکترۆنییەکان

تەمەن	ژمارە	ناوەندی پزەندی	ناوەندی ژمێرە	لادانی پێوەری	نمرە ئازادی	ئاستی بە لگەداری	کات
20-18	51	39.99	15.37	4.14	3	0.002	14.51
23-21	14	67.14					
26-24	31	59.27					
27-بەرەوسەر	4	58.25					

22- ئاستی کاریگەری میدیای نوێ لەسەر خوێندکارانی بەشی راگەیاندن دوای هەلاویکردنی وەلامەکانی لیتوێژەرەن دەرئەنجامی، میدیای نوێ کاریگەری بەهێزی لەسەر خوێندکارانی زانکۆ بەشی راگەیاندن دروستکردووه، چونکە ئاستی بەلگەداری، کەدەگاتە (0.000) چوکتەرە لەئاستی بەلگەداری (0.05)، کەزیاتر بەلای هەلژاردە (هەندیکجار) دا دەروات، چونکە ناوەندی خشتەیی و ناوەندی گریمانەیی، جیاوازییەکی ئەتوانێت تیدا نییە، هۆکارەکەشی پێداویستی خوێندکارانە بە ئەنتەرنێت و زانیارییەکان بەتایبەتیش لەماوەی سەرەلانی پەتای کۆرۆنا، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتەیی (22).

خشتە (22)

ئاستی کاریگەری میدیای نوێ لەسەر خوێندکارانی بەشی راگەیاندن

کاریگەری	چ	%	چ	%	چ	%	c.	پزەندی	کات
1- تاج رادەیک بۆ وەرگرتنی زانیاری پشت بە میدیای نوێ دەبەستیت؟	97	44.49	98	44.95	23	10.55	1.78	7	نیلایەن
2- تاجەند دنیای لەرستگویی ناوەرۆکەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان؟	31	14.22	179	82.11	8	3.66	1.98	5	نیلایەن
3- ناوەرۆکەکان هۆکارێک بۆ راکێشانی سەرئێخ؟	31	14.22	165	75.68	22	10.09	1.95	6	نیلایەن
4- ناوەرۆکی ناو پینگەکان توانیوانە واتلیکەن پێویست	3	3	88	88	9	9	2.06	3	نیلایەن

خراپی ئەنتەرنێت و بری تیچونە لەدەرەوێ شارەکان لەگەڵ ئاستی بژیوی دانیشتونانی دەرەوێ شار.

راسپاردە و پێشنیارەکان:

پێشنیارەکان

- 1- پتویستە پێگە ئەلکترۆنییە کوردییەکان زیاتر گرنگی بەبلاوکردنەوێ هەوائی تازە بەسەرچاوەی باوەڕ پێکراو بدەن، لەبێناو رازیکردنی خواستی جەماوەر.
 - 2- پەیامەکان بەشیوازیکی بن، لەهەموو کات و شوێنێکدا بەئاسانی دەست بەکارهێنەرەکان بکەون.
 - 3- ئاستی خزمەتگوزاری ئەنتەرنێت بەرزبکەرێتەوێ و بری تیچوو کەم بکەرێتەوێ.
- راسپاردە
- 1- ئەنجامدانی توێژینەوێ لەسەر رادەوی گرنگی پەیامە میدیایییەکان لەپێگە ئەلکترۆنییەکاندا.
 - 2- هەلسەنگاندن بۆ ئەو پەیامەنەوێ لەپێگە ئەلکترۆنییەکاندا بۆ دەکرێتەوێ.

سەرچاوەکان

بەرتوکی ئینگلیزی:

Lester, P. M., Visual communication: images with messages. Boston. MA, Wadsworth, 2011.

پێگە ئەلکترۆنی:

- HuffPost UK, 21 YEARS LATER: World's First Website Still Online. [https://www.huffingtonpost.com/2012/08/06/worlds-first-website_n_1747476.html, 2018.
- Merriam-webster.com. Definition of WEBSITE. https://www.merriam-webster.com/dictionary/website, 2018
- https://www.w3.org/History/19921103hypertext/hypertext/WWW/TheProject.html
- Oxford Dictionaries | English, new media | Definition of new media in English by Oxford Dictionaries. https://en.oxforddictionaries.com/definition/new_media, 2018.
- Techopedia.com. What is New Media? - Definition from Techopedia https://www.techopedia.com/definition/416/new-media, 2018.
- www.dictionary.com. the definition of website. https://www.dictionary.com/browse/website, 2018.

التأصيل القانوني لمبدأ واجب المقاضاة في الجرائم ذات الطابع العالمي

محمد رشيد حسن^{1,2} و أواز عساف مولود³

¹ كلية القانون و السياسة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق

² كلية القانون و السياسة، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق

³ طالبة دكتوراه

أهمية البحث: ان العديد من الاهداف تتحقق من خلال الثاني في هذا الموضوع العلمي فالمبدأ غدا أساساً لتحقيق العالمية في سياسة التجريم الوطنية على الصعيد الوطني، و أصبح جزء من القواعد الامرة في القانون الدولي العام . و تجلّى في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية . و بالتالي من الأهمية بمكان أن نشخص أهم أطر هذا المبدأ في الاتفاقيات الدولية الشارعة . فالعديد من الاتفاقيات الدولية أكدت على هذا المبدأ من منطلق ضرورة أن تكون جزء من المسار التشريعي في الدول المصادقة على هذه الاتفاقيات و ليس لأي سبب آخر . و بالتالي فهذا المبدأ في القانون الدولي مرده الى التشريع الوطني و خطاب من المشرع الدولي الى المشرع الجنائي الوطني للالتزام به على صعيد التشريعات الوطنية . فالالتزام به تجسيد للتضامن الدولي من قبل المشرع الوطني في مواجهة الاجرام الدولي المهدد للأمن و السلم الدوليين .

إشكالية الدراسة: و تكمن الاشكالية هنا في ان العراق قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتعامل مع الجرائم الدولية و هذه الاتفاقيات قد تضمنت - في عديد كبير منها- واجب المقاضاة و التحقيق في هذه الجرائم . و لكن لم تقم الدولة العراقية بتجسيد هذا الامر على الصعيد التشريعي الوطني . حيث ان النقص التشريعي ما زال خصوصية ثابتة تشريعية في النظام القانوني الجنائي العراقي بخصوص العديد من الجرائم الدولية و الجرائم المنظمة عبر الوطنية . بمعنى ان المشرع الجنائي العراقي لم يرق لحد الان بتعديل التشريع الجنائي العراقي، لكي يواكب مع المعطيات القانونية الدولية . و من جانب آخر يمكن أن نضيف إشكالية أخرى . بمعنى ان العديد من هذه الالتزامات القانونية و إن اصبحت - نظرياً - جزء من التشريع الوطني العراقي، إلا ان مسار تطبيق هذه الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها وطنياً و اصبحت جزء من التشريع الجنائي الوطني لم يطبق عملياً، لصعوبة تطبيق الاتفاقية الدولية امام القضاء الجنائي . و لعدم إعتياد القضاء العراقي على تطبيق الاتفاقيات الدولية في قراراتها القضائية . و لعدم تضمين هذه القوانين على شق العقاب . فصحيح ان العديد من هذه الاتفاقيات قد صدرت تشريعات خاصة بها من خلال قانون التصديق على المعاهدات ذات الصلة ، إلا ان بعضها لم يتبلور بعد على الصعيد القضائي في التطبيقات القضائية . بمعنى ان الدولة العراقية و العديد من الدول لم تتخذ الخطوات التشريعية اللازمة للمقاضاة فلا يمكن تحقيق العالمية من خلال التطبيق الذاتي .

المستخلص- أصبحت الحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي متقاربة إرتباطاً بعمليات البناء التشريعية المتأثرة بالقواعد القانونية المكتوبة والعرفية الدولية ، وتضمن هذه القواعد في الاطار التشريعي الوطني . وعلى ذلك فإن عملية تدويل القوانين هي عملية إعادة توظيف القانون ثم إنجازها من قبل عديد من الفاعلين على الصعيد الدولي . فالتغيرات التي حصلت على مستوى العالم على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي كلها أسباب دعت إلى ترجيح آليات العالمية . فظهور وازدياد النزاعات المسلحة الداخلية وتفاقم دور الفاعلين من غير الدول، وازدياد الإفادة من الدراسات المقارنة في القانون الجنائي وغيرها من الأسباب التي نعرضها لاحقاً كلها أجبرت المشرع الوطني على المواءمة .

إن التبادل القاعدي بين القانون الدولي والقانون الجنائي الوطني أمر واضح، حيث أن المتأمل في قواعد القانون الدولي الجنائي الموضوعية والإجرائية منها يستنتج بسهولة أن هذه القواعد مقبسة من التشريعات الوطنية - سواء من نظم القانون العام أو نظم القانون الخاص (المدني)- وبدورها فإن هذه القواعد التي أصبحت دولية تعود مرة أخرى لكي تصبح وطنية في حال إلزام الدولة بنوات القانون الدولي الجنائي، وهذا ما يمكن أن يصطلح عليه الإستقبال والتبادل بين القانون الدولي والقانون الجنائي الوطني .

الكلمات الدالة- واجب المقاضاة، واجب التحقيق في الجرائم الدولية، الاساس العرفي لمبدأ واجب المقاضاة، الاساس المعاهدي للتقاضي .

المقدمة

المعلوم أن أحد مصادر القانون الدولي الجنائي هو القواعد العامة للقانون، أي المبادئ العامة الثابتة في التشريعات الوطنية . ومن هنا جاءت أهمية إيلاء الإهتمام بالبعد الدولي للقانون في ضوء التداخل والتقارب الثقافي بين بني البشر، وتطابق المهوم المشتركة على مختلف الأصعدة بين جميع أجناب الكون كل هذا يقتضي التقارب القانوني للقضاء أو للتقليل آثار ومخاطر الأزمات التي تحيط بالبشر ومن ضمنها الجرائم الدولية والجرائم المنظمة . و من الثابت في القانون الدولي ن ممارسة الاختصاص بصدد الجرائم الدولية والمنظمة نوعان: النوع الاول إختياري و يقصد به ممارسة الاختصاص التشريعي الوطني اما النوع الثاني فهو ممارسة إجبارية تنبثق مما يفرضه القانون الدولي على الدول و اقصد هنا المعاهدات و العرف الدولي .

بذلك بالإضافة إلى تحول هذا إلى مصاف العرف الدولي. وهذا الأساس يصطلح عليه مبدأ واجب التحقيق أو المقاضاة والذي سنتناوله في هذا المبحث. وعليه سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، نتحدث في **المطلب الأول** عن مفهوم مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة. و **في المطلب الثاني** سنتناول الأساس الفلسفي لمبدأ واجب المقاضاة **في حين نخصص المطلب الثالث** لإلقاء الضوء على نطاق مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

المطلب الأول

مفهوم مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

تقع الالتزامات القانونية دولية على عاتق الدول تجاه مرتكبي الجرائم الدولية تتمثل هذه الالتزامات في منع مثل هذه الجرائم و مواجهتها عن طريق المقاضاة الجنائية. فالأولوية في المعاقبة عن هذه الجرائم تقع على عاتق السلطات القضائية الوطنية للدول. فالمسوغ القانوني للقبض على المتهم بإرتكاب هذه الجرائم واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه هو خطورة الجريمة بحد ذاتها على المجتمع الدولي، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتعذيب والإختفاء القسري و غيرها من الجرائم ذات الطابع العالمي. ويعد هذا المبدأ حجر الزاوية في التطبيق غير المباشر للقانون الدولي الجنائي ومرد هذا المبدأ إلى الفقيه الهولندي غروسيوس الذي كان يؤكد أن كل الدول لها مصلحة مشتركة في مكافحة الجرائم الدولية وهذا بحد ذاته يبرر التعاون بين الدول في المسائل الجنائية بمعنى أن إرتكاب الجرائم الدولية في أية بقعة من العالم يوحد المصالح المشتركة في مواجهتها، وهذه المصالح تجسيد للقيم التي تحرقها إرتكاب الجرائم الدولية. وعلى هذا فإن المقصود هنا أنه إذا أرتكبت جريمة دولية في أي وقت، وفي أي مكان فإن الدول التي تتضمن تشريعاتها الجزائية حماية هذه القيم المخترقة ستكون لها مصلحة مشتركة لدعم بعضها البعض، لأن قوانينها الجنائية تحمي نفس المثل العليا في الكرامة والإنسانية والسلام والأمن. وقد أثار بكاريا في كتابه (في الجرائم والعقوبات) بالقول: أن من يتجاوز على الإنسانية يجب أن يعي أن جميع بني البشر أعداءه⁽¹⁾ (Wagner, 2011) وهناك فقهاء آخرون أثاروا الجدل بخصوص هذه الحقيقة القانونية. فعلى سبيل المثال يرى Gintili أن كل عضو من من أعضاء المجتمع الدولي له مصلحة حيوية في حماية سيادة القانون من خلال وسائل المقاضاة المناسبة في مواجهة الاعتداءات العابرة للحدود والتي تشكل تهديداً للامن و السلم الدوليين و تشكل خرقاً لقانون الامم . وقد حدد افعال معينة عدها جرائم ضد القانون الطبيعي ، و ان المنطق القانوني يعطي الحق لكل دولة في تصحيح هذه الانحرافات و ان العقوبة التي ستفرض على كل من يخل بهذه القواعد مبنية على السلطة العالمية الممنوحة لكل دولة من دول العالم وأن يكون محلاً للجنة العالم (Bassiouni, 2014).

إن مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة تجسيد لحالة المفهوم الواسع للعدالة الجنائية و منبثق من القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الجنائي. وينبثق من فكرة مفادها إن تطبيق القواعد القانون الدولي الخاص بالجرائم الدولية يجب أن تكون مهمة القضاء الوطني في الأخير لكي يعطي هذا التشريع إيجاء بتكامله مع القانون الدولي. و بموجب هذا المبدأ تنوب الدولة عن المجتمع الدولي في مواجهة الإتهابات الجسدية لحقوق الإنسان، ويتم ذلك بقيام الادعاء لعام و المتضررين عن هذه الجرائم بتحريك الدعوى الجزائية أمام محاكمها المختصة عن هذه الجرائم ، والتي تشكل أساساً لهذا المبدأ باعتبارها الجرائم الأكثر خطورة على المجتمع الدولي بغض النظر عن المكان الذي إرتكبت فيه أو جنسية مرتكب الجريمة أو جنسية الضحية، أو أية صلة أخرى

أهداف البحث : يمكن تلخيص أهداف البحث بالنقاط الآتية:

- 1- بيان المقصود بمبدأ واجب المقاضاة بخصوص الجرائم ذات الطابع العالمي ؛
- 2- إبراز ذاتية المبدأ و تمييزه عن مفاهيم واجب البحث و واجب الوصول الى الحقيقة؛ و واجب البحث في القانون الدولي الجنائي .
- 3- البحث في مدى إنعكاس المبدأ في القانون الدولي الاتفاقي و القانون الدولي العرفي، و مدى إعتباره جزءاً من القواعد الامرة فيه ،
- 4- إستقصاء تجليات المبدأ في الاتفاقيات الدولية و بيان الحكم القانوني لكل إتفاقية دولية ذات صلة بتطبيق المبدأ ؛
- 5- آليات تجسيد المبدأ في التشريع الجنائي الوطني و مدى إعتبار الالتزام بالمبدأ مقياساً لتحقيق العالمية في سياسة التجريم.

منهجية البحث: نعمل في بحثنا هذا على المنهج التحليلي و وذلك من خلال تحليل

النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بالطبيعة الجدلية، و نحاول قدر الامكان تأصيل و تحليل هذه الفكرة المستحدثة و تحديد أبعادها في الاتفاقيات الدولية من خلال التحليل و الاستنباط لنصوص الاتفاقيات الدولية و المقارنة بين أحكام هذه الاتفاقيات الدولية و التباين القانوني بين هذه الاتفاقيات بخصوص الكيفية التي إنعكست فيها هذا المبدأ من حيث النطاق و الآثار . ناهيك عن إتباع المنهج الاستقرائي للقضاء الدولي في كيفية تأكيده لهذا المبدأ من خلال القرارات القضائية ذات الصلة.

خطة البحث: ستم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين نتناول في المبحث الاول التعريف

بمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة و تأصيله الفلسفي ونطاقه و نقسمه الى ثلاثة مطالب :نخصص المطلب الاول لبيان مفهوم مبدأ واجب التحقيق و المقاضاة ، و نتناول في المطلب الثاني التأصيل الفلسفي لمبدأ واجب التحقيق و المقاضاة .و نخصص المطلب الثالث لنطاق المبدأ . و نتناول في المبحث الثاني الأساس القانوني الاتفاقي و العرفي للمبدأ حيث نخصص المطلب الاول للبحث في الاطار العملي للأساس الاتفاقي للمبدأ و نتناول في المطلب الثاني مسألة الأساس العرفي للمبدأ.

المبحث الاول

التعريف بمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة و تأصيله الفلسفي ونطاقه

إن التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية بشكل عام يشكل مكوناً أساسياً للعدالة الإنتقالية وركيزة أساسية للدفاع عن المصالح والقيم ذات البعد العالمي، فخطورة هذه الجرائم وتأثيرها على المجتمع الدولي تشكل تهديداً للامن والسلم الدوليين تستوجب على الدول ملاحقة ومحكمة مرتكبيها وعدم إفلاتهم من العقاب وذلك بإسناد مهمة قمع الإتهابات الجسدية لحقوق الإنسان تطبيقاً لمبدأ الاختصاص العالمي إلى القضاء الوطني والذي يجد أساساً له في القانون الدولي العرفي والإتفاقي، ويتم ذلك عن طريق التعاون بين الدول لأن في قمع الجريمة الدولية مصلحة مشتركة لكل الدول وللإنسانية.

ومن أجل التأسيس لهذا المسار والتأكيد على ضرورة إتباع هذه السياسة في التجريم الوطني فإن من اللازم أن نجد الأرضية التي يجب على الدولة أن تستند عليها لتحقيق معالجة هذا القصور القانوني وهذا السند يجد ذاته في العديد من الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها العراق وألزمت نفسها بترجمتها على الصعيد التشريعي الوطني دون أن تقوم

لجرائم ضد الإنسانية و جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب (Neel Lison.2000) ، ويمكن أن نجد إرهابات هذا المبدأ في العديد من القرارات القضائية في الهيئات الدولية ، فعلى سبيل المثال يمكن الاستشهاد بقرار لمحكمة حقوق الانسان الاوروبية ، حيث أسست لفكرة قانونية مفادها انه بالنسبة لحق الانسان في الحياة فانه يجب على الدولة أن يقوم بتحقيق مؤسسي يؤدي الى تحديد هوية المخل بحق الحياة و فرض لعقاب عليه بالشكل المناسب ((Makaratzis v. Greece ECHR,2005)

و في نفس السياق فقد أكدت المحكمة الامريكية لحقوق الانسان ان المزام بخصوص الاخلال بحق الانسان في الحياة و المعاملة اللاانسانية تجر الدولة على أن تبدأ حالاً بالقيام بالتحقيق الفعال و التعريف بمرتكبي هذه الافعال Tibi v. Ecuador (Judgment of Sep 2007)

و من جانبنا أن نعرف هذا المبدأ بأنه المبدأ الذي يلزم الدول الأعضاء في الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية على ضرورة الالتزام إتخاذ الإجراءات اللازمة لجلب المتهمين لإرتكاب الجرائم إلى القضاء. وهذا الحق غير قابل للإستثناء.و من مستلزماته ضرورة إجراءها بنزاهة و بحد معقول من الشفافية، اي الاستجابة السريعة في المقاضاة، بمعنى ان تكون الهيئات التي تجسد لهذا المبدأ البنية الواضحة في جلب المتهم و عدم توفير أطر حمايته من المقاضاة و ان لا تكون هنالك تأخير في الإجراءات بشكل غير مبرر . و توفير كامل ضمانات حقوق الانسان ذات الصلة بالمتهم منها إفتراض براءته و توفير كامل حقوق الدفاع و مستلزماته و المحاكمة بحضوره

ويتأسس هذا الإلزام بموجب المعاهدات الدولية أو على أساس القانون الدولي العرفي. حيث بات محسوماً ان هذا القانون الدولي العرفي يمثل تاصيلًا مناسباً للأساس غير المعاهدي لهذا المبدأ و يجد هذا لتصور القانوني دعماً في الفقه ، حيث ذهب البعض الى القول بان بعض الاتفاقيات الدولية لقمع و مكافئة الجرائم الدولية قد أمنت عدد غير معقول من الدول المصدقة عليها و هذا يعني انها أصبحت ملزمة لغيرها من الدول المصدقة عليها . (Freestone 1998) . ولكن المفترض على الدول أن تقوم بتقنين الجرائم الدولية في تشريعاتها الوطنية ثم تتعرض لبحث مدى ملائمة دستورها وتشريعاتها الداخلية لهذه الجرائم فكل دولة لها نطها الخاص في دمج الجرائم الدولية في نظامها التشريعي الوطني بمقتضى الأحكام الواردة في الدستور فأساس ردع الجرائم الدولية يقوم على قواعد دولية، بينما تطبيق مسؤولية زجرها يتعلق بقواعد داخلية، وذلك بإتخاذ الدول جميع الإجراءات التشريعية اللازمة لممارسة المقاضاة الجزائية الداخلية بالشكل الذي يجعل للقاضي الجزائي مختصاً في متابعة ومحاكمة مرتكبي جرائم القانون الدولي الإنساني وينتقد القضاء الوطني إختصاصه للنظر في أية جريمة كانت بالإستناد إلى نص تشريعي تطبيقاً لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

المطلب الثاني

الاساس الفلسفي لمبدأ واجب المقاضاة

قبل العديد في البحث عن التأطير الفلسفي لواجب الدول في المقاضاة عن الفضاعات المرتكبة بحق الانسان .فقد قيل ان الامر يتعلق بموجبات الامن الانساني على المستوى العالمي حيث بات من الواضح ان الجرائم الدولية الاشد خطورة تهدد الامن الانساني و هي ضارة بالانسانية لمساسها بالجماعات البشرية المتنوعة، اي المجموعات القومية و العرقية و الدينية الضرورية لتواجدها لاغناء المجتمع البشري (Soler 2019) .

و من هنا كانت الحاجة ملحة لتفعيل أداة المقاضاة لحماية اعضاء هذه الجماعات ليس بسبب إسهام هذه الجماعات في الحضارة البشرية فحسب، بل لحماية الكرامة الانسانية و

بالدولة التي تنعقد لها الاختصاص . وتقرر هذه الولاية إما بموجب الإتفاقيات الدولية إضافة إلى العرف الدولي أو بموجب نص صريح في التشريع الوطني الذي يعد مصدر الإلتزام المباشر للقاضي (القضاة، جماد، 2014) .

ورغم وضوح المبدأ إلا أنه لا يوجد تعريف دولي رسمي له. كما لا يوجد نص جامع مانع للجرائم المشمولة بهذا المبدأ لكونها تنقسم بالبعد الوطني أو الدولي وتتوزع بين النص عليها في معاهدات دولية أو مدونات داخلية أوحى قواعد عرفية مع إختلاف وتباين في تحديد نطاقه حسب السياقات الفقهية (الهيبي ، نعمان ، 2012) .

و يمكن استقراء هذا المبدأ في ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث أشارت إلى أن هذه الجرائم تهم عموم المجتمع الدولي ويجب أن لاتذهب دون عقاب. وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء في ثنايا الديباجة بأنه من واجب كل دولة أن تمارس إختصاصها القضائي على الأشخاص المسؤولين عن إرتكاب الجرائم الدولية، وهذه يعد من الإشارات إلى هذا المبدأ. ويترتب على هذا المبدأ نتيجة مهمة مفادها أن الدول لاتتفق على عاقبتها الإلتزام بمنع الإقدام على أفعال تمثل خرقاً لقيم حقوق الإنسان فحسب، بل أن عليها أن تمتنع عن الأتيان بأي سلوك يضر بالمقاضاة عن هذه الأفعال...

وقد عرف هذا المبدأ من قبل المختصين في القانون الجنائي الدولي تعريفات عدة: فقد ذهب البعض (خليل محمود ضاري، 2005) إلى أنه بسط المشرع الوطني ولايته القضائية الجنائية على بعض الجرائم الدولية التي تُعد الأكثر خطورة على المجتمع الدولي بالنظر في هذه الجرائم والمعاقبة عليها. و قيل أيضاً في تعريف هذا المبدأ بأنه تهينة القضية الجزائية و وضعها أمام القضاء الوطني و ذلك بإيجاد الاسس التشريعية اللازمة المتمثلة بالتجريم المسبق ، و التأسيس للسياقات القضائية الملائمة ،بالإضافة الى إجراء التحقيق بحسن نية ، و تأمين شروط القبض و التوقيف وفق المعايير القانونية للتعامل مع المتهم بغية محاكمته أو تسليمه. و ان عدم الايفاء بواجب المقاضاة عن جرائم معينة يعني ان الدولة قد أخلت بالتزاماتها الدولية و هذا يجعلها عرضة للمسؤولية الدولية (Belgium v. Senegal judgment 2001) و من موجبات القول ان إعمال هذا المبدأ مفترض بصرف النظر عن التساؤل الذي مفاده هل ان موظفي الدولة قد ساهوا في إرتكابها لان مساهمة وكلاء الحكومة في إرتكاب هذه الجرائم تقتضي التحري و الدقة في التحقيق و المحاسبة و ضمان إستقلالية القائم بتنفيذ هذا الواجب. فالمفترض الاساسي لكي تقوم الدولة بممارسة هذا الواجب بنجاح مسألة إستقلالية و حياد الجهات التي تتولاها (Vander Wilt, 2011) .

و قيل في تعريفه أيضاً بأنه مكنة قانونية متاحة لدولة في ضوء الاطار المؤسسي و التشريعي اللازمين على إجراء إستقصاء قضائي بخصوص حقيقة الجريمة المرتكبة التي تهدد الامن و السلم الدوليين بشرط تطبيق القواعد الموضوعية و الاجرائية بشكل شفاف. بغض النظر عن مكان وزمان إرتكاب الجريمة والجنسية للضحايا أو الجناة، فهذا المبدأ تسمح للقاضي الجنائي الداخلي لأي دولة كانت بمحاكمة جرائم معينة أمام محاكم أي دولة حتى لو كان المتهم أو الضحية أو الجريمة، لا يمد بصله بهذا البلد فكل دولة ملزمة حسب القانون الدولي بمحاكمة أو تسليم الأشخاص المشتبه فيهم بالجرائم الدولية والتي تشمل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم التعذيب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وتتميز هذه الجرائم الخاضعة لهذا المبدأ بالطابع الإستثنائي والخطير بسبب بعدها ومداهما العالميين، فلا يمكن لأحد أن ينكر ما لجريمة الإبادة أو جرائم التعذيب من آثار وخيمة على الإنسانية جمعاء.

فبدأ واجب المقاضاة تمنح محاكم الدول المصدقة على بعض الإتفاقيات الولاية في المقاضاة الجرائم الدولية التي تكيف على أنها تشكل إنتهاكاً خطيراً للقانون الدولي العرفي أو الاتفاقي وتمثل خطورة على القيم المشتركة للجماعة الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين

المطلب الثالث نطاق مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

مكّن مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة النظم القضائية لجميع الدول من النهوض بمهمة النظر في الجرائم الدولية بالنيابة عن المجتمع الدولي، لتجاوز الثغرات القانونية في القانون الدولي لضمان تقديم المتهمين للعدالة والحيلولة دون هروبهم من المساءلة عما ارتكبوه من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وينظم القواعد القانونية الدولية الجنائية ملاحقة هذه الجرائم المنطوية على العدوان على القيم البشرية الأساسية في العالم. ويتطلب تفعيل هذا المبدأ التجاوب التشريعي من الدول (خصوصاً في الشرق الأوسط) التي لا تزال بعيدة عن تطبيقه من خلال إدراج معاقبة الانتهاكات الجسيمة في القانون الدولي الإنفاقي والعرفي للأنظمة التشريعية الوطنية. لمعالجة هذه الانتهاكات على مستوى القضاء الوطني. وسنلقي الضوء على واجب التجريم وواجب البحث وواجب جلب المتهمين أمام القضاء في الفقرات التالية باعتبارها تشكل الإطار العملي لهذا المبدأ.

أولاً: واجب التجريم

يمكن القول بأن واجب التجريم هو قيام الدولة بوضع التشريعات الضرورية التي تتضمن العقوبات الرادعة والمناسبة للأشخاص الذين ارتكبوا أو امرؤا بارتكاب أية خروقات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان مع الأخذ بنظر الاعتبار التناسب بين جسامه الخروقات المرتكبة و شدة العقوبة المقررة إزاءها. فواجب التجريم هو المدخل الأساسي لتحقيق واجب المقاضاة وهو المفترض الأساسي لتجسيده. ومن المهم القول بأن مقتضيات القانون أن يتجسد واجب التجريم تشريعياً بشكل يتحقق فيه اليقين القانوني، حيث لا مراء من القول بضرورة تحديد أركان وعناصر الأفعال محل التجريم وتحقيق الوضوح فيه وتحديد العقوبات الجنائية بشكل دقيق.

وقد بذل المجتمع الدولي - وما زال - جهوداً كبيرة من أجل تجريم الأفعال المكونة للجرائم الدولية، وتمخضت هذه الجهود عن إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية التي حددت الأفعال المكونة لهذه الجرائم ونصت على تجريمها. ويترب عن إبرام هذه الإتفاقيات والمصادقة عليها إلزام الدول المتعاقدة بما تقتضيه العدالة الدولية بضرورة القيام باتخاذ جميع التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة للنص على هذه الأفعال ضمن قوانينها الداخلية لعل من نافلة القول أن المدخل الرئيسي في تحقيق وظيفة القضاء الوطني في ممارسة هذا الإلزام القانوني المنبثق عن الإتفاقيات الدولية ضرورة تدخل المشرع الوطني بالتجريم وفق ضوابط التجريم السلم والإلزام بالشرعية الجزائية. (عبو، عاي 2001)

فالقضاء الوطني لا يتمكن من ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية دون تشريع وطني صريح بهذه الجرائم. وتطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات على الدول الإلزام بتجريم الأفعال المخطورة دولياً ضمن نظامها القانوني الجزائي، حيث أكدت العديد من الإتفاقيات الدولية التي تتصل بالقانون الدولي الإنساني ضرورة تجريم الدول الأطراف للأفعال التي تعد خرقاً لأحكامها في تشريعاتها الوطنية. ذلك أن تلك الإتفاقيات لا تقبل التطبيق المباشر اعتماداً على ما هو موجود من نصوص الإتفاقيات الدولية خاصة وأن إتفاقيات القانون الدولي الإنساني وإن حددت صور وأركان الجريمة الدولية وتعدد الانتهاكات والمخالفات لهذا القانون إلا أن الدول لا تستطيع مقاضاة مرتكبيها ما لم تدرج تلك الجرائم في تشريعاتها الجنائية مع تحديد العقوبات المناسبة لكل فعل إجرامي. (الزبيدي، 2016) ومع ذلك فإن الممارسة التشريعية للدول أفرزت حقيقة مفادها أن الإلزام بالتجريم لا يعني أن تكون الدولة قد ترجمت الإتفاقيات وبنودها التجريبية لأن

الشخصية لكل فرد من أفراد هذه الجماعات المستهدفة ناهيك عن حق المجموعات في الوجود. ويصح القول على هذا أن إستهداف الجماعة (جماعة بعينها) يعني إستهداف للمجتمع الدولي. والأكيد أن الأفراد الذين يتم إستهدافهم لا يتم إستهدافهم بسبب خلفيتهم الشخصية بل بسبب مرجعيتهم الدينية والعرقية والقومية وأن هذا يعني أن الجماعة هي المستهدفة وليس الفرد فقط.

ويمكن أن نضيف على ذلك أن الاختصاص في المقاضاة عن هذه الجرائم يجب أن يُبنى على فكرة الاختصاص في المحاكمة للشعوب، وليس للدول من منطلق إن هذه الجرائم تخص جميع الشعوب، وإن المحاسبة عنها تمثل مصلحة مشتركة لجميع الشعوب (Berster, Schiffbauer 2014). بالإضافة إلى ذلك فإن الاستهداف القانوني للأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم تمثل هدفاً نبيلاً للإنسانية وليس هدفاً للمجتمع الدولي فحسب. ويجسد مقتضى من مقتضيات التضامن الدولي في المجال القانوني والقضائي. وتحقيق الأهداف الإنسانية تقتضي التحلي بالمسؤولية بخصوص الفضائع المرتكبة في أي ركن من أركان المعمورة دون إقتضاء مصلحة شخصية أو وطنية لدولة بعينها (Soler 2019).

ومن هذه الأسس الفكرية المذكورة يتضح لنا بأن الدولة التي تحصل على إقليمها جريمة من الجرائم الماسة بالقيم المشتركة لبني البشر فإن عليها إلزاماً أساسياً في المقاضاة والتحقيق. في حين أن الدولة الثالثة (الدول الأخرى) لها واجب ثانوي في حال فشلت الدولة صاحبة الاختصاص الأصلي في القيام بهذه المهمة بشرط أن يتواجد المتهم على إقليمها.

وهذا الأمر يترتب عليه جملة من النتائج والحقائق القانونية منها:

- 1- أن فشل الدولة التي حصلت الجريمة على إقليمها في التحقيق والمقاضاة تجعلها عرضة للمسؤولية الدولية و خرقها لتنفيذ الالتزامات الدولية؛ بشرط أن يكون إمتناع الدولة و تقاعسها عن ذلك مرتبطاً بعدم الرغبة أو بدون عذر مبرر كان تمنع دولة معينة عن تسليم المتهم لكي تتولى هي محاسبته.
- 2- يترب على ما سبق أن المسؤولية في المقاضاة والتحقيق تتحول إلى الدول الأخرى التي بإمكانها ممارسة الاختصاص القضائي؛
- 3- وفي حال تقاعس الأخيرة أو فشلها في القيام بذلك فإن ذلك يجرد الإنسانية من جوهرها، و حينها فإن كل اللوم يقع على المجتمع الدولي و تفرغ القيم القانونية من محتواه. (Luban 2015).

وبناءً على ما تقدم فإن قيام الدولة بالمقاضاة عن هذه الجرائم مرده إلى تجسيد قاعدة الإقليمية للقانون الجنائي وتأكيد للسيادة القضائية للدول. وفي حال فشل الدولة صاحبة الاختصاص في المقاضاة من منطلق المساس بالأمن الإنساني والضرر القانوني ذات الطابع العالمي حيث تمثل هذه الدولة المجتمع الدولي بأكمله.

وإرتباطاً بنفس السياقات المذكورة فإن هنالك عوامل مؤثرة أخرى تدفع إلى تبني سياسات التجريم العالمية. فهناك من يذهب إلى القول بأن عدم تجريم هذه الأفعال وعدم المقاضاة عنها يعادل حالة التهديد للأمن والسلم العالميين من منطلق أن وضع المجتمع الدولي في خطر من خلال المساس بالقيم المشتركة لجميع بني البشر، وإن هذا الخطر يستوجب رد فعل المجتمع الدولي وذلك إما من خلال إنشاء محاكم جنائية من قبل مجلس الأمن، أو من خلال قيام الدول بإنتهاج الاختصاص الجنائي العالمي في المحاسبة (Hieramente, 2011).

. (Schmit 2011) ولكن إستناداً إلى الإتفاقيات وتعليقات اللجنة الدولية، فإن الإلتزام بالبحث لا ينشئ إلتزاماً بإجراء تحقيق للكشف عن الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بارتكاب جرائم حرب أو سبب للإشتباه في حدوث إنتهاك (Desarsina 2018) وإعترض الآخرون على الرأي القائل بأنه يجب التحقيق فقط في الإنتهاكات الجسيمة مع الإبقاء على وجهة النظر الأوسع نطاقاً التي مفادها أنه يجب أيضاً التحقيق مع مرتكبي الإنتهاكات الأخرى للإتفاقيات في ظروف معينة ومحاكمتهم . وأسند للدول مهمة وضع حد للإفلات من العقاب بمتابعة المسؤولين عن إرتكاب هذا النوع من الجرائم وذلك بإتخاذ التدابير التشريعية والقضائية والإدارية اللازمة لتنفيذ الصكوك الدولية على الصعيد المحلي. ولتحقيق إلتزام البحث فإن تعاون كافة الأجهزة القضائية التابعة للدول يشكل عاملاً أساسياً لحد من إفلات المتهم من العقاب من خلال الإلزام بالقيام بإجراءات البحث والتحري والتحقيق وتحديد هويتهم من أجل القبض على المتهم بإرتكاب جريمة دولية.

وبستلام تفعيل القمع الجنائي الدولي للأفعال جمع الأدلة وذلك بالقيام بالبحث والتحري لتحديد الوقائع والأحداث ويكون من خلال جمع كل ما يوثق ذلك من الأدلة وشهادة الشهود والوثائق الرسمية والتقارير الدولية والقيام بدراسة وتحليل الأدلة والوقائع. وفي حال القبض على المتهم بإحدى الجرائم محل البحث. فيجب قيام الادعاء العام بإعداد لأدلة تتضمن ابرز التهم الموجهة اليه و يتولى قاضي تحقيق مختص بإجراءات التحقيق معه و يجب أن تجرى له إجراءات تحقيق و محاكمة تتوافر فيها جميع ضمانات المحاكمة المنصفة و جل معايير العدالة الجنائية الدولية و كل ذلك يحتاج إبتداءً الى مفترضات تشريعية تتضمن ضمانات موضوعية و إجرائية ذات صلة بإدراج هذه الجرائم محل التقاضي بغرض إعطائها التكييف القانوني السليم وتحديد الجرائم التي سوف يتابع المتهم بموجبها والأساس القانوني الذي يدعم ذلك.

ثالثاً: واجب التحقيق

أشارت المادة (12) من إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984 إلى هذا الإلتزام بقولها "تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أفعال التعذيب قد إرتكب في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية" يشكل دليل التقصي والتوثيق لجريمة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول إسطنبول)، أساساً جيداً لإجراء أي تحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة. إذ يوفر هذا البروتوكول مجموعة من المبادئ التوجيهية لتوثيق إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيها، وتقديم التقارير إلى هيئات التحقيق أو القضاء. ونصت المادة (1/14) من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لعام 2006 على أنه "تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر ممكن من المساعدة القضائية في كل تحقيق أو إجراء جنائي يتصل بجريمة إختفاء قسري، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم جميع عناصر الإثبات المتاحة لديها والتي تكون لازمة لأغراض الإجراء". وبالنظر إلى ندرة المؤشرات في إتفاقيات جنيف فيما يتعلق بهذا الإلتزام فإن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 أكد على هذا الإلتزام بالإضافة إلى الإلتزام بالمحاكمة، فالمادة (87) من البروتوكول الإضافي الأول والذي يحمل عنوان "واجب القادة" والتي تكلف القادة العسكريين واجب المنع وعند الضرورة قمع الإنتهاكات وإبلاغ السلطات المختصة عن الإنتهاكات للإتفاقيات وهذا البروتوكول، مما يفرض عليهم واجب أيجابي للعمل في مواجهة الإنتهاكات المحتملة للقانون الإنساني ويعتبر مصدر آخر لواجب التحقيق. فوظيفة هذه المادة سد الفجوة بين التعهدات التي أبرمتها

الدول قد تجري بعض المواءمات التشريعية آخذة بنظر الاعتبار خصوصياتها دون أن تمس هذا جوهر الإلتزامات المنبثقة من الإتفاقية.

ثانياً: واجب البحث

إن الإلتزام بالبحث هو الإلتزام الثاني المنبثق من مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة. ويمكن أن يعرف بأنه البحث عن الأشخاص المزعوم إرتكابهم الجريمة الدولية سواء الذين إرتكبوها بالفعل أو الذين ساهموا فيها سواء بالبحث أو التحريض أو الأمر أو التخطيط أو الدعم والمؤازرة أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة. (Desarsina 2018) . فعلى سبيل المثال، يعتقد بعض الفقهاء بأن هذا الإلتزام هو الأساس لواجب التحقيق والمقاضاة في الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وخاصة في حالات الموت العشوائي والقتل الجماعي (Schmit 2011) ، بينما يرى آخرون أن مرد الأساس القانوني لهذا الإلتزام كامن في المادة الأولى المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والتي تنص على أنه "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الإتفاقية وتكفل إحترامها في جميع الأحوال" وإرتباطاً بما سبق فإنه من الممكن الإستنتاج بأن واجب البحث يشمل واجب دفع التعويض للضحايا، ولكن في واقع الأمر إن الممارسة الفعلية فيما يتعلق بهذا الأمر قد تكاد تكون معدومة. و يدعم الفقه الدولي والمحكم الدولية لحقوق الإنسان والهيئات القضائية بأن الدول الأطراف ملزمة بالدرجة الثانية بالتحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة الفاعلين قضائياً (Cohen Shany 2011) في هذا السياق أكدت إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 مسؤولية الدول بالبحث وملاحقة الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرهم بإقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لأحكام هذه الإتفاقية ثم الإختيار بين تقديمهم للمحاكمة وفقاً لتشريعاتها الوطنية في حالة رفض التسليم أو في حال عدم وجود طلب التسليم أو أن تسلمهم إلى طرف آخر في الإتفاقية تكون له مصلحة في محاكمتهم، وتضع الإلتزاماً على الدول بتنظيم المحاكم الجزائية الوطنية في متابعة مرتكبي الجرائم الدولية متى وجد المتهم على إقليم الدولة. ومن أهم الإلتزامات التي تفرضها هذه الإتفاقيات و على الدول الأطراف أن تتحرى عن الأشخاص الذين يشبه في أنهم قاموا بإرتكاب مخالفات جسيمة (رمضان 2017) تمهيداً لإحالتهم على محاكم الدولة، أو تسليمهم إلى دولة أخرى وهذا ما يدل على أن واجب البحث يشتمل على جهد الدولة في البحث عن مكان تواجد المتهمين.

ولا شك أن التحقيق في الإنتهاكات يؤدي بالتالي وظيفة وقائية مهمة للملاحقة الجنائية ومن الجوانب الأساسية لمفهوم العدالة الإنتقالية خطوات الملاحقة تواصلت واستمرت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتمثلت في محاكمة المنتصر المهزوم في محاكمات نورمبرغ وطوكيو وتم إستمرار التطور في صورة إتفاقيات جنيف الأربعة وأعقبتها قرارات الأمم المتحدة ومنظاتها والإهتمام بحقوق الإنسان وتجسيدها في إتفاقيات وعهود ثم تشكيل محاكم خاصة كمحاكمة رواندا ويوغسلافيا السابقة وصولاً إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فلا تقوم المتابعة الجزائية على وجود للدولة من عدمها، بل تكون المصلحة المشتركة للجماعة الدولية في حماية البشرية من أشنع الجرائم هي المحفز لإتخاذ إجراءات المقاضاة. (Dupuy 1999) .

إن كل واجب في البحث عن المجرمين المفترضين ينبع منه بالضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين إحتجاز جميع المشتبه بهم لغرض إخضاعهم للعدالة. فالأحكام ذات الصلة وتعليق اللجنة الدولية للصلب الأحمر التي تؤكد أنه يجب على الدول الأطراف البحث عن المسؤولين واعتقالهم وملاحقتهم قضائياً، إلا أنه لا تقدم أية إرشادات أو توجيهات فيما يتعلق بشأن الإلتزام بالبحث أو بطبيعة التحقيق نفسه. حيث لم تتضمن الاتفاقيات اية آلية للرقابة تنظم من خلالها مراقبة سلوك الدول بخصوص القانون الدولي الإنساني

الفرع الأول

أساس المبدأ في إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها

تعد جريمة الإبادة الجماعية إحدى الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي، والتي تمثل إعتداءً على مصلحة جوهرية يسعى إلى حمايتها القانون الدولي الجنائي. والهدف من التجريم هو المحافظة على التنوع البشري والثقافي وحماية الغنى الحضاري للبشرية من أي عدوان، الذي بات يمثل هدفاً للنظام القانوني الدولي الجنائي ويعود الفضل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع مفهوم قانوني لهذه الجريمة.

وتتضمن هذه الإتفاقية مبادئ قانونية عامة تعترف بها جميع الدول، وتتميز هذه المبادئ بالطبيعة العالمية كونها تسعى إلى تحقيق مصلحة عامة مشتركة لحماية الأهداف المعلن عنها في هذه الإتفاقية فأحكام هذه الإتفاقية تسري على الجميع سواء كانوا أطراف أو غير أطراف لأنها تتطلب تعاون جميع الدول (الصاوي، 2012). بمعنى أن أحكام الإتفاقية تلزم الدول غير الأعضاء أيضاً أي أن الدول غير الأعضاء لها الحق في المقاضاة عن هذه الجريمة حتى في حال عدم تصديقها على الاتفاقية بشرط الالتزام بمبادئ الشرعية الجزائية. وجدير بالقول أن هذه الإلتزامات المعاهداتية المنبثقة من الإتفاقية إلتزامات مطلقة ولا يمكن التنازل عنها وصيغت لكي تكون إجبارية وشمولية وغير قابل للإستغناء والتنازل (Fohr 2009)

وكرست المادة الأولى من هذه الإتفاقية الطبيعة الدولية لهذه الجريمة على أنها جرائم بمقتضى القانون الدولي سواء إرتكبت في زمن الحرب أو زمن السلم كما تطلبت هذه الإتفاقية إلتزاماً على الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع إرتكاب الجريمة ومعاينة مرتكبيها وقد جاء التأكيد على هذا في المادة الأولى التي نصت على أنه "تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، سواء إرتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتمتع بمنعها والمعاقبة عليها". كما ورد النص على إلتزام الدول الأطراف في العقاب على جريمة الإبادة الجماعية في المادة الثانية. وتم التأكيد عليها في المادة الرابعة بقولها "يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً". في حين ثبتت المادة الخامسة إلتزام الدول بالقيام بمقتضى هذه الإتفاقية قمع هذه الجرائم وإصدار التشريعات اللازمة لتجريم الأفعال المكونة لها بموجب قوانينها الداخلية مع فرض عقوبات تتناسب مع خطورة هذا الأفعال وهذا ما لم يرق به المشرع العراقي، مما يعد خرقاً لالتزاماتها الدولية هذه الإتفاقية. فلم يصدر في العراق أي تشريع دائم ينص على تجريم الأفعال المشار إليها في إتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية التي صادق عليها العراق بتاريخ 20/ 1/ 1959. وعلى تجريم الأفعال المذكورة في إتفاقيات جنيف سنة 1949 والتي صادق عليها العراق بتاريخ 14/ 2/ 1956. ويمكن تدارك هذا النقص بصور قانون جديد مع مذكرة تفسيرية وعناصر للجرائم وأن يشير القانون إلى مصادقة العراق على إتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية وإتفاقيات جنيف الأربع.

وقد أكدت هذه الإتفاقية على مبدأ الإقليمية في المادة السادسة بقولها "يحكم الأشخاص المتهمون بإرتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي إرتكبت الفعل علي أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات إختصاص لإزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد إعترف بولائها". وبهذا يتضح أنه بالرغم من نص الإتفاقية على الصفة الدولية للجريمة إلا أنها لم تقضي بالإختصاص العالمي في المتابعة، فهذه المادة حولت القضاء الوطني إمكانية فرض إختصاصه بمتابعة ومعاينة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية بناء على الإختصاص الإقليمي. للدولة (الشوالي). و يذهب البعض بناءً على ما تقدم بأن الإتفاقية لا تلزم إلا الدولة التي إرتكبت فيها هذه الجريمة، فهذه الإتفاقية إستبعدت مبدأ الإختصاص العالمي في المتابعة الجزائية إذ أنها

أطراف النزاع وسلوك الأفراد. و يمكن القول بأن التحقيق في الإنتهاكات المزعومة جزء من تنفيذ واجب القائد في المنع والقمع.

و في نفس الاطار فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (147/ 60) حول المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الإنصاف والجبر وتعويض ضحايا الإنتهاكات الجسدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بالقول بأنه في حالات الإنتهاكات الجسدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، يقع على عاتق الدول واجب التحقيق فيها وواجب محاكمة الأشخاص الذين يزعم أنهم إرتكبوها في حال توافر أدلة كافية ضدهم و واجب فرض العقوبة بالجنة في حال إدانتهم كما ينبغي على الدول وفقاً للقانون الدولي، التعاون مع بعضها البعض ومساعدة الأجهزة القضائية الدولية المختصة في التحقيق والملاحقة القضائية لهذه الإنتهاكات. ويشمل الإلتزام باحترام وضمان إحترام وتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النحو المنصوص عليه في مجموعات القوانين ذات الصلة، في جملة أمور منها واجب التحقيق في الإنتهاكات بشكل فعال وبشكل شامل ونزيه واتخاذ إجراءات، عند الإقتضاء، ضد المسؤولين المزعمين وفقاً للقانون المحلي والدولي (UN Doc Res 60147 (2005). فالطابع الحقيقي لإجراء التحقيق ينبغي أن يتماشى مع المبادئ العالمية الأربعة وهي الإستقلال والفعالية والسرعة والحياد (Cohen, Shivany, 2011).

و في حال التحقيق في إنتهاكات القانون الدولي الإنساني يجب تعديل المبادئ لتتلاءم مع الظروف والمعايير الخاصة بحالات النزاع المسلح. فهناك حالات تجعل خصوصيات النزاع من المستحيل إجراء تحقيق جنائي فيها لذلك يجب أن يتم إجراء التحقيق بعناية وفي الوقت المناسب لإستيفاء شرط المعقولة كما ينبغي أن يكون التحقيق الذي يجريه القادة العسكريون يتوافق ويكمل عمل السلطات القضائية في الدولة وأن تشرف الدولة على كيفية قيام القادة بهذه الواجبات لأن الطرف المتعاقد لا يزال يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الإلتزامات على الرغم من أن البروتوكول الإضافي الأول يستند إلى واجب التحقيق، إلا أنه لا يوضح طبيعة التحقيق ومتطلباته في مزاعم إنتهاكات القانون الدولي الإنساني ولا يقدم تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر أي إرشادات إضافية حول هذه المسألة وقد أشارت المادة (161) من دراسة اللجنة الدولية حول القانون الدولي الإنساني العرفي (2005)، على الدول أن تبذل ما بوسعها من مجهود لتتعاون مع بعضها من أجل تسهيل التحقيق والمحاكمة للمشتبه بهم دون تمييز بين جرائم الحرب المرتكبة في النزاعات المسلحة الدولية وتشمل أشكال التعاون المشار إليها في مختلف القرارات التحقيق وتبادل الوثائق والتوقيف والمحاكمة والتسليم.

المبحث الثاني

الأساس القانوني والعرفي لمبدأ واجب المقاضاة

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تتناول في المطلب الأول الأساس المعاهداتي لمبدأ واجب المقاضاة، وسنخصص المطلب الثاني للحديث عن الأساس العرفي الدولي لمبدأ واجب المقاضاة.

المطلب الأول

الاساس المعاهداتي لمبدأ واجب المقاضاة

و سيتم تقسيم هذا المطلب الى الفروع الآتية على التوالي كالآتي:

يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرسون بإقتحام إحدى المخالفات الجسدية لهذه الاتفاقية المبينة في المادة التالية. يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين بإقتحام مثل هذه المخالفات الجسدية أو بالأمر بإقتحامها، ويتقدمهم إلى محكمة، أيا كانت جنسيتهم وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعية، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة إتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. على كل طرف متعاقد إتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسدية المبينة في المادة التالية...". كقاعدة مشتركة ملزمة بمتابعة وملاحقة وتقديم هؤلاء الأشخاص إلى القضاء لمحاكمتهم طبقاً لمبدأ التسليم أو المحاكمة، بغض النظر عن جنسيتهم أو جنسية الضحية أو المكان الذي ارتكب فيه هذه الإتهامات. أو يسلمهم إلى طرف متعاقد آخر معني لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة إتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص ولكن قد لا يشكل التسليم لدولة أخرى خياراً متاحاً لذا يتوجب على الدول أن تتسلح بتشريعاتها الجنائية لمحاكمتهم من محكمة الجنازة المزعومين. يتوجب على الدول بمقتضى إتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الأول الإضافي إليها ممارسة الإختصاص القضائي العالمي للإتهامات الجسدية، فهو إختصاص ملزم مطلق وليس مقيد أو مشروط يفرض على عاتق الدول الأطراف المتعاقدة الإتزام بإتخاذ الإجراءات التشريعية لإسناد الإختصاص القضائي العالمي لمحاكمتها الوطنية من أجل أن تختص في النظر في الجرائم التي ترتكب إتهاماً للقانون الدولي الإنساني، وجعلت محاكمة مجرمي الحرب إلزاماً دولياً يترتب على الدول مسؤولية متابعتهم وملاحقتهم ومقاضاتهم بغض النظر عن جنسيتهم والمكان الذي ارتكب فيه الفعل (Piere 1997). فالدولة تعطي الإختصاص لنفسها في محاكمتهم سواء تم إرتكاب الجريمة داخل الإقليم أو خارجها وسواء إرتكبها أحد رعاياها أو رعايا دولة أجنبية لأن الأساس يتركز على خطورة الجريمة على المجتمع الدولي. أن الأخذ بهذا الأسلوب يشكل فعالية أكثر في تطبيق القانون الدولي الإنساني ضمن القانون الجنائي الوطني، لأن الدولة بالرغم من الأخذ بهذا الإختصاص يتوجب عليها كذلك إتخاذ جميع الوسائل والتدابير الضرورية من خلال التشريعات الوطنية الجرائم الواردة في هذه الإتفاقيات الدولية المتعلقة بقواعد القانون الدولي الإنساني بما فيها إتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولان الإضافيين اللاحق بها وإزالة كل تعارض، ولتضطلع بما ترتبه على كاهلها من إلتزامات. فهناك إلتزام دولي على عاتق السلطة التشريعية في كل دولة طرف يمثل في مراجعة قوانينها لتتوافق مع هذه الأحكام الدولية، وإصدار التشريعات المناسبة والضرورية لتنفيذ إلتزاماتها الدولية المترتبة على هذه المعاهدات على الرغم من تصديق العراق على إتفاقيات جنيف الأربعة عام 1949 بموجب القانون رقم (24) لسنة 1955 إلا أنه لم تصدر أي تشريعات جزائية وطنية لقمع جرائم الحرب وتكمن السبب وراء ذلك طبيعة النظام السياسي وعدم رغبته لإصدار التشريعات بسبب إرتكابها العديد من الجرائم بحق الشعب العراقي. كما أن إنشاء المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد سقوط النظام السابق عام 2003 والتي تضمنت نظامها الأساسي محاكمة رموز النظام السابق على ما تم إرتكابها من جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية، كانت موافقة وإنتهى معها، لذا يتوجب إصدار تشريعات جنائية أسوة بالدول الأخرى لمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب التي نصت عليها إتفاقيات القانون الدولي الإنساني لضمان إخضاع مجرمي الحرب من العراقيين أمام المحاكم الوطنية في ظل وجود هذه التشريعات الجنائية لتفادي تعرضهم للملاحقة من قبل المحكمة الجنائية الدولية إستناداً إلى نظام التكامل الذي أكد عليه نظامها الأساسي لأن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية هو إختصاص مكمل للإختصاص الوطني وكذلك لإرغام مقرري الجرائم الدولية في العراق أو خارجه بصرف النظر عن جنسيتهم وحصانتهم للقضاء الوطني العراقي وخاصة في ظل تعرض العراق لجرائم إرهابية ذات بعد دولي. كما أن العراق لم ينظم إلى النظام

تركت معاقبة مرتكبي هذه الجرائم إلى محاكم الدولة التي إرتكبت الجريمة على إقليمها أو محكمة جنائية دولية تنشأ لها بالنسبة للإطراف الذين أقرروا إختصاصها وعلى الرغم من عدم وجود نص محدد في هذه الاتفاقية فإنه لا يجوز لأي دولة أن تحيل كل من يتهم بالإبادة الجماعية إلى العدالة بموجب الإختصاص القضائي العالمي.

و من جانبنا لا يمكننا قبول هذا الرأي، لأن هذه المعاهدة، محل الدراسة، لها أساس إلزامي عرقي فهي معاهدة شائعة ولها خاصية عالمية، وتمت المصادقة عليها على نطاق واسع وهي تشكل تعبيراً عن ممارسات العديد من الدول. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى قرار المحكمة العدل الدولية وهي قضية North sea contintended shelf حيث جاء أنه من خلال النظر في عدد الأعضاء الموقعين على إتفاقية وبنية الإتفاقية وممارسات الدول الأعضاء في الإتفاقية يمكن الإستنتاج بأن هذه المعاهدة تفرض إلتزامات ليست على الدول الأعضاء فحسب، بل حتى على الدول غير الأعضاء. وهذا يعني أن هذه المعاهدة تصنف ضمن العدد غير القليل من المعاهدات التي تتعاطى مع واجب المقاضاة عن هذه الجرائم وكلها أمارات على وجود عرف دولي بهذا الصدد. وتكمن العلة في طبيعة المصلحة المعتدى عليها إذ أنه يكفي أن تكون الجريمة من الجرائم الدولية لإسناد الإختصاص القضائي العالمي من أجل المتابعة الجزائية بمقتضى القانون الدولي العرقي بحجة أن المادة السادسة قررت الحد الأدنى الملزم فيما يتعلق بأساس الإختصاص وتركت المجال مفتوحاً بالنسبة للدول لأن تؤسس إختصاصاً بشأن هذه الجريمة على مبدأ العالمية طبقاً لقواعد القانون الدولي العرقي بمعنى أن العرف الدولي يقضي بإمكانية الدول الإختصاص العالمي لقمع جريمة الإبادة. (Weymbergh.1999) و إنسياقاً وراء هذه الفكرة فإنه يمكن القول بأن الحكم القائم من المادة السادسة من من الإتفاقية التي تركز على الإلتزام الدولة التي حصلت الجريمة على إقليمها في المقاضاة ، فإنه لا يوجد في هذه الاتفاقية - التي صادقت عليها العراق- ما يمنع من أية دولة من جلب أي متهم يحمل جنسيتها (الاختصاص الشخصي الإيجابي) إذا كان متهماً بإرتكاب جريمة خارج إقليمها. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد ما يمنع في هذه الاتفاقية الدول المصادقة على المقاضاة عن هذه الجريمة طالما أرتكبت ضد رعاياها . فالأكيد -كما هو جلي- إن الأولوية في المقاضاة عن جريمة الإبادة الجماعية تكون للقضاء الوطني إلا أنه في حال عدم تحقق ذلك فإن الدول الاعضاء يستوجب عليها معاونة القضاء الدولي في ذلك . و من مظاهر ذلك القبض على المتهمين المتواجدين على إقليمها حتى في حال ثبوت إرتكاب الفعل خارج إقليمها. وهذا يعني أن الدول التي لا تقوم بإجراءات المقاضاة في هذه الحالة يمكن اعتبارها دول قد فشلت في تنفيذ إلتزاماتها حينها يترتب الإلتزام آخر على عاتقها و يتمثل بالتسليم (ICJ judgment (2007).

الفرع الثاني

أساس المبدأ في إتفاقيات جنيف

تشكل إتفاقيات جنيف الأربعة. لعام 1949 من أهم الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني بوصفه عالمية النطاق وتتميز بطبيعة ملزمة، وتعتبر أساساً قانونياً ومبرراً لمباشرة إجراءات التقاضي ضد المتهمين بإرتكاب جريمة من هذه الجرائم وتفرض هذه الإتفاقيات الإلتزاماً على الأطراف المتعاقدة، بأن تتخذ الإجراءات التشريعية والقضائية الفعالة بفرض عقوبات جزائية على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرسون بإرتكابها جرائم حرب أو ما يسمى بالإتهامات الجسدية الواردة في هذه الإتفاقيات. حيث تلتزم دول الأطراف وفقاً لأحكام ذات الصلة في كل إتفاقية من إتفاقيات جنيف الأربعة حيث تنص المواد (49 / 50 / 129 / 146) من إتفاقيات جنيف الأربع على التوالي والتي تتطابق في نصها كالآتي: " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي

متعاقد فيما يتعلق بالمخالفات الجسدية المشار إليها في المادة (147) "فكل دولة من حقها أن تتحكم مرتكبي الجرائم الدولية أيًا كان مكان ارتكابها، ولو لم يكن المجرم من رعاياها ولم يقع الجريمة على إقليم دولة أخرى (رمضان 2003) كما أعلنت إتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين مبدأً عاماً مشتركاً بين هذه النصوص هو "مبدأ المعاملة الإنسانية" تتمتع بموجبه الأطراف المتنازعة بإرتكاب المعاملات اللاإنسانية فهذا المبدأ هو الذي يضي على هذه الأفعال صفة الجرائم ذات الطبيعة العالمية. وتم تدعيم هذا المبدأ بنصوص تجرمية صريحة. إلا أن النقص القانوني الملحوظ في منظومة إتفاقيات جنيف يكمن في عدم وجود نصوص قانونية مكتوبة تلزم الدول بإتخاذ واجب المقاضاة عن الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة الداخلية إلا أنه يمكن القول أن هذا الواجب خاضع للعرف الدولي بمقتضى المادة الثالثة المشتركة .

الفرع الثالث

أساس المبدأ في إتفاقية مناهضة التعذيب

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الإتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق والإضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (39/46) المؤرخ في 10 كانون الأول/ 1984 في نيويورك ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 6 حزيران/ 1987. فمن الأنظمة القانونية التي تقتضي بموجبها الدول على إتخاذ الإجراءات اللازمة التشريعية بصدها، لأن أفعال التعذيب تشكل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (المواد 50/ 51/ 130/ 147) من إتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي والمادة 3/ 1/ 4/ 2/ أ) المشتركة بينهم والمادة 75/ 2/ أ/ ثانياً) من البروتوكول الإضافي الأول والمادة 4/ 2/ أ) من البروتوكول الإضافي الثاني، كما تحظر هذه الإتفاقية جريمة التعذيب في المادة (12) من إتفاقية جنيف الأولى والثانية والمادة (17 و87) من الإتفاقية الثالثة والمادة (32) من الإتفاقية الرابعة).

كما أن أفعال التعذيب قد تصل إلى مصاف الإبادة الجماعية إرتباطاً بالحق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي جسم، ناهيك عن أن التعذيب قد يعد صورة من صور الجرائم ضد الإنسانية في حال توافر خصائص الجرائم ضد الإنسانية وقد تعد جريمة حرب في حال توافر خصائص ومقتضيات جرائم الحرب كما أسلفنا.

والجدير بالقول انه عند إضمام أية دولة إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المشار إليها ، و تكون بذلك قد وافقت على وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق تجريم التعذيب والتحقيق في إدعاءات التعذيب وملاحقتها، ويكون ذلك بالقيام بالإلتزاماتها من حيث الأطر التشريعية وذلك بتعديل القوانين القائمة أو صياغة قوانين جديدة. وربت المادة (2) من هذه الإتفاقية الإلتزاماً على الدول الأطراف بإتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والقضائية الفعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لإختصاصها القضائي. وجعل هذه الأفعال جرائم بموجب قوانينها الداخلية واجبة العقاب بعقوبات مناسبة مع خطورة الفعل المرتكب (المادة الرابعة من الاتفاقية). مع إعمال إختصاصها القضائي لمتابعة ومحاكمة مرتكبي هذه الأفعال في حالة عدم تسليمهم وذلك في المادتين الخامسة والسابعة من هذه الإتفاقية. وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل يشكل تواطؤ ومشاركة في التعذيب كما تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة على ضرورة التناسب بين الجريمة المرتكبة والعقوبة وأن على الدول أن تأخذ بنظر الإعتبار عند وضع العقوبات جسامته الجريمة المرتكبة وخطورتها. إلا أن أقصى ما يطلبه إتفاقية مناهضة التعذيب قيام السلطات الوطنية بتهيئة

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية النافذ عام 2002 والذي يختص في النظر في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان وجرائم الإبادة الجماعية. إن إصدار مثل هذه التشريعات الوطنية يمكن العراق من أن ينظم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة مرتكبي الجرائم في بعض الدول التي تخفي مجموعة من مرتكبي الجرائم الدولية .

حددت إتفاقيات جنيف الأربعة الأفعال الإجرامية الأكثر خطورة التي يستوجب تجريمها ضمن التشريعات الجزائية الوطنية، بينما يترك للدولة سلطة وضع العقوبات المناسبة لكل فعل إجرامي. وقد أكد القانون الدولي الإنساني من خلال المادة الأولى المشتركة من إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، التي تشكل أساس قواعد القانون الدولي الإنساني، على وجوب التعاون من الدول الأطراف أوغير أطراف في نزاع ما في المجتمع الدولي والإلتزام بالنصوص الواردة فيها، وأن تكفل إحترامها بكل الظروف بإضمام الدول إلى معاهدات جنيف وغيرها من معاهدات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة قد تعهدت بضمان إحترام هذه المعاهدات. والمشاركة بدور مؤثر في كفالة الإمتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني وإصدار التشريعات الوطنية اللازمة لوضع إتفاقيات القانون الدولي الإنساني موضع التطبيق الفعلي داخل كل الدول والتعهد بإحترامها والعمل على ضمان هذا الإحترام في جميع الأحوال والتصدي لما يقع من إنتهاكات لهذا القانون وبشأ هذا الإلتزام من مبدأ حسن النية في تنفيذ كافة الإلتزامات التي يقضي بها القانون الإتفاقي والعرفي وكذلك الأحكام الخاصة المحددة في إتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 تشير المادة الأولى من البروتوكول الأول الإضافي لعام 1977 إلى نفس المعنى. كما تنص المادة (1/ 80) من البروتوكول الإضافي على أنه "تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع دون إبقاء كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ إلتزاماتها بمقتضى الإتفاقيات وهذا الملحق البروتوكول وتؤكد الفترة الثانية من هذه المادة على إصدار الأوامر والتعليقات بما يتأمين إحترام الإتفاقيات وهذا الملحق.

ويتضمن الإلتزام الوارد في هذه المادة على إتخاذ جميع التدابير التي يقضي بها هذا القانون و الإلتزام بالتصرف في جميع الأحوال وفقاً لمبادئ وقواعد هذا القانون وهذه الإلتزامات تقع على عاتق الدول في وقت السلم والحرب. إذ يتحتم على الدول نشر أحكام هذا القانون وإدراجها في الأنظمة القانونية الوطنية. كما يتوجب على الدول كافة سواء كانت مشتركة أم غير مشتركة في نزاع ما أن تتخذ جميع التدابير الممكنة التي تكفل احترام قواعد هذا القانون من قبل الجميع وخصوصاً من قبل أطراف النزاع وذلك لأهمية المصالح والقيم التي تستهدف حمايتها باعتبارها من القواعد الأمرة التي تسري في مواجهة جميع أعضاء المجتمع الدولي في جميع الأحوال. وتنطوي صفة القواعد الأمرة المتعلقة بطبيعة الجرائم الدولية على إلتزام قانوني لمواجهة جميع الدول بمتابعة ومحاكمة المشتبه فيه حيث أن لكل دولة مصلحة قانونية في ضمان إحترام هذه القواعد بطريقة تسمح لها بقمع أي إنتهاك لها. كما أكد البروتوكول الإضافي الأول الملحق بإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977 على الدول الأطراف أن تلتزم بأوسع مجال ممكن من التعاون فيما بينها وبالأخص في مجال القضايا الجنائية التي تتخذ بشأن الإنتهاكات الجسدية لأحكام إتفاقيات جنيف وأحكام البروتوكول الأول، وتعاونها فيما بينها لتسليم المجرمين عندما تسمح الظروف بذلك فيقع على عاتق الدولة محل وجود المتهم إلتزام بتسليمه إلى الدولة الطالبة مع التقيد بالحقوق والإلتزامات التي أقرتها الإتفاقيات الأربع والمادة (1/85) من هذا البروتوكول مع مراعاة طلب الدولة التي وقعت المخالفة لأحكام البروتوكول على أراضيها.

وقد حظرت إتفاقيات جنيف على الدول الأطراف التنصل من إلتزاماتها الدولية التي رتبها الإتفاقيات، فقد نصت المادة (148) من إتفاقية جنيف الرابعة "لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحلل أو يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو يحل طرف

الدولة هذه فشلت في منع أو التحقيق أو المحاسبة عنها، فإن الدولة في هذه الحالة تتحمل المسؤولية وأن الهيئة أكدت أن سكوت الدولة أو إجماعها باتخاذ الإجراءات بحق هؤلاء الأشخاص أو الجماعات يعد نطاً من أنماط التشجيع أو السراح وفق ظروف الواقع وأن هذه الحالة تكون بمثابة حصانة ممنوحة من الدولة إلى الأفراد والجماعات بأن تقوم بالجريمة. (UN Di c CAT..2008).

الفرع الرابع

أساس المبدأ في إتفاقية مناهضة الاختفاء القسري

صدرت الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري و إتمدت وفتحت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/61 المؤرخة في 20 كانون الأول 2006، وصادق العراق على هذه الإتفاقية بموجب قانون رقم (17) لسنة 2010 المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4158 في 2010/1/12 والعراق تسلسل رقم (20) من بين الدول العالم التي صادقت على هذه الإتفاقية وبمصادقة العراق نفذت هذه الإتفاقية في العالم بعد ثلاثون يوماً من تاريخ مصادقته وهذا بموجب المادة (1/39) من هذه الإتفاقية.. أن تقاف وانتشار هذه الجريمة في مختلف أنحاء العالم وممارستها من قبل العديد من الأنظمة دفع بالجمعية الدولية إلى تجريمها بالنظر لما تشكله هذه الأفعال من إهانة للكرامة الإنسانية للفرد وتقييد لحرية وحرمانه من حقوقه المقررة وفقاً للقوانين وما تشكله من إنتهاكات للمواثيق والإعلانات والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بمجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي وتضامنت الجهود الدولية في تقنين الأفعال المكونة لهذه الجريمة ومنعها وتجريمها ومن ثم المعاقبة عليها وملاحقة مرتكبيها (فضيل، 2012).

ومع ذلك لم يجرم هذه الجريمة في التشريعات الجنائية العراقية وبالتالي لم يفرض العقاب عليه، لأن الانضمام لا يضمن دخول الإتفاقية حيز النفاذ، ما لم يعقبه إعتداد تشريع وطني يجرم هذه الجريمة ويفرض عقوبة مناسبة عليه فالتشريعات الجنائية العراقية لم توفر الحماية القانونية لهذه الجريمة ولم يعط أي قيمة قانونية لهذا الإتفاقية ليجعلها تصل إلى مرحلة الإلزام رغم أن الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 تتضمن منع هذا الفعل بصورة غير مباشرة، كمنع القبض على الأشخاص إلا في الأحوال التي يجيزها القانون. ويجب القول بأن أول وثيقة دولية تتعلق مباشرة بجريمة الاختفاء القسري هي إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. فقد أشار هذا الإعلان إلى الجريمة وحدد جوانبها وكيفية محاسبة المسؤولين عنها. وقد ورد في هذا الإعلان أن الأفعال المكونة للجريمة الاختفاء القسري من شأنها أن تكون جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها حسب قوانين كل دولة و أوجب الدول على القيام باتخاذ إجراءات عديدة لضمان عدم ارتكاب هذه الأفعال والمعاقبة عليها. ويحث هذا الإعلان الدول باتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والقضائية للتصدي لهذه الجريمة ويؤكد على ضمان إعتبار الاختفاء القسري جريمة من قبيل الجرائم ضد الإنسانية.

وتقضي إنزال العقوبات تتناسب مع جسامة الجريمة، كما أكد على عدم جواز التذرع بأي ظرف من الظروف الإستثنائية أو بأي أمر أو تعليمات صادرة من أي سلطة عامة كذريعة لتبرير إعمال الاختفاء القسري إلا أن هذا الإعلان لم يعرف جريمة الاختفاء القسري، إذا اكتفت ديباجته بوصف عام لها. والتي تعد تنويجاً للقوانين الدولية المعنية بحالات الاختفاء القسري لتمثل تطوراً قانونياً مهماً في تأصيل عملية تجريم الاختفاء القسري كجريمة وإخلال فاضح بحقوق الإنسان. وتهدف إلى منع حالات الاختفاء القسري وكشف

قضايا التعذيب دون أن تفرض على الدول المعاقبة كما كانت تقتضيه إتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية. بمعنى أن إلزام الدولة بالمقاضاة عن التعذيب هو إلزام جامد وليس تحقيق غاية تمثل بعقاب المتهم. وبالنسبة للمادة الخامسة من هذه الإتفاقية نجد أن الفقرة الأولى منها جاءت بعدة معايير حيث نصت الفقرة الأولى منها على مبدأ الإقليمية ومبدأ الشخصية الإيجابية والسلبية. وتحدد هذه الإتفاقية في المادة (2/5) منه أن الدولة يمكنها تأسيس مبدأ الإختصاص القضائي العالمي بالنسبة لجريمة التعذيب عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم موجوداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية بصرف النظر عن مكان إرتكابها.

كما تؤكد الفقرة الأولى من نفس المادة أعلاه على إتخاذ كل دولة طرف في المعاهدة ما يلزم من الإجراءات المناسبة لإقامة إختصاصها في الجرائم المشار إليها في الحالات التي يكون المشتبه فيه موجوداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية أو في حالة عندما يكون الضحية أو المجني عليه أحد رعايا الدولة. إن الدولة التي يتواجد فيها المتهم بالتعذيب على أراضيها ستحرر من مسؤولية مقاضاته في حال إقتناعه بضرورة تسليمه إلى الدولة التي طلبت تسليمه إليها، وهذا يؤكد تثبيت حقيقة مفادها أن المقاضاة حسب الإتفاقية هو واجب، في حين أن التسليم هو خيار إختياري، فالدولة طالبة التسليم ليست لها الحق في الإصرار على طلبها لإلتزام الدولة المطلوب منها التسليم بواجب المقاضاة.

ويبدو أن هذه الإتفاقية كرست مبدأ الإلزام المشروط لتنفيذ مبدأ التسليم أو المحاكمة. يهدف هذه الإتفاقية هو إستحداث مبدأ التسليم أو المحاكمة " أي أن كل الدول تتولى معاقبة الشخص إذا إكتشف على إقليمها المتهم بإرتكاب عمل من أعمال التعذيب أو الممارسات المشابهة بمحاكمة أو متابعة في حال عدم تسليمه إلى إحدى الدول التي لها إختصاص قائم على هذا المبدأ متوقف على شرط عدم تسليم المتهم تنفيذاً لقاعدة التسليم أو المحاكمة، فهذه الإتفاقية لا تتمتع بالتطبيق المباشر لقواعد القانون الدولي ويفرض إلزام على الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم إلى اللجوء إلى العدالة لمحاكمته ومعاقبته. أقرت المادة (1/7) من هذه الإتفاقية مبدأ الإختصاص القضائي العالمي، ومنحت الإختصاص للجهات القضائية الوطنية التي يوجد بها شخص يدعي إرتكابه لجريمة التعذيب وذلك بقصد متابعته أو تسليمه. فالدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم إما أن يقدم بمتابعة ومحاكمة المتهم ومعاقبته بواسطة المحاكم الوطنية بناءً على طلب أو إلتباس دولة أخرى أو أن تقوم تسليم هذا المتهم إلى تلك الدولة لمحاكمته. لضمان عدم إفلاته من العقاب. بمعنى أن الدولة التي لها الولاية في محاسبة جريمة التعذيب ولا يقوم بتسليمه إلى الجهة طالبة فإن عليها أن تقوم بإجراءات المقاضاة. ويجب القول أن المقاضاة أو التسليم لا يتمتعان بنفس الوزن أو القوة لأن التسليم خيار حسب الإتفاقية إلا أن المقاضاة واجب وأن الإغفال عن إتباع أسلوب المقاضاة عن جرائم التعذيب يجعل الدولة في إطار من الإخلال بقواعد المسؤولية (ICJ questions relating to the obligation to prosecute or extradite (Belgium v. Senegal) Judgment, 20 July, 2012, ICJ Rep 2012)

وفيما يتعلق بالإلتزام بالتحقيق فإن المادة (12) من هذه الإتفاقية أشارت إلى القيام بإجراء التحقيق بصورة سريعة ونزيهة عند وجود أسباب معقولة تدعو إلى الإعتقاد بوقوع عمل من أعمال التعذيب داخل الإقليم الخاضع للولاية القضائية للدولة على عكس إتفاقية الإبادة الجماعية التي لا تحتوي على أحكام محددة بشأن التحقيق.

رغم أن إتفاقية مناهضة التعذيب لا يشمل أفعالاً ترتكب من قبل الأفراد بصفتهم الفردية ودون إرتباطهم بالدولة أو بمؤسساتها إلا أن هيئة مكلفة التعذيب المشرفة على تنفيذ الإتفاقية أكدت على أنه في حال ثبت أن مؤسسات الدولة أو التي تعمل وفق ضوابط الشرعية والقانونية، تعلم أو كانت لها من الأسباب التي تجعلها تعلم بأن أفعال تعذيب والمعاملة اللاإنسانية تمارس من قبل جماعات أو أفراد لا تخضع للدولة وأن مؤسسات

أعطت للضحايا الحق في الحصول على تعويض المتضررين برد الحقوق وإعادة التأهيل والترضية وضمان عدم تكرار الإتهام.

و قد يجادل البعض بالقول ان المشرع العراقي قد جرم أفعال الاختفاء القسري في المادة 322 من قانون العقوبات و المواد التي تبعا . حيث تنص المادة المذكورة (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو الحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة قبض على شخص أو حبسه أو حجزه في غير الاحوال التي ينص عليها القانون) .

و لا يمكن الذهاب مع هذا التصور لاسباب قانونية تكميلية ، حيث ان جريمة الاختفاء القسري -كجريمة ضد الانسانية- تتسم بسمت تكميلية مختلفة عن الجريمة الواردة في قانون العقوبات . فالاختفاء القسري يجب لتحقيقه ارتكابه في إطار خطة واسعة و منظمة من قبل الدولة أو المجموعات المرتبطة بها أو الجماعات الاجرامية الاخرى و تكون ضد سكان مدنيين . أضف الى ذلك ان افعال القبض و الحبس و الحجز المكونة لجريمة الاختفاء القسري تقوم بها عادة الدولة أ بتشجيع منها أو غرض النظر منها ، أو ترتكبا المنظمات السياسية ، مع ضرورة توفر شروط أخرى تتمثل بعدم الاعتراف بمصيرهم أو الكشف عن مصيرهم .

على هذا فاننا نتطرق الى واجب المقاضاة عن جريمة ضد الانسانية و ليس جريمة عادية تختص بها القضاء الوطني ، لان القول بالتطابق التكميلي بين القبض و بين الاختفاء القسري قول يحاكي الحقيقة و ينافي أسس التكييف. ناهيك عن إستصغار و تحجيم الاثار القانونية المترتبة على الجريمة .فعلى سبيل المثال القول بتغطية قانون العقوبات و تحديداً المادة 322 للاختفاء القسري يعني ان جرائم الافعال مثلاً يمكن تكييفها حسب قانون العقوبات العراقي . و من جل ما تقدم يتضح - دون أدنى شك ان هناك قصور تشريعي في هذا المجال لا يمكن أن قانون العقوبات العراقي النافذ .

و قد جاء بعض القرارات الصادرة من المحاكم الدولية إن واجب المقاضاة ينبثق من طبيعة الجريمة ذاتها -كما اسلفنا- و انه بالامكان عدها جريمة ضد الانسانية و إن الدولة تكون قد خرقت التزامها في المقاضاة طالما أن مصير الاشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري ما زال مجهولاً ، بل نه في حال ثبوت وفاتهم فإن ذلك يجبر الدولة من المسؤولية في التحقيق و المقاضاة (ECTHR Decision Palicv. Bosnia , 2011) و المقصود بالتحري من المسؤولية انها تفقد الحق في المقاضاة و تتحول المسؤولية الى دولة أخرى . فوفاة الضحايا تعني تحول مسؤولية المقاضاة الى دولة أخرى .

بالتوافق مع المادة (1/13) من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تتضمن المادة (12) من الاتفاقية التزاماً على دول الأطراف بكفالة حق أي شخص سواء كان فرداً عادياً أو شخصاً معنوياً كالمؤسسات غير الحكومية في إبلاغ السلطات المختصة بأي فعل يمكن أن يشكل جريمة اختفاء قسري، كما تلزم المادة السلطات المختصة بالنظر في الإدعاء بشكل سريع ونزيه، وعند الإقتضاء إجراء تحقيق دون تأخير (تقرير منظمة العفو الدولية ، 2012) . فيقع على عاتق الدولة الطرف التي يكتشف وجود شخص يشتبه في أنه ارتكب جريمة اختفاء قسري على إقليم خاضع لولايتها مسؤولية أو إلزام يتخذ الإجراءات اللازمة لإحالة القضية إلى سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية ومحاكمته وذلك بعد التأكد من دقة المعلومات والظروف التي تستوجب إتخاذ هذه الإجراءات إذا لم يتم تسليمه إلى محكمة جنائية دولية أو مباشرة إجراءات تسليمه إلى دولة أخرى طبقاً لالتزاماتها الدولية. وتجدر مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي أساسها في هذه الاتفاقية من خلال الإلزام يتخذ التدابير اللازمة لإقرار هذا الاختصاص على جريمة الاختفاء القسري بموجب المادة (2/9) منها والتي تنص على أنه " تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لإقرار اختصاصها بالبث في جريمة اختفاء قسري عندما يكون مرتكب الجريمة المفترض متواجداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ما لم تسلمه هذه الدولة أو تحله

النقاب عن الحقيقة في حالة وقوعها ومعاقبة مرتكبها وتقديم التعويضات للضحايا أو لعائلاتهم. فهذه الاتفاقية صك حديث.

تتضمن منظومة واسعة من الإلتزامات الجنائية وتنشأ عن الإلتزام بهذه الاتفاقية واجب الدول الأطراف باتخاذ مجموعة من التدابير لحماية الأشخاص المتواجدين في إقليم خاضع لولايتها من الاختفاء القسري، تنبثق هذه الإلتزامات في المادة الرابعة منه والتي تنص على أنه "تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكل الاختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي" فهذه المادة تلزم الدول الأطراف بالنص على جريمة الاختفاء القسري كجريمة منفصلة مستقلة واتخاذ التدابير اللازمة لإدراجها في قانونها الجنائي وذلك بإصدار تشريع خاص لوضع أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ في القانون الداخلي. وقد عرفت المادة الثانية من هذه الاتفاقية مفهوم الاختفاء القسري بأنه أحد الأفعال المكونة من الاختفاء القسري أو الإعتقال أو الإحتجاز أو الإختطاف أو أي شكل من أشكال حرمان من الحرية يتم على أيدي أي فرع من فروع الحكومة أو مستوياتها أو من جانب أفراد عاديين يزعم أنهم يعملون موظفي باسم الحكومة أو مجموعات منظمة يتصرفون بإذن أو دعم من الحكومة أو بموافقتها، فتقوم هذه القوى بإخفاء مكان ذلك الشخص ويعقبه رفض الإعراف بجرمان الشخص من حرته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يجرّد هذا الشخص من حماية القانون.

يتبين من هذا التعريف أن الاختفاء القسري هو من أعمال الدولة أو المجموعات التابعة لها أو جهات أخرى من غير الدولة و لكن لها سلطة فعلية على الارض ويقوم على أساس الحجز أو الإعتقال غير القانوني الذي يؤدي إلى إختفاء المحتجز دون أن يتمكن الناس من معرفة مصيره، مما يجعله خارج نطاق الحماية الذي يوفرها القانون ويمكن تعريف جريمة الاختفاء القسري بأنه "الإحتجاز أو الإختطاف، أو أي عمل يحرم الإنسان من حريته، على يد جهة تابعة لسلطة ما أو أشخاص يتصرفون بدعمها أو إذنها، ولا تعترف تلك الجهة بجرمان المختفي أو المختطف من حرته، بل تنكر معرفة مصيره ومكان وجوده . (محمد 2019). و قد عدت المادة الخامسة ممارسة الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية تخضع للعقوبات التي ينص عليها القانون الدولي. ويجب القول بأن الاختفاء القسري قد يكون جريمة ضد الإنسانية إذا توافرت فيها خصائص الجرائم ضد الإنسانية. كما تنبثق الواجبات المتعلقة بالتحقيق في المادة الثالثة التي تنص على أنه "تتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة الثانية التي يقوم بها الشخص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة". أكدت المادة المذكورة على أن الدولة يجب عليها القيام بالتجريم والتحقيق والتقاضى في جميع أفعال الاختفاء القسري الواردة في المادة الثانية، بصرف النظر عن ارتكابها من قبل وكلاء الحكومة أو أشخاص آخرين لا يمتون بصلة للحكومة بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. كما أشارت المادة (1/7) من الاتفاقية إلى قيام كل دولة طرف في الاتفاقية بفرض عقوبات ملائمة على هذه الجريمة تأخذ في الاعتبار شدة جسامة هذه الجريمة، وكذلك حمل الاتفاقية المسؤولية الجنائية لكل من يرتكب هذه الجريمة أو يوصي بارتكابها أو يحاول ارتكابها أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها وذلك بإتخاذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لتحصيل المسؤولية الجنائية. وتنص المادة (2/10) على أنه بعد قيام دولة طرف بإحتجاز مشتبه فيه قيد الإحتجاز فإنها ملزمة بإجراء تحقيق أولي على الفور لإثبات الوقائع، كما تتطلب هذه المادة من دول الأطراف القيام بإتخاذ إجراء تحقيق سريع وشامل ونزيه بمجرد تقديم الشكوى في الإدعاءات المتعلقة بهذه الجريمة. أن نصوص الاتفاقية لا تتناول بالتجريم المساهمين الأصليين فحسب، بل تتحقق المسؤولية عن الذين يكون لهم دور ثانوي. ولعل ما يميز التطور القانوني هو أن هذه الاتفاقية

غير الدولية. وأشار أيضاً إلى أن مبدأ العالمية هو مبدأ إضافي لمبادئ أساسية أخرى للإختصاص الجنائي. و يجب القول أن تقييم مدى إعتبار القواعد القانونية المكتوبة في القانون الدولي و وصولها الى مرتبة العرف الدولي يجب أن يتم تأصيلها بدقة و حذر . فعلى سبيل المثال - و إرتباطاً بموضوعنا- فإننا لو تفحصنا مدى إعتبار مبدأ واجب المقاضاة مبدأ ثابت في القانون الدولي ، فيجب البحث في عدد مرات تكرارها في المعاهدات الدولية ، و كذلك مدى تجليها في التشريعات الوطنية و التطبيقات القضائية و تحديداً الجرائم الدولية و الجرائم المنظمة عبر الوطنية (Meron 1991).

و يبني الفقه الجنائي الدولي تصوره بخصوص الطابع العرفي الدولي الملزم لهذا المبدأ من حجة مفادها أن هذا الالتزام مرده الى من الطبيعة الامر للقواعد القانونية الدولية الناهية لالاعاب الابداء الجماعية و جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية . و كذلك من مبدأ آخر مهم في القانون الدولي و هو مبدأ (تجاه الكل) أو الErga Omnes (Bassiouni . E.M. Wise ,1995).

و في نفس السياق فقد أكدت المحكمة الخاصة بلبنان STL انه لغرض التأسيس لوجود قاعدة عرفية دولية فإنه لا بد من توافر العديد من الدلائل منها: ممارسات الدول، و مدى إلتزامها بالمعاهدات الدولية ، و مدى إلتزامها بوضع التشريعات الوطنية، و مدى قيام القضاء الوطني بإصدار القرارات القضائية ذات الصلة بالموضوع محل التأصيل (STL Decision 2001 . و قد إتخذت المحكمة الخاصة بسيراليون موقفاً قانونياً مماثلاً ، و تحديداً في إعتبار جريمة تجنيد الاطفال جريمة في العرف الدولي، حيث إعتمدت في تفسيرها على مجموعة معايير منها: عدد الدول الموقعة على إتفاقيات جنيف و البروتوكولات الملحقه بها ،بالاضافة الى إتفاقية حقوق الطفل . و أكدت أنه حينما نبحت عن تشكيل عرف دولي و مدى توافره بخصوص موضوع معين ،فان عدد الدول التي تشارك في ممارستها يعد معياراً أساسياً .أضف الى ذلك مدة سريان و نفاذ تطبيق هذا العرف (SCSL 2004). و على نفس المنوال أكدت محكمة العدل الدولية على نفس الامر

بالقول بان تصديق عدد كبير من الدول على معاهدة دولية قد يؤدي الى تحول مضمونه الى قاعدة عرفية من خلال التأثير في الدول غير الاعضاء (North sea continental shelf Federal republic of Germany v. Denmark / the Netherlands, Judgment of 20 Feb 1969, 43.44) و قد يجادل البعض - دون أن تنفق معه - أن التصديق الواسع على الاتفاقيات الدولية لا يجعلها أن تصل الى مصاف العرف الدولي خصوصاً ان عدد الدول الاخرى التي لم تصادق عليها أيضاً أعداد كبيرة. او إذا كانت الدول غير المصادقة من الدول المؤثرة في العلاقات الدولية . (Van Steenberghe 2011).

إن المعاهدات الشارعة التي لها خاصية عالمية والتي تمت المصادقة عليها على نطاق واسع يمكن أن تقود إلى تشكيل عرف دولي لأن هذا تعبير عن ممارسات العديد من الدول. وفي ذلك تعبير ضمني لواجب التحقيق والمقاضاة وقيام الدول بتنفيذ الإلتزامات المترتبة عليها. وفي هذا الصدد يؤكد (Meron) أن تكرار التأكد على بعض القيم القانونية في بعض الإتفاقيات الدولية يعد مؤشراً على طابعها العرفي، لأن ذلك تعبير عن ممارسات العديد من الدول (Meron 1989) .

فع إزداد تطور موضوعات القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان أصبح القانون الدولي العرفي يغطي موضوعات جديدة لم يكن يغطيها في السابق ومن بينها مبادئ حقوق الإنسان التي إكتسبت صفة قواعد القانون الدولي العرفية كحظر العبودية والتعذيب (Daniel H. Joyner, 2001). وتعتبر الإلتزامات المترتبة عن

إلى دولة أخرى وفقاً لالتزاماتها الدولية أو إلى محكمة جنائية دولية تعترف بإختصاصها". بموجب هذه المادة، فإن الدول الأطراف ملزمة بإقرار إختصاصها بالبت في جريمة إختفاء قسري عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم متواجداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ما لم تسلمه هذه الدولة إلى دولة أخرى وفقاً لالتزاماتها الدولية أو إلى محكمة جنائية دولية تعترف بإختصاصها. فالدول الأطراف ملزمة بتسليم الأشخاص المشتبه فيهم عن هذه الجريمة أو مقاضاتهم بموجب الولاية القضائية العالمية في جميع الظروف، حتى ما إرتكبت الجريمة خارج نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف، وبغض النظر عن جنسية المشتبه به أو الضحية. كما كرس إعلان حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري من خلال المادة (14) منه والتي تنص على أنه "يجب إحالة جميع المتهمين بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري في دولة ما، إلى السلطات المدنية المختصة في تلك الدولة لإقامة الدعوى والحكم عليهم، إذا كانت النتائج التي أسفر عنها التحقيق الرسمي تبرر ذلك، مالم يكونوا قد سلموا إلى دولة أخرى ترغب في ممارسة ولايتها طبقاً للإتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال. وعلى جميع الدول إتخاذ التدابير القانونية المناسبة لكفالة محاكمة أي شخص خاضع لسلطتها، متهم بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري يتضح أنه خاضع لولايتها أو سلطتها. وكذلك منعت هذه الإتفاقية إعتبار جريمة الإختفاء القسري جريمة سياسية أو متصلة بها وإعتبرتها جريمة من الجرائم الموجبة للتسليم في كل معاهدة تسليم مبرمة بين دول أطراف قبل بدء نفاذ هذه الإتفاقية⁽¹⁾، وعملاً بالمادة (2/13) يتعين على الدول الأطراف إعتبار الإختفاء القسري جريمة تستوجب تسليم مرتكبها في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف قبل دخول الإتفاقية حيز النفاذ وطبقاً للمادة (3/13) تتعهد الدول الأطراف بإدماج جريمة الإختفاء القسري كجريمة تستلزم تسليم مقترفيها في جميع المعاهدات مع جميع الدول.

المطلب الثاني

الأساس العرفي الدولي لمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

تحدثنا في المبحث السابق عن السياقات المعاهداتية لمبدأ واجب المقاضاة، إلا أن ذلك لم يحظر من التمعن عن أصل لها في العرف الدولي، ولعل من السليم الإستنتاج إرتباطاً بموضوع المبدأ هو أن وجود عدد غير قليل من المعاهدات يتعاطى مع هذا الموضوع قد تكون أمارات مؤيدة لوجود عرف دولي للالتزام بها لأن تكرار التأكد على قيم قانونية مهمة يعد مؤشراً مفضلاً على طابعها العرفي لأن التكرار تأكيد على ممارسة الدول ، رغم وجود نوع من المعارضة في هذا الصدد نحاول ان نبزعه أيضاً ، وهذا ما سنسعى إلى توضيحه في هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فرعين نبحت في الفرع الأول مضمون المبدأ في المعاهدات التي لها أساس ملزم وتتناول في الفرع الثاني الأساس العرفي لتجريم الجرائم ضد الإنسانية.

الفرع الأول

مضمون المبدأ في المعاهدات التي لها أساس ملزم

يعترف القانون الدولي العرفي بحق الدول في ملاحقة ومحكمة المتهمين بالجرائم ذات الطبيعة الدولية الأكثر خطورة على المجتمع الدولي ويمثل إعتداء على المصالح المشتركة للعالم. فبموجب المادة (157) من دراسة اللجنة الدولية حول القانون الدولي الإنساني العرفي (2005)، يحق للدول أن تخول محاكمها الوطنية إختصاصاً قضائياً عالمياً للنظر في جرائم الحرب و كذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة المرتكبة في النزاعات المسلحة

سان بطرسبرغ الصادر عام 1868 فهذه الجريمة في البداية كانت جزءاً من جرائم الحرب ولم تكن منفصلة عنها فمعظم جرائم الحرب كانت جرائم ضد الإنسانية في نفس الوقت إلا أن مفهوم الجرائم ضد الإنسانية أوسع من جرائم الحرب إذ يمكن أن ترتكب في زمن السلم أو في زمن الحرب. ويقصد بالجرائم ضد الإنسانية إتيان فعل من الأفعال المكونة لهذه الجريمة، متى ارتكبت من قبل دولة أو منظمة أو مجموعة في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي موجه ومنظم ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم ويرتبطون بروابط سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية أو قومية أو إثنية تختلف عن مرتكبي ذلك الهجوم أو الأفعال وتمس مصالح جوهرية للإنسان ثم تواتت بعد ذلك المواثيق والمعاهدات الدولية التي تدعو إلى المعاقبة عليها. وعمل المجتمع الدولي على تنظيم مختلف الأفعال المكونة التي تدخل في إطار الجرائم ضد الإنسانية كونها من الجرائم التي تمس بالقيم العليا للإنسانية تهدد السلم والأمن الدوليين وتمس المصالح المشتركة في إتفاقيات دولية متفرقة. وتدين مختلف الآليات الدولية هذه الجرائم وتحث معاقبة مرتكبيها وهو ما يشكل عرفاً دولياً وإمكانية متابعتها عالمياً.

فالجرائم ضد الإنسانية جاءت نتيجة لجرائم الحروب بالرغم من أنه أصبح بعد ذلك فئة قائمة بحد ذاتها في الجرائم الدولية فالأعراف الموجودة في جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب أصبحت جزءاً من القانون القطعي أو ما يسمى بالقوانين المسلم بها لدى الشعوب التي تعكس أساساً عاماً وشاملاً للسلوك الشائن ومن بين الجرائم الدولية التي تصنف ضمن هذه الفئة الإبادة الجماعية، العدوان، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، التعذيب وأصبحوا جرائم دولية قطعية.

فبعد إبرام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والنص على تجريم الجرائم ضد الإنسانية، سواء في زمن السلم أو الحرب تزايد عدد الدول المصدقة على ميثاق المحكمة، والدول الموقعة عليها يمكن القول بأن الجرائم ضد الإنسانية أصبحت جزءاً من القانون الدولي في زمن السلم والحرب وأصبحت هذه الجرائم متعلقة بالقواعد الأمرة للقانون الدولي ويجوز لأي دولة أن تلجأ لفكرة الإختصاص العالمي لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم بغض النظر عن مكان وزمان ارتكاب تلك الجرائم

ويذهب البعض - ونحن من مؤيديهم - إلى أن القانون الدولي العرفي أسس للإختصاص الإلزامي في محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية (على الأقل بالنسبة للدول التي حصلت الجرائم في إقليمها وهذا يمكن أن تفسر أن الدول إذا فشلت أو تقاعست عن القيام بهذا المهام فإنها خرقت بذلك قواعد القانون الدولي العام. وهم يعززون وجهة نظرهم أن السوابق القضائية في نورمبرغ وطوكيو ذات صلة بفكرة وجوب المقاضاة على أساس القانون الدولي العرفي.

وبدأ القانون الدولي العرفي يعترف للمحاكم الوطنية للدول بممارسة الإختصاص على الجرائم ذات الطبيعة الدولية وأكدت إتفاقيات حقوق الإنسان على إلزام الدول بمبدأ الإختصاص العالمي لمحاكمة لقمع الجرائم ضد الإنسانية. ساهمت المحاكم الوطنية في قمع الجرائم ضد الإنسانية بموجب الإختصاص العالمي وذلك بمتابعة المسؤولين عنها وتعتبر قضية بينوشيه المثال النموذجي للإختصاص العالمي للمحاكم الوطنية، بحيث أعلنت كل من بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا عن إختصاصها بالنظر في القضية.

فالأساس القانوني العرفي لتجريم الأفعال ضد الإنسانية هي الإحتياجات القضائية للأنشطة القانونية الداخلية لبعض الدول وكذا النصوص الدولية وأنظمة وقرارات المحاكم الجنائية الدولية من خلال أحكام المحكمة الجنائية الدولية الموقاة لبوغسلافيا السابقة أكد على عالمية المتابعة على اعتبارها من الجرائم الدولية الأكثر خطورة. إن فكرة تجريم الجرائم ضد الإنسانية بدأت تتشكل كجزء من العرف الدولي، وإن مصدر التجريم الأساسي للجرائم ضد الإنسانية هو العرف الدولي فالعرف الدولي المكون لهذه الجرائم يعتبر هو

الإتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أو قواعد القانون الدولي الإنساني من الإلتزامات التي تلزم جميع الدول وهذه الإلتزامات تكون بمقتضى المبادئ الأساسية العامة للقانون الدولي التي ترمي إلى حماية الإنسانية وتسمو على جميع الإعتبارات في زمن السلم والحرب فبعض مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الإتفاقيات الدولية قد ترتقي إلى منزلة العرف الدولي بفعل التواتر الدولي الواسع على تطبيقها فتصبح ملزمة حتى للدول غير الأطراف نتيجة تبلورها كقاعدة عرفية دولية ونظراً لطبيعة الحقوق التي تحميها. فعلى سبيل المثال فقد سميت أحكام إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948 إلى مرتبة العرف الدولي لتصبح ملزمة لكل دول العالم سواء أبرمت هذه الإتفاقية أم لم تبرمها (محمود 2016).

و لتعزير فكرة الأساس العرفي الملزم لمبدأ واجب المقاضاة أو التحقيق في الجرائم ذات الطابع العالمي فإن من اللازم البحث كذلك في الممارسات القضائية و التشريعية للدول كونها معياراً أساسياً لمدى توافر وجود الإلتزام بالمقاضاة والتأكد من إلزامية هذه الممارسة و عدم إجرائها من قبل الدولة فقط لأسباب سياسية أو أخلاقية فمثلاً يمكن ملاحظة ذلك من خلال قيام العديد من الدول بتضمين فكرة المقاضاة أو التسليم عن جرائم الحرب الواردة في إتفاقيات جنيف (R. O Keefe 2009) و إذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لإتفاقيات جنيف فإن من البعض الآخر يشككون بالطابع العرفي الإلزامي للمبدأ فإن البعض من الفقه الدولي يشكك في هذا الأمر بخصوص الجرائم الأخرى يزعم أن الممارسات التشريعية الوطنية ما زالت غير محققة للعمومية المطلوب توافرها في تشكيل و بلورة القاعدة العرفية الملزمة لمبدأ واجب المقاضاة خصوصاً في جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية (Van Steenberghe 2001) . و لا يمكننا القول بهذا الرأي مطلقاً، لأن العديد من التطبيقات القضائية للدول أكدت على هذا المبدأ إرتباطاً بالإبادة الجماعية و خروقات حقوق الإنسان الجسيمة .

و بالإضافة الى ما تقدم فإننا نعتقد ان ما يعزز الطابع العرفي الملزم لجميع دول العالم بخصوص المبدأ موضوع البحث هو العدد غير القليل من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خصوصاً القرارين 2840 و 3074 حيث يجمع الفقه الدولي ان إصدار القرارين المذكورين -التي تتناولان ضرورة إلزام كل دولة بالمقاضاة عن جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية - يمثل مؤشراً قوياً لتشكيل العرف الدولي خصوصاً بعدما ثبت عدم وجود أي إعتراض بصده و صدوره بالاجماع .

و في الختام يمكننا أن نقول بان هذه الدراسة كانت محاولة لتأكيد الطابع القانوني الملزم للمبدأ بالنسبة لجميع الدول و من ضمنها الدولة العراقية . فالتأكيد على الطابع الملزم له يعني تعزيز فكرة إنهاء الافلات من العقاب و الغاء فكرة الحصانة بالنسبة للجرائم الدولية . و هذا ما يقتضي وضع الأسس التشريعية اللازمة لتجسيدها و المفترض هنا يكون في تحقيق التطابق التشريعي الوطني مع الإلتزامات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

الفرع الثاني

الاساس العرفي لتجريم الجرائم ضد الانسانية

تعد الجريمة ضد الإنسانية من الجرائم المستحدثة في القانون الدولي الجنائي. فلم تكن هذه الجرائم، بالمعنى الموجود حالياً في العديد من المواثيق الدولية، وليدة تشريع فقهي واحد حيث لا توجد إتفاقية دولية تنظم تحديد هذه الجريمة بل تضافت الجهود لتقنين وتجريم الأفعال المكونة لهذه الجرائم في إتفاقيات متفرقة. فإذا كانت هذه الجرائم حديثة العهد فإن الأفعال التي تغطيها تعود جذورها إلى الماضي، حيث ظهرت أول بوادر الإهتمام بتقنين تلك الجرائم والمعاقبة عليها على صعيد القانون الدولي الجنائي العرفي الإتفاقي في إعلان

- الصلة بالمتهم منها إفتراض براءته و توفير كامل حقوق الدفاع و مستلزماته و المحاكمة بحضوره .
- 2- ان مبدأ واجب المقاضاة أو التحقيق يترتب عليه مجموعة من الالتزامات الفرعية منها واجب التجريم و البحث و التحقيق و المحاسبة بشرط مراعاة الضوابط و المعايير المرتبطة بالعدالة الجنائية .
- 3- ان العديد من الاتفاقيات الدولية الشارعة تؤكد على ضرورة قيام الدول بتجسيد هذا المبدأ في التشريعات الوطنية و كذلك الالتزام بها في إجراءات التقاضي عن هذه الجرائم .
- 4- يمكن القول بان المبدأ له أساس قانوني عرقي لجميع الدول طالما جاء التكرار عليها في الاتفاقيات الدولية الشارعة و طالما تجلت لتطبيقه امام القضاء الوطني فالتكرار في التشريع و التطبيق من المعايير الثابتة و اليقينية في تشكيل القاعدة العرفية الدولية الملزمة.

التوصيات

- 1- ان المشرع الجنائي العراقي ملزم وفق المعايير القانونية الدولية بتجسيد مبدأ واجب المقاضاة في القانون العقابي العراقي. و ان عدم القيام بذلك يعني ان المنظومة التشريعية العراقية قد فشلت في تنفيذ التزاماتها الدولية، و أخلت بضوابط الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة العراقية.
- 2- يجب- بالإضافة الى وضع القواعد القانونية التي تمثل تجسيداً للمبدأ- أن يضع المشرع الجنائي القواعد القانونية اللازمة التي تمكن القضاء العراقي من ممارسة المقاضاة عن هذه الأفعال التي تمس المجتمع الدولي في السلم و العدل و الانسانية من خلال تحديد مسار عناصر و أركان الجرائم و العقوبات المقررة إزاء كل فعل سواء بغصدار تشريعات جزائية خاصة أو من خلال تعديل أحكام قانون العقوبات مع الاخذ بنظر الاعتبار الخصوصية الاجرائية للتقاضي عن هذه النوعية من الجرائم.
- 3- على المشرع الجنائي العراقي عند وضعه أطر المبدأ على الصعيد التشريعي أن يؤكد على جملة من الامر منها: ان يكون المقاضاة عن الأفعال الجرمية التي وقعت على إقليمها. اضع الى ذلك وضع أسس أخرى لممارسة الاختصاص منها الاختصاص العالمي و كذلك ضمان الاسهام في إنشاء المحاكم الوطنية و الدولة و المختلطة و الدولية .

المصادر

أولاً/ المصادر باللغة العربية

- القضاء محمد ، (2010) درجات التقاضي وإجراءاتها في المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان
- قشطة نزار حمدي قشطة(2014)، مبدأ الإختصاص الجنائي العالمي في نظام العدالة الدولية بين النظرية والتطبيق، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات، المجلد الثاني.
- الهيبي، نعمان عطالله محمود (2012)، مبدأ الولاية القضائية العالمية ونطاق تطبيقه، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس،
- محمود.. ضاري خليل (2005) ، العلاقة بين الإختصاص القضائي الجنائي الدولي والإختصاص القضائي الجنائي الوطني بشأن الجرائم الدولية، مجلة الحقوق، العدد الثاني، المجلد الثاني

الأساس الذي يمكن من خلاله معاقبة مرتكبي هذه الجرائم. والعرف الدولي يطبق على كل دول الأعضاء في المجتمع ويطلق عليه العرف العالمي الذي ينظم قاعدة عامة تتفق الدول على التمسك بها سواء تلك التي ساهمت في تكوينه أو تلك التي إعترفت به فيما بعد فالعرف المكون للجرائم ضد الإنسانية هو ملزم لكونه عرفاً عالمياً.

وأصبح حظر إرتكاب الجرائم ضد الإنسانية قاعدة أمرة في القانون الدولي نظراً لتعدد الدول التي أصبحت تحرم هذه الأفعال في قوانينها الوطنية دون وجود إتفاقات دولية تفرض ذلك منها. ويقع على عاتق الدول إلزام صياغة النصوص التشريعية لإحتواء التجريم الذي تتضمنه الإتفاقيات الدولية والعرف الدولي، وتحديد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق مبدأ الإختصاص العالمي ويستشهد القاضي الجنائي الوطني في أحكامه بالنصوص التشريعية الجزائية التي تبنت القواعد الدولية. واعتمدت بعض المحاكم بناء على العرف الدولي بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية بالرغم من عدم وجود أية اتفاقية دولية تقر بمبدأ المحاكمة العالمية وعدم تجريمه ضمن القانون الجزائي الداخلي وفيما يخص هذا النوع من الجرائم بمجرد أن العرف الدولي يدينها ويمنح الحق لجميع الدول متابعة ومعاينة مرتكبها على أساس أنها جرائم مرتكبة ضد قانون الشعوب التي تهدد القيم الإنسانية، إن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من بين أكثر الجرائم الخطيرة التي تخضع لمبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب أن عقابهم هو شأن جميع الدول وليس فقط مسؤولية الدولة التي إرتكبت فيها، تنتهك هذه الجرائم القانون الدولي وفق واجب ومصلحة كل دولة التصدي لها. وأصبح حظر إرتكاب الجرائم ضد الإنسانية قاعدة أمرة في القانون الدولي نظراً لتعدد الدول التي أصبحت تحرم هذه الأفعال في قوانينها الوطنية دون وجود إتفاقات دولية تفرض ذلك منها. ويقع على عاتق الدول إلزام صياغة النصوص التشريعية لإحتواء التجريم الذي تتضمنه الإتفاقيات الدولية والعرف الدولي، وتحديد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق مبدأ الإختصاص العالمي ويستشهد القاضي الجنائي الوطني في أحكامه بالنصوص التشريعية الجزائية التي تبنت القواعد الدولية. واعتمدت بعض المحاكم بناء على العرف الدولي بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية بالرغم من عدم وجود أية اتفاقية دولية تقر بمبدأ المحاكمة العالمية وعدم تجريمه ضمن القانون الجزائي الداخلي وفيما يخص هذا النوع من الجرائم بمجرد أن العرف الدولي يدينها ويمنح الحق لجميع الدول متابعة ومعاينة مرتكبها على أساس أنها جرائم مرتكبة ضد قانون الشعوب التي تهدد القيم الإنسانية، إن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من بين أكثر الجرائم الخطيرة التي تخضع لمبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب أن عقابهم هو شأن جميع الدول وليس فقط مسؤولية الدولة التي إرتكبت فيها، تنتهك هذه الجرائم القانون الدولي وفق واجب ومصلحة كل دولة التصدي لها.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث الى جملة من الاستنتاجات و التوصيات و ذلك على الشكل الاتي:

- 1- ان مبدأ واجب المقاضاة بأنه المبدأ الذي يلزم الدول الأعضاء في الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية على ضرورة إلزام إتخاذ الإجراءات اللازمة لجلب المتهمين بإرتكاب الجرائم إلى القضاء. وهذا الحق غير قابل للإستثناء.و من مستلزماته ضرورة إجراءها بنزاهة و بحد معقول من الشفافية، اي الاستجابة السريعة في المقاضاة، بمعنى ان تكون الهيئات التي تجسد لهذا المبدأ النية الواضحة في جلب المتهم و عدم توفير أطر حمايته من المقاضاة و ان لا تكون هنالك تأخير في الاجراءات بشكل غير مبرر.و توفير كامل ضمانات حقوق الانسان ذات

- Berster, C.J Toms and .Schiffbauer L.(2014), ((convention on the prevention and punishment of the crime of genocide : A commentary)) Verlag C.H .Beck /Hart / Nomos
- Luban, David (2015) ((Arendt on the crime of the crimes)) International journal of jurisprudence and philosophy of law . Vol 28. No 3 .
- Hieramente M. (2011)((The Myth of international crimes ,Dialectics and international law)) GJIL , vol 3 No 2
- Disarsina Jacopo Roberti,(2018) Transitional Justice and a states Response to Mass Atrocity, Reassessing the Obligation to investigate and Prosecute, T.M.C. Asser Press, Springer, The Hague,
- Cohen , Amichai, Shany ,Yuval, (2012)((beyond the grave breaches regime: The duty to investigate alleged violations of international law governing armed conflicts, The Hebrew University of Jerusalem, international law forum, 2012, Research papers No. 2.
- Fohr A, Seibert (2009) "Prosecuting serious human right violations," oxford university press, oxford, .
- Meron T.,(1991)(Human rights and Humanitarian norms as customary law)) Oxford Oxford university press ,
- Meron T(1989) "Human rights and humanitarian norms as customary Law", Clarendon press, oxford, 1989,
- Joyner Daniel H., "Normative Model for the integration of customary international law into United States Law," Duke Journal of comparative international law, vol. 11
- Werle, Gerhard (2010) (The principles of international criminal law)), Oxford university press , 2nd edition .
- (1)Cassese , Antonio (2011) (Oxford companion to international criminal justice)) , Oxford university press ,
- Herman Vandrer Wilt , ((universal jurisdiction under attack : an assessment of African misgiving towards international criminal justice)) , journal of international criminal justice ,Vol 9 No 5 .
- Tomuschat, C. (2015) ((The duty to prosecute international crimes committed by individuals))in Annelen Micus ((The Inter American Human rights system as a safeguard for justice in national transitions from amnesty law to accountability in Argentina , Chile and Peru)), Brill, Nijhoof, London,
- Arriaza, Roht (1995) "Non treaty sources of the obligation to investigate and prosecute" in Roht Arriaza, "Impunity and human rights in international and practice", Oxford University press,
- Van Steenberghe (2011) , ((the obligation to extradite or prosecute :clarifying its nature)), Oxford journal of international criminal justice , vol 11.
- B- Cases and reports :
- Question relating to the obligation to prosecute or extradite (Belgium v. Senegal judgment 2012 ICJ report
- Tibi v. Ecuador . Judgment of Sep 7 2007 case No 114 , Miquel Castro -castor prison v. Peru judgment of 25, Nov 2006.
- Application of the genocide convention (Bosnia Herzegovina v. Serbia Montenegro) 2007 ICJ Judgment
- ECTHR Decision :Palic v. Bosnia and Herzegovina .Application No 4704/04 CECTHR , 15 Feb 2011
- Prosecutor v. Ayyash , ((interlocutory decision on the applicable law , appeals chamber Case No STL- 01/T (Feb 16.2011.
- محمود.. ضاري خليل (2016) ، ، واجب القاضي الوطني في تطبيق إتفاقيات حقوق الإنسان القاضي جال محمد مصطفى نموذجاً، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 3، المجلد الأول.
- عبو، عبد الله علي، علي وعدي سلمان، (2011)، الجرائم الدولية وضرورة إدراجها في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة دهوك، المجلد 14، العدد 2.
- الزبيدي، زهير (1980) ، الاختصاص الجنائي للدولة في القانون الدولي- الجريمة ذات العنصر الأجنبي، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، العراق،
- البصيصي . صلاح جبر(2011) ، التشريعات الوطنية للقانون الدولي الإنساني في العراق، مجلة جامعة دهوك، العدد 2، المجلد 14،
- رمضان . ابراهيم السيد أحمد (2017)، مبدأ الاختصاص القضائي العالمي في القانون الدولي الجنائي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 526، السنة 108، القاهرة،
- الساوي محمد ، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة طبع،
- الشواني نوزاد أحمد ياسين (2012)، الاختصاص القضائي في جريمة الإبادة الجماعية، دراسة تحليلية في ضوء أحكام المحاكم الجنائية الوطنية والدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،
- محمد جاسم محمد(2019) المفهوم القانوني لجريمة الاختفاء القسري في القانون الدولي الإنساني، مجلة الجامعة العراقية، العدد 1، المجلد 43،
- فضيل . أحمد تقي (2012)، جريمة الاختفاء القسري وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (20) المجلد (8)،
- الخلفي . عبد الرحمن (2015)، تطبيق المعاهدات الإنسانية في الدساتير والقوانين الجزائية الداخلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 3،
- هشام . فريجة محمد (2018)، تطور تقنين الجرائم ضد الإنسانية، دراسة في مفهوم وأركان الجريمة ضد الإنسانية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، السنة السادسة، العدد التسلسلي 21،
- الاكياي سلوى يوسف ، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بين نظام روما الأساسي والمواثيق الدولية، مجلة الحقوق، العدد الرابع، السنة السابعة والثلاثون، 2012.

ثانياً المصادر باللغة الانكليزية

A- Books and articles

- Wagner , Andreas(2011) ((Francisco de Vitoria and Alberto Gentili on the legal characteristics of global commonwealth)) , Oxford journal of legal studies , Vol 31, No 3 .
- Bassiouni M.Cherif , (2014) ((Introduction to International Criminal Law: Second Revised Edition, IDC Publishers and Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Boston
- Vander Wilt, Herman (2011) ((states obligations to investigate and prosecute perpetrators of international crimes , the perspectives of the European court of human rights)) in the international criminal court and complementarily from theory to practice, edited by Carsten Stahn and Mohamed M.ELZiedy Cambridge , Cambridge university press .
- Freestone D,(1998) , ((International cooperation against terrorism and the development international law principles of jurisdiction in : Haggins R. flory M.eds terrorism and international law)) Rutledge London.
- Soler, Christopher (((2019) The global prosecution of core crimes under international law)) ,Springer ,Berlin .

گورانی سیاسی له دیدی (لیبرالیزم) دا: تیروانینه کانی

کارل پۆپەر وهک نمونه

کنعان محمدي عبدالله^{٢٠١}، ئاريان رشيد شريف^١

١ بهشی زانسته رامياريه کان، کوليجی زانسته رامياريه کان، زانکوی سلێانی، سلێانی، هەریی کوردستان، عێراق.
٢ بهشی زانسته رامياريه کان، کوليجی یاسا و راميارى، زانکوی گهشه پیدانی مرۆی، سلێانی، هەریی کوردستان، عێراق.

تویژینه وهک شیکاری دهکات بۆ تیگه یشتی دیدگا جیاوازه کانی (لیبرالیزم) له باره ی چه مکی گورانه وه، به مه به ستی ئاشکراکردن و شیکردنه وه ی ئه وه ی ئایا کوی دیدگا جیاوازه کانی (لیبرالیزم) یه ک تیروانیان بۆ گورانی سیاسی هه به یاخود نا.

ههروه ها تویژینه وهک له دیدو تیروانیی (کارل پۆپەر) ده کۆلێته وه له رێگه ی شیکردنه وه ی تیروانیی ئه وه بۆ چه مکی گورانی سیاسی، که ئایا چۆن ته ماشای گه شه کردن و گورانکاری له کۆمه لگه دا ده کات.

له م روانگه یه وه تویژینه وهک هه ولده دات دنیایی (پۆپەر) له باره ی گورانی سیاسیه وه بخته پروو، هه لبه ته پاساوی هه لئێژاردنی (پۆپەر) بۆ ئه وه ده گه رێته وه، که ئه وه هه زرقانیکی دیاره کارگه ره به رچاوی له سه ره گه شه کردنی هه زری سیاسی هه به. (پۆپەر) زیاتر به وه ناسراوه که له بواری (ئه به ستیۆلۆژیا) دا، کاری کردوه نه وه ک راسته وخۆ له بواری هه زری سیاسیدا، به لام تویژنه وه له وه بۆچونه وه له (پۆپەر) ده کۆلێته وه که تیوری مه عریفه ی (پۆپەر) په یوه ندی راسته وخۆی له گه ل هه زری سیاسی ئه ودا هه به، ئه مه سه ره رای ئه وه ی کتیی به ناوبانگی (پۆپەر) (کۆمه لگه ی کراوه دوژمه نه وه کانی) تیزو تیۆریکی راسته وخۆی ئه وه له بواری هه زری سیاسیداو زۆریک له تیروانینه وه کانی خۆی له باره ی کۆمه لگه وه له و کتیه دا خسته ته پروو.

کێشه ی تویژینه وه

ئه م تویژینه وه له وه ده کۆلێته وه که ئایا (لیبرالیزم) چۆن ده پروانته بیرۆکه ی گورانی سیاسی؟ ئایا هه زری سیاسی (لیبرالیزم) به کشتی و دیدو تیروانیی (پۆپەر) به تابه تی، دژ یاخود له گه ل گورانی سیاسیدا؟ له هه ردوو دۆخه که دا، تویژینه وه که به لگه و ئارگيومینته کانیان پێشکه شه ده کات و گفتوگویان له سه ره ده کات.

گره مه ی تویژینه وه

تویژینه وه که گرهمه ی ئه وه ده کات، که (کارل پۆپەر) له گه ل به کارهینانی توندوتیژی له پرۆسه ی گورانی سیاسیدا نییه و پشتگیری ئه وه ده کات، که گورانکاریه کان له چوارچیمه داموده زگاکی ده ولته دا ییت، وه ک ئه وه ی (لیبرالیزم) په سه ندی ده کات. وانا (کارل پۆپەر) مه یلباری گورانکاری شۆرشیگری نییه و لێره وه ده کرایت بو تریت بۆچونه کانی تا ئاستیک موخافایه کارانه به له ئاست گورانکاری سیاسی خیرا،

پوخته :- (لیبرالیزم) ته نها یه ک تیروانیی له باره ی گورانی سیاسیه وه نییه، ده کرایت بو تریت (لیبرالیزم) کلاسیک) جه خت له سه ره ئازادی تاک ده کاته وه دو دژی ده ستیوه ردانی ده ولته له کاروباره تابه ته کانی تاک، له م روانگه یه وه جوله ی شۆرشیگری له دژی سیستمی سه ته مکاری که ئازادی تاکه کانی پێشیل ده کرد، به په سه ند ده زانی. به لام (لیبرالیزم) نوێ) سه ره رای سه ته ره بوونی بیرۆکه ی (ئازادی)، جه خت له خوشگوزهرانی و باشتکردنی دۆخی ژیاکی تاکه کان ده کاته وه، تاوه کۆ باشتر بتوانن له ئازادییه کان به هه ره مه ند بن، له م روه وه له گه ل ده ستیوه ردانی سنورداری ده ولته له بازاردا بۆ ئه وه مه به سه ته، هه رچی دیدگای (نیو لیبرالیزم) هه رانه وه به بۆ تیزه سه ره کیه کانی (لیبرالیزم) کلاسیک)، جه خت کردنه وه له سه ره ئازادییه کانی تاک و ده ستوره نه دانی ده ولت له کاروباره کانی تاک، له گه ل جیاوازی ئه وه ی ئه مان له باره ی گورانه وه زیاتر مه یلیکی کونسیرفاتانه یان هه به.

(کارل پۆپەر) وه کۆ بیرمه ندیکی هاوچه رخ و نوینه ری (لیبرالیزم) نوێ)، له گه ل گورانکاری په به ندیه له کۆمه لگا و میکانیزمی شۆرشیگری رهنده کاته وه و پنی وایه کۆمه لگه هه نکاو به هه نکاو گه شه ده کات و میکانیزمی توندوتیژی و شۆرشیگرانه هه ره شه به بۆ ئازادی تاکه کان و ده یته هۆی دروستبوونی سه ته مکاری و له ناو بردنی ئازادییه کان.

کلیه وشه کان:- گورانی سیاسی، لیبرالیزم، لیبرالیزم نوێ، کۆمه لگه ی داخراو، کۆمه لگه ی کراوه.

1. پێشه کی

ئه م تویژینه وه هه ولده دات له بابته ی گورانی سیاسی له هه زری سیاسی (لیبرالیزم) دا بکۆلێته وه، له گه ل سه رنجخسته سه ره دیدو تیروانینه وه کانی (کارل پۆپەر) وه ک یه کیکی له هه زرقانه دیاره کانی (لیبرالیزم).

دهگه‌یه‌نیت، که لیوئی چهمکی (نازادی) داکه‌وتوه (Sargent, Lyman, 2009, 140). له فره‌هه‌نگی ئوکسفوردی ئینگلیزیدا هاتوه که ووشه‌ی (لیبرالی) له زمانی ئینگلیزیدا بۆ ده‌رپینی مانای (تاکه‌ نازاده‌کان، خانه‌دانه‌کان) به‌کاره‌ینراوه، هه‌روه‌ها مانای (نازادبوون له‌ کۆت و به‌ندی ره‌فتار و گوشتار) ی به‌خشیه‌ (کیلائی، أمال، 2010، 19). به‌ هه‌مان شیه‌ ووشه‌ی (freedom) له‌ زمانی ئینگلیزیدا بۆ گوزارشتکردن له‌ مانای نازادی به‌کارده‌یت و به‌م شیه‌یه‌ش به‌ هاومانای (liberty) داده‌نریت. به‌لام هه‌ندێ که‌س جیاوازی له‌ نیوان ئهم دوو ووشه‌یه‌ ده‌کن و وا لیکه‌ده‌ده‌وه‌ که‌ مانای (liberty) نازادی ده‌ره‌که‌ له‌ کاتیکدا (freedom) مانای نازادی ناوه‌که‌، یاخود لیبه‌رقی مانای (نازادبوون له‌ - freedom from)، ده‌که‌یه‌نیت و فریده‌م مانای (نازادی بۆ - freedom for)، ده‌به‌خشیت (دوگین، ئه‌لیکساندر، 2017، 49). به‌لام سه‌رباری ئه‌وه‌ش له‌ زۆر سه‌رچاوه‌ ئینگلیزه‌که‌دا بۆ گوزارشتکردن له‌ مانای نازادی و له‌ باسی تایبه‌ت به‌ (لیبرالیزم) دا فریده‌م هاوشیه‌ی لیبه‌رقی به‌کارده‌هینریت و باسی جیاوازی نیوانیان نه‌وه‌کراوه‌.

(لیبرالیزم) وه‌کو رێزایه‌کی هه‌زی و وه‌کو ئایدۆلۆژیه‌که‌ هه‌لقولای بارودۆخه‌کی میژووویه‌ که‌ په‌یوه‌ندی به‌ رووخانی په‌یوه‌ندیه‌کانی ده‌ره‌که‌یه‌تی (فیودالیزم) و سه‌ره‌له‌دانای په‌یوه‌ندیه‌کانی بۆرژوازی و که‌شه‌ی کۆمه‌لگه‌ی سه‌رمایه‌داریه‌وه‌ هه‌یه‌ (دوگین، ئه‌لیکساندر، 51). ئهم هه‌ره‌ له‌ ژیر کاریه‌ری مرۆفکه‌رای رێنسانسدایه‌و تاکه‌گه‌رای وه‌کو جه‌وه‌ری (لیبرالیزم) له‌ روانینی نوێ بۆ مرۆف له‌ سه‌رده‌می رێنسانسدا هاتۆته‌ کایه‌وه‌. تاکه‌گه‌رای (لیبرالیزم) چه‌مکه‌یکه‌ بووناسانه‌و ئه‌خلاقیانه‌ی دیاریکراوی هه‌یه‌، به‌پێی ئه‌و مانایه‌ تاک له‌ پێشه‌وه‌ی کۆمه‌لگا، به‌ره‌ده‌یترو راسته‌قینه‌تر له‌وه‌، له‌ بواری ئه‌خلاقیه‌وه‌، تاک بایه‌خه‌یکه‌ سه‌روتر له‌ هه‌ر کۆرۆکۆمه‌ل یان سه‌ره‌جم کۆمه‌لگای هه‌یه‌، له‌ بواری فله‌سه‌فه‌یه‌وه‌، بوونی تاک له‌ پێشه‌وه‌ی سه‌ره‌له‌دانای کۆمه‌لگه‌ی سیاسیه‌وه‌یه‌ (فینست، ئه‌ندرو، 2007، 66).

توێه‌رانی بواری هه‌زو ئایدۆلۆژیای سیاسی بۆلێنه‌نده‌یه‌کیان بۆ هه‌زی (لیبرالیزم) به‌ گوێره‌ی روانه‌کی بیرمه‌نده‌ لیبراله‌کان کردوه‌، به‌گوێره‌ی ئهم بۆلێنه‌نده‌یه‌ هه‌زی (لیبرالیزم) به‌سه‌ر سێ قۆناغی سه‌ره‌کیدا دا به‌ش ده‌یت و له‌ هه‌ر قۆناغێکیدا گوزارشت له‌ روانه‌و دنیایه‌یه‌کی دیاریکراو ده‌کات. له‌ قۆناغی یه‌که‌مدا (لیبرالیزم) جه‌خت له‌سه‌ر نازادی تاکه‌که‌سی و سنوردارکردنی ده‌سه‌لاتی ده‌وله‌ت ده‌کاته‌وه‌و له‌ قۆناغی دووه‌مدا رووده‌کاته‌ گرنگیدان به‌ رۆلی ده‌وله‌ت له‌ که‌شه‌پێدانی ئابوری و کۆمه‌لایه‌تی و سنوردارکردنی نازادی تاکه‌که‌س و له‌ قۆناغی سێهه‌مدا جارێکتر ده‌که‌رێته‌وه‌ سه‌ر به‌ها سه‌ره‌تایه‌یه‌کانی (لیبرالیزم) له‌ جه‌ختکردنه‌وه‌ له‌سه‌ر نازادی تاک و رێکه‌گرتن له‌ ده‌ستیه‌ردانی ده‌وله‌ت. دوا ی سه‌ره‌له‌دانای بیروپرای نوێ لای بیرمه‌نده‌ نوێیه‌کانی (لیبرالیزم) سه‌باره‌ت به‌ رۆلی ده‌وله‌ت و سنوری نازادی و هه‌ینه‌وه‌که‌یه‌ی بیروپرای ده‌وله‌تی خۆشگوزه‌رانی و دادپه‌روه‌ری کۆمه‌لایه‌تی، هه‌زه‌ پێشه‌یه‌وه‌کان له‌ ژیر ناوی (لیبرالیزم کلاسیک)) ناوزه‌ده‌کران، که‌ هه‌ندیک ئهم شیه‌وه‌ی (لیبرالیزم) یان له‌ ژیر ناوێشانی (لیبرالیزم) ئابوری) ناساند (کیلائی، أمال، 23). لێره‌شه‌وه‌ هه‌زه‌ نوێیه‌کان له‌ ژیر ناوی (لیبرالیزم نوێ) یاخود (لیبرالیزم)ی خۆشگوزه‌رانی سه‌ریانیه‌له‌دا که‌ زیاتر جه‌خت له‌سه‌ر خۆشگوزه‌رانی و رۆلی ده‌وله‌ت ده‌کده‌وه‌ تا نازادی ته‌بسته‌راک (24). له‌ سه‌رده‌می هاوچه‌رخیشدا جارێکتر (لیبرالیزم) له‌ ژیر ناوی (نیولیبرالیزم) جه‌خت له‌سه‌ر به‌ها کۆمه‌لگه‌ی (لیبرالیزم کلاسیک) له‌ نازادی تاکه‌که‌سی و بازاری نازاد و که‌مکرده‌وه‌ی رۆلی ده‌وله‌ت له‌ ده‌ستیه‌ردانی ژیانی تاکه‌کان ده‌کده‌وه‌.

ئهم بۆچه‌یه‌ی ئه‌و ته‌بایه‌ له‌ گه‌ل ئه‌و گۆڕا ناکارایانه‌ی هاته‌و ئاراوه‌ له‌ هه‌زی لیبرالیزمدا، که‌ پێش ئه‌وه‌ی لیبرالیزم بیه‌ت به‌شینک له‌ ته‌زموونی حوکه‌رانی له‌ جیهانی رۆژئاوا دا مه‌یلیکی شۆرشگێڕانه‌ی هه‌بوو، به‌لام باشتەر گۆرا.

میتۆدی توێژینه‌وه

له‌ نویسی ئهم توێژینه‌وه‌دا پشت به‌ میتۆدی (ئیه‌ستقرا) به‌ستراوه‌، ئه‌مه‌ش له‌ میانه‌ی گفتوگۆکردنی به‌لگه‌و ئارگومینه‌ته‌کان، به‌مه‌به‌ستی که‌یه‌شتن به‌ ئه‌نجامگیری گشتی، پاساوی به‌کاره‌ینای ئهم میتۆده‌ بۆ ئه‌وه‌ ده‌که‌رێته‌وه‌ که‌ توێژینه‌وه‌که‌ هه‌ول ئه‌دات به‌ پشت به‌ستن به‌ کۆکردنه‌وه‌ی ئارگومینه‌ت و به‌لگه‌کان هه‌لکی گشتی ئه‌نجامگیری په‌سه‌ند بکات که‌ له‌سه‌ر به‌مه‌ی کۆمه‌لگه‌ی به‌لگه‌ی ئارگومینه‌ت بنیات به‌نریت که‌ ته‌بایه‌ له‌ گه‌ل به‌کاره‌ینانی میتۆدی (ئیه‌ستقرا) بۆ ئه‌و مه‌به‌سته‌.

باسی یه‌که‌م

گۆڕانی سیاسی له‌ هه‌زی (لیبرالیزم) دا

هه‌زی (لیبرالیزم) له‌ میژووی که‌شه‌کردنی مرۆفدا وه‌کو به‌ره‌ئه‌نجامیه‌کی سه‌رخه‌راکیش ده‌رده‌که‌وێت و کاریه‌ری له‌سه‌ر گۆڕینی دۆخی مرۆف له‌ درێژه‌ی میژوودا هه‌بووه‌. (لیبرالیزم) که‌ له‌ هه‌مبه‌ر کۆمه‌لگه‌و ده‌وله‌ت پشتگیری له‌ نازادیه‌کانی تاک ده‌کات، تاک مرۆف به‌ سه‌رچاوه‌ی ده‌سه‌لات له‌ قه‌له‌مه‌ده‌دات و له‌ ده‌وله‌ت و سه‌ره‌جم دامه‌زراوه‌ سیاسی و کۆمه‌لایه‌تیه‌که‌ی تر وه‌کو به‌ره‌مه‌یه‌کی عه‌قی مرۆی ده‌روانیت. لهم پێناوه‌شدا پارێزگاریکردن له‌ تاک به‌رامبه‌ر کۆمه‌لگه‌ به‌ ئه‌رکی سه‌رشانی هه‌ر سیستیه‌کی سیاسی له‌ قه‌له‌مه‌ده‌دات.

لهم باسه‌دا هه‌وله‌ده‌دین له‌ هه‌زی (لیبرالیزم) به‌ شیه‌یه‌کی گشتی ورد بیه‌نه‌وه‌و ئاراسته‌و ره‌هه‌نده‌ جیاوازه‌ هه‌ندیکجار دژ به‌ یه‌که‌کانی ده‌ستیه‌شان بکه‌ین، به‌ هه‌مان شیه‌و روانه‌کی (لیبرالیزم) به‌رامبه‌ر گۆڕانی سیاسی و رای بیرمه‌نده‌ لیبراله‌کان ده‌رباره‌ی گۆڕان شروقه‌ بکه‌ین. لهم پێناوه‌شدا باسه‌که‌ دا به‌ش ده‌کین بۆ دوو ته‌وه‌ر، له‌ ته‌وه‌ری یه‌که‌مدا باس له‌ سه‌ره‌تاکانی هه‌زی (لیبرالیزم) و (لیبرالیزمی کلاسیک) ده‌کین، له‌ ته‌وه‌ری دووه‌مدا قسه‌ له‌سه‌ر قۆناغی دواتری (لیبرالیزم) (لیبرالیزمی نوێ) و (نیولیبرالیزم) ده‌کین، رای هه‌زه‌ لیبراله‌کانیش له‌ هه‌ر قۆناغێکدا ده‌رباره‌ی گۆڕانی سیاسی ده‌خه‌ینه‌ روو، به‌م شیه‌یه‌:

ته‌وه‌ری یه‌که‌م

مانای چه‌مکی لیبرالیزم و لیبرالیزمی کلاسیک

یه‌که‌م/ چه‌مکی لیبرالیزم وه‌کو هه‌زیه‌کی سیاسی:

(لیبرالیزم) (Liberalism) به‌ شیه‌یه‌کی گشتی مانای نازادبخوازی و دۆکتره‌ینی تاکه‌گه‌رای ده‌که‌یه‌نیت، (لیبرالیزم) له‌ نازادی وه‌کو به‌هایه‌کی بالاده‌ست ده‌روانیت و پێ له‌سه‌ر نازادی تاکه‌که‌س داده‌گریت، جه‌وه‌ری سه‌ره‌کی (لیبرالیزم) به‌روابوونه‌ به‌ په‌سه‌نتی و له‌ پێشته‌ربوونی تاک له‌ کۆمه‌لگه‌ (Gaus, Gerald, 2000, 47). چه‌مکی (لیبرال) یان (لیبرالی) له‌ ووشه‌ی (Liberty) وه‌رگیراوه‌، که‌ ریشه‌که‌ی ده‌که‌رێته‌وه‌ بۆ ووشه‌ی (Liber) ی لاتینی که‌ مانای (نازاد) یان (مرۆفی نازاد)

دوهم / (لیبرالیزم کلاسیک):

قوانین یک‌هنگامی سهره‌لدانی هزری (لیبرالیزم) و سهره‌تای دهرکه‌وتی هم هزریه له میژووی شارستانیته‌تی رۆژئاوا، که بۆ کۆتایه‌کانی سهرده‌می دهره‌بایه‌تی و سهره‌تای سهرده‌می سهرمایه‌داری ده‌گه‌رینه‌وه. جه‌وه‌ری (لیبرالیزم) لهم قوناغه‌دا جیا‌کرده‌وه‌ی پانتایی ده‌ولت و کومه‌لگه‌و سنوردارکردنی ده‌سه‌لاتی ده‌ولتی له ههمبهر مافه‌کانی تاکه‌کەس له کومه‌لگه‌دا ده‌گه‌باند، (لیبرالیزم) لێره‌دا هه‌ولیک‌ی هزری بوو بۆ دیارکردنی پانتایی تایه‌تی (تاکه‌کەس، خیزانی) له به‌رامبهر ده‌سه‌لاتی ده‌ولتدا (دوگین، ئەلیکساندر، ۴۸). به ههمان شیوه، کورت‌کردنه‌وه‌ی رۆلی ده‌ولت بوو له پاراستنی ده‌سه‌لاتی یاسا و سیستمی ناوخۆ و پارێزگاری له خاوه‌نداریتی تایه‌تی و ئاسایشی ولات (فینسینت، ئەندرو، ۶۲).

هزرمه‌ندانی (لیبرالیزم کلاسیک) ههر ده‌ستی‌وه‌ردانیکی ده‌ولت‌یان له ژبانی تاکه‌کەسدا رته‌درکده‌وه‌و پیاوانبوو، که ده‌بێت مافی ده‌ولت بۆ ده‌ست‌خستنه‌ ناو ژبانی تایه‌تی و مه‌ده‌نی تاکه‌کان له رێگه‌ی کۆتی به‌هیزو دیار‌یکراوه‌و سنوردار بکری، ههر چه‌شنه‌ ده‌ستی‌وه‌ردانیکی ده‌ولت‌یشیان به‌ فاکته‌ری بیهیزکردنی تاک و ده‌ست‌دێژی بۆ سهر ئازادی تاکه‌کەس له قه‌له‌مه‌دا (فینسینت، ئەندرو، ۷۶). ئەم روانگه‌یه‌ی (لیبرالیزم) یش له‌سهر ئەو بنهما‌فلسه‌فه‌ی بونیادرا‌بوو که مرۆفه‌کان خاوه‌ن عه‌قل و عه‌قل‌یش دایه‌نکه‌ری ئازادی تاکه‌کەسه‌و تاکه‌کەش‌یش کاتێک ده‌توانی‌ت به‌گۆیره‌ی عه‌قل به‌و شیوه‌یه‌ی خۆی ده‌یه‌وێت ره‌فتار بکات که ئازادی هه‌بێت (به‌شیره، حسینی، میژووی پیری سیاسی سه‌ده‌ی یه‌سته‌م، ۲۰۰۹، ۱۱). به‌پێی ئەم پرده‌سپانه‌ش، ئازادی تاکه‌کەسی به ههمو‌و لایه‌نه‌کانیه‌وه به‌رژوه‌ندی راسته‌قینه‌ی تاک و کۆ داین ده‌کات و به‌کێکه‌ له پێدا‌ویسته‌یه‌کانی شه‌ره‌ف و که‌رامه‌تی مرۆف و هه‌کو بونه‌وه‌ریکی خاوه‌ن عه‌قل (به‌شیره، حسینی، ۱۲).

عه‌قله‌گه‌رای (لیبرالیزم) له بنهما‌دا دژه‌ کرده‌وه‌یه‌کی هزری بوو له ههمبهر زالبوونی روانگه‌ی ئایینی سه‌ده‌کانی ناوه‌راست، که له‌سهر بنهما‌ی هزری میتافیزیکی و لاهوتی دامه‌زرا‌بوو که سهر‌ه‌نجام ده‌ولتی ره‌های ئایینی هه‌ینا‌وه به‌ره‌م. (لیبرالیزم) له به‌رامبهر‌دا عه‌قلی تاک‌ی کرده‌ بنهما‌ی حه‌قیقه‌ت و هه‌ولیدا عه‌قل له ههر چه‌شنه‌ خه‌یاڵ و دوگمیک‌ی ئایینی دا‌ما‌لیت، مرۆف له ژیر هه‌ژموونی که‌نیه‌سه‌و پیاوانی ئایینی ده‌ره‌یه‌تی و عه‌قلی مرۆف بکاته‌ ریه‌ری راسته‌قینه‌ی ژبانی خۆی. (جۆن لۆک) له بواری هزری سیاسی و (ئادهم سمیس) له بواری هزری ئابوری دیارترین هزرمه‌ندانی ئەم سهرده‌مه‌ی (لیبرالیزم) بوون که کاریگه‌ری گه‌وره‌یان له‌سهر هزرمه‌ندانی دواتری (لیبرالیزم) به‌ده‌یه‌نا.

(جۆن لۆک - John Locke (1۶۳۲-۱۷۰۴)، به‌باوکی تاکه‌گه‌رای (لیبرالیزم) داده‌نرت و بیروبو‌چوونه‌وه‌کانی کاریگه‌ری قوولی له‌سهر ههمو‌و ئەو هزرمه‌نده‌نه‌ دروست‌کرد که له دوا‌ی ئەو بوونه‌ میراتگری (لیبرالیزم) (توشار، جان، الجزء الثاني، ۵۰۷، ۲۰۱۰). (جۆن لۆک) و پێش‌ئه‌ویش (تۆماس هۆبز) جه‌خت له‌سهر بونیادی ده‌ست‌کرده‌نی ده‌ولت ده‌کهنه‌وه‌و کومه‌لگه‌ی سیاسی ریک‌خرا‌و به به‌ره‌مه‌ی عه‌قلی تاک و وینا ده‌کهن، هه‌ردووکیان له ههمان مه‌یلی تاکه‌گه‌رای و سودگه‌رای و گرنگ‌ی دان به ئاسایش و ناشتی تاکه‌وه‌ ده‌رده‌چن (توشار، جان، ۴۴۳). لای هه‌ردووکیان ده‌ولت به‌ره‌مه‌ی گرینه‌ستیکی کومه‌لایه‌تیه‌ که له عه‌قلی تاکه‌کەسه‌وه سهر‌چاوه‌ ده‌گریت و له‌سهر بنهما‌ی کۆبونه‌وه‌ی تاکه‌ ئازاده‌کان داده‌مه‌زرت (به‌شیره، حسینی، لیبرالیزم و کۆنسێرفاتیزم، ۱۷).

به‌ بروای (جۆن لۆک) مرۆف بوونه‌وه‌ریکی عاقل و ئافره‌نه‌ره‌و به‌دوا‌ی خوشگوزه‌رانی‌دا ده‌گه‌ریت که ههمان ئامانجی عه‌قله، به‌کاره‌ینانی عه‌قل‌یش لای مرۆف

وه‌کو ئامرازیک‌ی به‌ده‌یه‌ینانی خوشگوزه‌رانی پتووستی به ئازادیه، لێره‌شه‌وه ئازادی له هزری (جۆن لۆک) دا ده‌بێت ئامانجی یه‌که‌می مرۆف له ژبانی (توشار، جان، الجزء الثاني، ۵۰۹). سهر‌جه‌م به‌هاکانی تری وه‌کو یه‌کسانی، خاوه‌نداریتی تایه‌ت، داده‌روه‌ری و مافی دۆزینه‌وه‌ی به‌خته‌وه‌ری تاکه‌کەسی و شتی تری لهم چه‌شنه‌ له ئازادیه‌وه سهر‌چاوه‌ ده‌گرن (پۆلادی، که‌مال، ۲۰۱۹، ۱۱۷). خاوه‌نداریتی تایه‌ت به یه‌کێک له که‌ره‌سته‌ به‌ره‌تیه‌کانی پاراستن و درێژه‌یه‌دانی ئازادی مرۆف داده‌نرت و به سهر‌چاوه‌یه‌کی ربه‌سی سهر‌به‌خۆی تاک به‌رامبهر ده‌سه‌لاتی ده‌ولت له قه‌له‌مه‌ددریت (به‌شیره/ حسینی، دیوگراسی بۆ ههمان، ۱۳). یه‌کسانی و داده‌روه‌ریش به ههمان شیوه دوو ئامرازیک‌ی دایه‌نکردنی ئازادین و ئاکریت به ناوی به‌ده‌یه‌ینانی یه‌کسانی یاخود گه‌یشتن به داده‌روه‌ری، ئازادی به‌ره‌تسک بکریته‌وه یاخود له‌ناو بریت (به‌شیره، حسینی، دیوگراسی بۆ ههمان، ۱۱).

بهم شیوه‌یه ئازادی تاکه‌کەس له (لیبرالیزم کلاسیک) دا گرنگ‌ترین و ربه‌سه‌ترین به‌های مرۆفه‌و سهر‌جه‌م به‌هاکانی تر له یه‌کسانی و داده‌روه‌ری ده‌چه‌ خزمه‌ت به‌ده‌یه‌ینانی ئەم ئازادیه‌و ئاکریت ده‌ولت به ناوی یه‌کسانی و داده‌روه‌ریه‌وه ئازادی سنوردار بکات. خاوه‌نداریتی تایه‌تیش وه‌کو مافیکی گرنگ و بایه‌خداری مرۆف له هزری (لیبرالیزم کلاسیک) دا له خزمه‌تی ئازادیدا ده‌بێت و زامنی مانه‌وه‌و پاراستنی ئازادی مرۆف له کومه‌لگه‌ ده‌کات. بهم شیوه‌یه‌ش ئازادی سیاسی جه‌وه‌ری تێروانی (لیبرالیزم کلاسیک) پیک‌دینیت و ئازادی مرۆف بۆ گه‌ران به‌دوا‌ی به‌خته‌وه‌ریدا به ریه‌ری عه‌قل کۆکی هزری (لیبرالیزم) به‌رجه‌سته‌ ده‌کات.

لای ئابویرانی ئینگیزی (ئادهم سمیس - Adam Smith (1۷۲۳-۱۷۹۰) مانای (لیبرالیزم) زیاتر له ئازادی ئابویریدا به‌رجه‌سته‌ ده‌بێت تاوه‌کو ئازادی سیاسی. (سمیس) بانگه‌شه‌ی ئازادی بازرگانی ده‌کات و ده‌لێت "گه‌شه‌و خوشگوزه‌رانی ئابوری به ربه‌خساندن ئازادیه‌کی ته‌وا‌و بۆ ههر تاکیک‌ی کومه‌لگه‌ له مامه‌له‌ ئابویریه‌کانیان به‌ده‌دیت"، لهم روه‌شه‌وه سیستمی ئابوری نمونه‌ی لای (سمیس) بریتیه‌ له بازاری ئازاد (Cahoone, Lawrence, 2014, 53).

رۆلی ده‌ولت‌یش به‌ گۆیره‌ی ئەم تێروانه‌یه‌ چ لای (جۆن لۆک) و چ لای (ئادهم سمیس) خۆی له پاراستنی ئازادیه‌کانی مرۆف و پارێزگاریکردن له‌و مافانه‌ ده‌یه‌یتیه‌وه که مرۆفه‌کان به سروشتی خۆیان خاوه‌ن‌ینی و که‌س بۆی نیه‌ لێیان زه‌وت بکات (Cahoone, Lawrence, 37). واته‌ ئه‌رکی ده‌ولت ته‌نها پارێزگاری کردنه‌ له ئازادی تاکه‌کان و به‌ده‌ر له‌وه‌ بۆی نیه‌ ده‌ست له ژبانی کومه‌لگه‌ وه‌ریدات. ههر لهم روانگه‌یه‌شه‌وه هزرمه‌ندی ئەمریکی (تۆماس جیفرسۆن) ده‌ولت به هه‌ره‌شه‌یه‌کی به‌رده‌وام بۆ سهر کومه‌لگه‌ داده‌نیت و پیاویه‌ که ماف و ئازادیه‌کانی مرۆف که له یاسای سروشتیه‌وه سهر‌چاوه‌ی گرتوه، به به‌رده‌وامی له لایه‌ن ده‌وله‌ته‌وه دوو‌چاری زه‌وت‌کردن ده‌بن (توشار، جان، 603).

ههر لهم میانه‌یه‌دا (لیبرالیزم کلاسیک) ئەو مافه‌ ده‌داته خه‌لک که به‌ گۆر ده‌سه‌لاتیک‌دا پهنه‌وه‌و شوێش دژی به‌ریا بکهن ئەگه‌ر له پاراستنی ئازادی شکستی هه‌ینا یاخود خۆی ده‌ست‌وه‌ردانی له مافی خاوه‌نداریتی و ئازادی تاکه‌کاندا کرد. (تۆماس جیفرسۆن) به‌ریاکردنی شوێش دژی ده‌ولت ئەگه‌ر نه‌یتوانی به‌رگری له ماف و ئازادی تاکه‌کان بکات، پاساو ده‌دات (توشار، جان، ۶۰۱). (جۆن لۆک) یش به ههمان شیوه شوێش‌کردن له دژی ده‌سه‌لاتیک که پێش‌ییلی مافه‌ سروشتیه‌کانی تاکه‌کان بکات یاخود نه‌توانیت پارێزگاری له مافی خاوه‌نداریتی بکات و ئازادی پاریزیت، به‌ روه‌ا ده‌زانیت (توشار، جان، ۵۱۰).

قەلەمدا (Cahoone, Lawrence, 97). (جۆن ستیوارت میل) یش سەپاندنی کۆت و بەندى بەسەر کەدەوکانى تاکەکەسدا لە پێناوی پاراستنى شکۆ و پێزى مرۆف بە پیتوست دەزانی، لەم پێناوەشدا ئازادی رەهای رەتەدەکرەو و یاساى بۆ دەستبەردانى دەولەت لە ژيانى ئابورى لە پێناوی کەمکردنەوی کارىگەرى نایەکسانى کۆمەلایەتەکان و خۆشترکردنى ژيانى خەلکدا دەهینایەو (ستىوارت میل، جون، 1996).

چەمكى سوودگەرانى لاى (میل) تەنها لە گەران بەدواى چێژدا کۆرت نەدەبوو، بەلکو زیاتر لە رینگەگرتن لە کۆست و ناپەهەتی و کەمکردنەوی ئازاردا بەرجەستە دەبوو (ستىوارت میل، جون، ۵۰)، بە هەمان شێوەش مانای چێژ تەنها لە چێژە جەستەییەکاندا کۆرت نەدەبوو، بەلکو بە برۆی ئەو چێژە عەقلى و ئەخلاقیەکان بەرزتر و پڕۆزترن (ستىوارت میل، جون، ۴۵).

بە برۆی (میل) تاکەکەس بونەوهرىكى کۆمەلایەتیەو لە پێشکەوتن و گۆرانى هەمیشەیدایەو لە پێناوی بەدیهێنانى ئەم پێشکەوتن و گۆرانەشدا، بە ناچارى پیتوستى بە ئەویترە (تۆدارد، کاترین، ۲۰۱۸، ۱۶)، لێرەشەو دەستبەردانى دەولەت لە پێناوی هاوکارىکردنى پەراوێزخراوان و سنووردارکردنى مافى خواوەندارىتی تايهت بە گۆیرەى دیسیپلین و یاسایى دیاریکراو لە هزرى (میل) دا سەرەلەدات، هەر ئەم دەستبەردانەشە کە بە گۆیرەى میل دەرفەت بۆ بەدیهێنانى زۆرتى رێزى ئازادی تاکەکەس دەرخسینیت (ابراهیم، موسی، 2011، 175).

(میل) برۆی بە دەستبەردانى مرۆف لە ژيانى سیاسى لە پێناوی بەدیهێنانى ژيانىکى باشتەدا هەبوو، هەرەو کە دەلێت: "بە کۆرتى دەکۆرت بەسەر سەرچەم سەرچاوە گەورەکانى ئەشکەنجەو ئازارى مرۆییدا زالبین یاخود بەسەر زۆریەیاندا زالبین، ئەمەش بە هەولێ مرۆی و بە تواناو ویستى مرۆف بەدیدهت" (ستىوارت میل، جون، ۵۳).

بەم شێوەیە هزرى نوێ (لیبرالیزم) زیاتر بەلای دەستبەردانى دەولەت و داینبەردنى خۆشگۆزەرانى بۆ خەلک و دەسەلاتى یاسا سنووردارکردنى ئازادی تاکەکەس لە پێناوی بەرژەوهرى گشتى دەشکێتەو، کە هەر ئەم بەهانیەبوون دواتر دیموکراسیان پایەدار کردو هزرى (لیبرالیزم)یان بە هزرى دیموکراسیەو گرێداو روانگەى لیبرال دیموکراسیان هینایەکایەو.

دواترىش (توماس هیل گرین _ ۱۸۸۲-۱۸۳۶) (Tomas Hill Green) پەرەیدا بە ئایدیایى (میل) و لەویش سەختگیرتر سەرکۆنەى سستەمى (ئازادی گرێهەستى کۆمەلایەتی) کرد، بە برۆی (گرین) مانای ئازادی تەنها رینگرتن لە دەستبەردانى دەولەت لە ژيانى تاکدا نیە (ئازادی نەرتی)، بەلکو مانای ئازادی توانایى مرۆفە بۆ چێژەرگرتن لە شتیىک یاخود بەدیهێنانى ئامانجىک کە خۆى بەلایەو گرنگە (ئازادی نەرتی). لێرەشەو رۆلى چارەنوسەسازانەى دەولەت لە ژيانى تاکەکاندا لاى گرین دەردەکەوێت کە خۆى لە رەخساندى دەرفەت لە بەردەم تاکەکان لە پێناوی بیهینى رۆلێکى گونجاو لە ژيانى کۆمەلایەتیدا دەبیهنەو (ابراهیم، موسی، 176). بە برۆی (گرین) مافى دەولەتە کە یاسا رێنمایەکان لە بوارەکانى فێرکردن و تەندروستى گشتى و مولکایەتی تايهت و یاسای کار لە پێناوی کەمکردنەوی کارىگەریە نەرتیەکانى ئازادی تاکەکەس دایبێت، هەرەو کە چۆن پێیابوو بازارىش دامەزرادەوێکى کۆمەلایەتیەو پیتوستە وەکو هەر دامەزرادەوێکى تر لە لایەن دەولەتەو کۆنترۆل بکۆرت و لە بەرزەوهرى گشتى بخرێتەگەر (تۆدارد، کاترین، ۲۴).

بە گشتى (گرین) وەکو هزرمەندىکى دیارى (لیبرالیزمى نوێ)، وا دادەنێت کە سروسى مرۆی بەشێوەیەکی بنەرقى کۆمەلایەتیەو بەشدارىکردن لە ژيانى کۆمەلایەتیدا بالاترین وێنەى گەشەى کەسیتیه، خەلک ملکەچى بەرزەوهرى گشتى دەبن، ئەمەش ووشیارى هاوێشە بە ئامانجىکى هاوێش، بەلام سیاسەت رێکخستىکە لە پێناوی

بەم پێنەش هزرە لیبرالەکان لە سەدەکانى حەفدەو هەژدە شۆرشىکى تیۆریان بەرپاکردو بیرۆکەى سنووردارکردنى دەسەلاتیان لە چوارچێوەى یاساداو هزرى دەستکردبوونى دەولەتتای هینایەکایەو، لەو دوو سەدەیدا هزرە لیبرالەکان سەرچاوەى سەرەکی ئەو شۆرش و ریفۆرمانە بوون کە لە ئەوروپادا رویاندا (بەشیرە، حسینی، مێژووى پیرى سیاسى سەدەى یەستەم، ۱۹). (لیبرالیزم) لەم ماوەیدا بۆ لەناوبردى لەمپەرە نەرتیەکان و باوەرگەلى کەنەسەى بانگەشەى بۆ ئایدۆلۆجى خۆى دەکرد، بەم پێنەش شۆرشگەلىک لە ولاتە پێشەسازىەکان سەریانەلدا، کە گرنگترىیان شۆرشەکانى ئینگلتەرە (۱۶۶۰-۱۶۴۲) و شۆرشى ئەمریکا (۱۷۷۶) و شۆرشى فەرەنسا (۱۷۸۹) بوون (سەلاحى، مەلەک یەحیا، ۱۵). باسەکانى (جۆن لۆک) یش لە زۆریەى نوسراوەکانیدا زیاتر پاساوهینانەو بوو بۆ شۆرشى (۱۶۸۸) ی ئینگلیزى (Cahoone, Lawrence, 32).

هەر لەم چوارچێوەیدا روانگەى (لیبرالیزمى کلاسیک) بۆ گۆرانى سیاسى خۆى لە بەگراچوونەوێ دەسەلاتى سستەمکارو بەرپاکردنى شۆرشى خەلکدا دەبیهنەو، بە ئامانجى بەدیهێنانى سیستىکى سیاسى کە لەسەر بنەمای ئازادی و مافى خواوەندارىتی دامەزرایت. بە گۆیرەى ئەمەش گۆرانى سیاسى لاى (لیبرالیزمى کلاسیک) گۆرانىکە لە خوارەو لە لایەن خەلکەو سەرەلەدات و لە پێناوی پاراستنى ماف و ئازادی تاکەکاندا پەنا بۆ شۆرش دەبات، ئامانجى گۆرانیش گۆرینى سیستى سستەمکار و هینانەوێکەى سیستىکە کە ئازادی تاکەکەس پایەدار بکات و مافى خواوەندارىتی تاکەکان بپارێزێت، بەم پێنەش گۆرانى گۆرانىکى ریشەى دەبێت روخاندنى سیستى کۆن و دامەزراندنى سیستىکى سیاسى نوێ کە لەسەر بنەمای ئازادی تاک دامەزرایت، دەکاتە ئامانج.

ئەم روانگەى (لیبرالیزمى کلاسیک)، بە بەردەوامى لەسەر هەمان تەوهر نەمایەو، بەلکو لە قوتانغى دواتریدا گۆرانى بەسەردا هات و روانگەو ئاراستەى جیاوازو هەندىکجار دژبەیک هاتەوێکایەو. هزرى ئازادی رەهای تاکەکەس و بیرۆکەى دەولەتى پارێزەر لەسەر دەستى هزرمەندانى هاوشتیەو (جیزمى بێنتام و جۆن ستیوارت میل) رەختەى لێگراو هزرى لیبرالیزم تیکەل بە چەمكى دیموکراسى کراو چەمكى لیبرال دیموکراسى و بیرۆکەى دەولەتى خۆشگۆزەرانى لە ژیر ناوینشانى (لیبرالیزمى نوێ) هاتەکایەو، دواترىش جارێکتر بیرۆکەى دەولەتى پارێزەر و ئابورى بازارى ئازاد لە ژیر ناوینشانى (نیولیبرالیزم) جەختى لەسەر بەهاکۆنەوێکەى (لیبرالیزمى کلاسیک) دەکەدەو.

تەوهرى دووهم

هزرى (لیبرالیزم) لە ئیوان (لیبرالیزمى نوێ) و (نیولیبرالیزم):

یەكەم/ لیبرالیزمى نوێ (New Liberalism):

بە پێچەوانەى (لیبرالیزمى کلاسیک) کە زیاتر جەختى لەسەر ئازادی تاکەکەس دەکەدەو یەكسانى و دادپەروەرى بە هەر شەیک لەسەر ئازادی دادەنا، (لیبرالیزمى نوێ) لەگەل هزرەکانى قوتابخانەى (سوودگەرانى) و بە تايهتی هزرەکانى (جیزمى بێنتام - Jeremy Bentham) (۱۷۴۸-۱۸۳۲) و (جۆن ستیوارت میل - John Stuart Mill) (۱۸۰۶-۱۸۳۷)، لە برى ئازادی پێى لەسەر خوشى و شادى بۆ زۆریەى خەلک دادەگرت (توشار، جان، ۷۰۷). (جیزمى بێنتام) بیرۆکەى گرێهەستى کۆمەلایەتی وەکو خەیاڵىک سەبارەت بە مافە سروسىتیهکانى تاک پەتکردەو بەدیهێنانى خوشى و شادى بۆ زۆریەى خەلک بە تاکە پاساوى هەر رێکخراویکى سیاسى لە

ئاراسته بکن و ئامانجیان پێ نیشاندن، وانا هۆی خێرو خێو و پەرزەماندە خەلک بن" (بەشیرە، حسینی، دیموکراسی بۆ هەمووان، ۱۵).

گرنگی ئەم روانە پراگاتیستیکەش لەوەدا بوو کە خەلکی لە پابەندبوون بە بیرو نەڕیتی دایەزراو وەک سەرچاوەی راستیکان رزگار دەکات و بەکارهێنانی هەر جۆرە گۆرانکاری و داھێنانیک کە بە قازانجی ژیا ئی مەرۆف پیت پاساو دەدات. بەم مانایە (پراگاتیزم) فەلسەفەی ئەزموون و پێغۆمی بەردەوام و رزگاری لە راپۆردوو نەڕیتی کۆنەو لەم رۆوە رۆبەرووی پەهاگەرا ئی دەبێتەو (بەشیرە، حسینی، دیموکراسی بۆ هەمووان، ۱۵). (ولیا جەیس) پارێزگاری لە (لیبرال- دیموکراسی) دەکات بەو پێیە ئی لە مێنەیدا، راستیکان بەردەوام دەکۆرین و مەرۆف لە پانتایی ئازادیدا دەژیت و پێنە ئی هیچ راستیکە ئی نەگۆر نایێت. بە بروای (جۆن دیوی) یش سەروشتی مەرۆف نەگۆر پتەو ئی، بەلکو بەردەوام لە گۆراندا ئی، مەرۆف بەردەوام لە حا ئی گۆران و سەرکەوتندا ئی روی لە ئامانجیکە کە پێناسە ناکرێت (بەشیرە، حسینی، دیموکراسی بۆ هەمووان، ۵۸). (دیوی) بە توندی رەخنە ئی (لیبرالیزمی کلاسیک) دەگرت و بەناو ئی بەرپر ساری ئی کۆمەڵایەتیەو رۆانگە ئی تاکگەرا ئی ئەتۆمی - کە لە رۆانگە ئی مادیا ئی پتەو دەپروانیە تاکەکەس - رەتدەکردەو (تۆدار، کاترین، ۲۸).

بەم شێو ئی ئەگەر (لیبرالیزمی کلاسیک) بایەخی ئی زۆر تاییە ئی بە پاراستنی تاکەکان دژ بە دەستوەردا ئی دەو ئی دایێت، ئەوا لە بەرامبەردا (لیبرالیزمی نو ئی) جەخت لەسەر دەستوەردا ئی دەو ئی بە ئامانجی بەدییانی بەرژەو ئی گشتی دەکاتەو. دەو ئی لە فەوارە ئی مەتر سیدارەو لەسەر تاکەکەس بوو بە هیزو توانا ئی چاکەو بەدییانی خۆشگوزەرا ئی بوو ئەرکی لە پێشینی دەو ئی (تۆدار، کاترین، ۴۱). (لیبرالیزمی نو ئی) داوا لە دەو ئی دەکات دەست لە ئابوری وەردا ئی تاوێک زیدەرەو ئی نەڕیتی سەرمایەو بازار جەو بکات، چیت ئەرکی دەو ئی لە پاراستنی تاکەکان و رێگرتن لە پێشیلکردنی مافەکاندا کورت نایتەو وەکو ئەو ئی (لیبرالیزمی کلاسیک) بانگەشە ئی بۆ دەکرت، بەلکو ئەرکە ئی بۆتە بەدییانی بەختەو ئی تاکەکان لە رێگە ئی کاری بەهێزکردنی سەقامگیری ئابوری و دیسپلینکردنی بازارەو (تۆدار، کاترین، ۴۱).

بەم شێو ئی وەکو جۆن (لۆک) بنەمایە ئی فەلسەفە ئی بۆ هەلگیرسانی (شۆرشی ئینگلیزی) سا ئی (۱۶۸۸) وەکو پاساو ئی بۆ شۆرش بەسەر فەرمانرەوایی رەھا دا، هینایەکیەو (میل) یش هات تاوێک پاساوی رۆانگە ئی ریفۆرخوازی بینیتەو بنەمایە ئی تیۆری بۆ دا بێت (ابراھیم، موسی، ۱۷۵). جەختکردنەو لەسەر گۆرا ئی دیموکراسی و پەناردنەو بەر سندوقە ئی دەنگدان و مافی هەلئاردن بۆ هەموو کەسیک گرنگترین پەرەسپەکانی (لیبرالیزمی نو ئی) بوون کە لە مێنەیدا گۆرا ئی سیاسی لە چوارچێوە ئی ریفۆرم و هەلئاردندا بە شێو ئی ئاشتیانە، بەرجەستە دەبوو (الجیالی، صقر، ۲۰۱۴، ۱۱۴).

بە گشتی (لیبرالە نو ئیەکان) هەروەکو لە رۆانگە ئی هەرمەندە پراگاتیستەکاندا دەرەکەوت، پاساویان بۆ رێژمی بوونی هەزو ئایدیاکان دەهینایەو دەو ئی هەر چەشنە بیرو بۆجوو ئی رەھاو دۆگایی بوون کە بیرو کە شۆرشکێرەکان پاساوی پێنەهینایەو. لای ئەمان خزمەتکردنی کۆمەلگە ئامانجی سەرکەو هەزەکان بە گۆرە ئی بارو دۆخەکان گۆرا ئیان بەسەردا دیت و راستی ئی و شیاو بوو نیشیان پشت بە بەدییانی ئەم ئامانجە دەبەستیت. لێرەشەو ئەم بۆجوو ئی پاساوی بۆ هەزری ریفۆرخوازی و هەلئاردن بۆ چاککردنی بارو دۆخەکان دەهینایەو، ئەو کە گۆرینی سیستی سیاسی و رۆو خاندنی دەسەلاتە ستمکارەکان وەکو ئەو ئی (لیبرالیزمی کلاسیک) پاساوی بۆ دەهینایەو.

دروستکردنی مەرجه کۆمەڵایەتیەکان کە وا دەکات گەشە ئی ئەخلاق شیاو بێت. ئازادی لای (گرین) ئەرینی، بریتیە لە توانا ئی لەسەر کردار ئەو کە توانا ئی لەسەر سامان، پشتگیری دەستوەردا ئی دەو ئی دەکات بە ئامانجی زامکردنی پەرورە ئی نیشتا ئی و تەندروستی گشتی، هەروەھا داوا ئی ئەو دەکات دەو ئی هانی سەندیکو هاریکاریەکان و کۆمەڵە زامکاریەکان بادت (توشار، جان، ۸۷۷).

(لێونارد ت. هۆباز - Leonard T. Hobhouse) (۱۸۶۴-۱۹۲۹) یش بە هەمان شێو وەکو هەرمەندی ئی (لیبرالیزمی نو ئی)، رەخنە لە (لیبرالیزمی ئابوری دەگری ئی و هەو ئی نێک کردنەو ئی (لیبرالیزم) لە سۆشیا لیزم دەداو لە مێنە ئی سەرلەنو ئی رافە کردنەو ئی ئازادەو بەرەو لەخۆکرتنی دەو ئی خۆشگوزەرا ئی دیموکراسی دەروا ئی (Gaus, Gerald, 49). (هۆباز) بەرگری لەو رۆلە ئی دەو ئی دەکات کە ژیا ئی کۆمەڵایەتی ریکەخات، پشتیوا ئی لەو ئایدیا ئی دەکات کە دە ئی "ریفۆرمە کۆمەڵایەتیەکان لەگەل ریزو پەلو پایە ئی تاکەکە سیدا دەکو ئین" (تۆدار، کاترین، ۲۵). ئازادی لای (هۆباز) بە هەمان شێو ئی بیرمەندا ئی تری (لیبرالیزمی نو ئی)، لە مێنە ئی ژیا ئی بە کۆمەلدا دەرەکەو ئی ئەو کە ژیا ئی تاکەکەس، هەروەکو دە ئی: (ئازادی نایبە مافیک لە مافەکانی تاکەکەس، تەنیا ئەو کاتە نە ئی کە پەو ئی بێت بە کۆمەلگەو) (تۆدار، کاترین، ۳۵).

بەم شێو ئی (لیبرالیزمی نو ئی) لە هەزری (گرین) و (هۆباز) یشدا بە هەمان شێو ئی (میل) بەرەو سەندارکردنی ئازادی تاکەکەس لە پێناو بەرژەو ئی گشتی و رۆ ئی دەو ئی و یاسا لە بەدییانی خۆشگوزەرا ئی خەلک وەرچەرخا. لێرەدا ئایدیا ئی دەو ئی خۆشگوزەرا ئی هاتەکا ئی کە جەختی لەسەر ئەرکی دەو ئی لە بەدییانی خۆشی و شادی بۆ خەلک دەکردەو، ئەم هەزە لای ئابوریا ئی ئینگلیزی (جۆن مینارد کینز - John Maynard Keynes) (۱۸۸۳-۱۹۴۶)، بە تەواو ئی پایەدار بوو.

(کینز)، لە کتێبەکیدا (تیۆریا ئی گشتی دەربارە ئی بەکارهینان و قازانج و دراو) کە لە سا ئی (۱۹۳۶) دا نوو ئی پێش هەموو شتیک دژی بیکاری بوو، بە بروای ئەو سیاسە ئی (لیبرالیزمی کلاسیک) هۆکاری سەرلەندا ئی بوو (توشار، جان، الجزء الثالث، ۱۰۶۵). (کینز) لەم کتێبیدا ئامارە ئی بۆ ئەو دەکرت کە (لیبرالیزمی سەدە ئی نو ئی) لە جیانی هاوچەرخدا قبو لکراو ئی، هەو ئی دەدا ئامرازگە لیک بۆ جێبەجێکردنی سیاسە ئی (سەقامگیری کۆمەڵایەتی و دادپەرورە ئی کۆمەڵایەتی) بدۆزیتەو سەرەنجامیش سیاسە ئی ئابوری هینایەکیەو کە بە (ئابوری کینزی) ناسرا (توشار، جان، الجزء الثالث، ۱۰۶۶). (ئابوری کینزی) لە سیبەکانی سەدە ئی راپۆردوودا جەختی جۆراو جۆر بوو سەبارە ئی بە کۆنترۆ ئی زیاتری سەرپرشتی دەو ئی لەسەر سیستی بازار لە پێناو کەمکردنەو ئی هەژاری و بیکاری، کە هەر ئەمەش لە داویدا بوو کاکلە ئی پەرەسپە ئی (لیبرالیزمی نو ئی) (فینسینت، ئەندرو، ۹۴).

هەرمەندە (پراگاتیست) کانیش لە ئەمریکا بە هەمان شێو جەختیان لەسەر رۆ ئی دەو ئی لە ژیا ئی کۆمەڵایەتییدا دەکردەو، پراگاتیستەکان بروایان وایو کە مانا و راستی ئی رۆودا وەکان دە ئی لە قازانج و ئامانجی ئەواندا بدۆزیتەو ئەو کە بیرو هەزە پێشترەکاندا (بەشیرە، حسینی، دیموکراسی بۆ هەمووان، ۱۴). بەناو بانگرتین بیرمەندا ئی پراگاتیست (چارلز پیرس - Charles Sanders Peirce) (۱۸۳۹-۱۹۱۴)، (ویلیام جەیس - William James) (۱۸۴۲-۱۹۱۰)، (جۆن دیوی - John Dewey) (۱۸۵۹-۱۹۵۲)، سەرەرا ئی جیاوازی تێروا ئیان لە هەند ئی بوارد، بەلام هەموویان لەو بۆجوو ئی هاورا بوون کە "راستی ئی هەزەکان لە گەیا ئی سوودو قازانج بە خەلک دەرەکەو ئی. هەزەکان کاتیک وە راست دەگەرن کە ژیا ئی خەلک

فهرامه‌مده‌کات، نهمه‌ش له‌سەر ئەو برۆایه‌ی که بوار بۆ به‌راورد کردن له نیوان چهند جینگره‌وه‌وه‌ه‌لیکی به‌رده‌ستدا ده‌رخسینیت (منصور، أشرف، 175). به‌م پێه‌ ه‌زری (نیولیبرالیزم) له‌ رێگه‌ی به‌رگری کردن له‌ به‌های (ئازادی تاکه‌که‌س) و سه‌روه‌ری (بازاری ئازاد) و (سنوردارکردنی ده‌سه‌لاتی ده‌وله‌ت)، به‌ره‌به‌رچی به‌رۆکه‌ی ده‌وله‌تی خوشگوزهرانی (لیبرالیزم نوێ) ی سه‌ده‌ی تۆزده‌ی دایه‌وه‌وه‌ه‌ولیدا جارێکتر په‌رهنسییه‌کانی (لیبرالیزم کلاسیک) زهن‌دوو بکاته‌وه‌ به‌ تابه‌تی له‌ روانگه‌ ئابوریه‌که‌یدا، که خۆی له‌ به‌رۆکه‌ی بازاری ئازادو لابردنی کۆته‌کانی سه‌ر کارکردنی تاکه‌که‌س ده‌بینه‌وه‌.

کارێگه‌ری ه‌زره‌ نیولیبراله‌کان به‌ تابه‌تی له‌ هه‌شتاکانی سه‌ده‌ی راپورودا زۆر به‌رچاو بوو، وه‌ گرن‌گترین ه‌زرمه‌ندانیشی جگه‌ له‌ (فریدریک فون ه‌ایک) بریتیبوون له‌ (میل‌تون فریدمان - Milton Friedman) (1912-2006)، (رۆبه‌رت تۆزیک - Robert Nozick) (1928-2002) (مارشال، جوردون، 1238). (نیولیبرالیزم) ی (ه‌ایک) و فریدمان و تۆزیک، هه‌موویان له‌سه‌ر ئەوه‌ کۆک بوون که سه‌ره‌زنه‌نشتی زنده‌په‌وه‌کان و پشینیوه‌کان و شکسته‌کانی ده‌وله‌تی خوشگوزهرانی کۆمه‌له‌یه‌تی له‌سه‌ر ئاستی کۆمه‌له‌یه‌تی و ئابوری بکه‌ن، له‌ رێگه‌ی گه‌رانه‌وه‌ بۆ رێبازی شیکاری کلاسیکی تاکه‌که‌سی (تۆدار، کاترین، 47). (تۆزیک) به‌لگه‌ی ده‌هینایه‌وه‌ که یه‌کیک له‌ سه‌ره‌کترین خرایه‌یه‌کانی سوودگه‌رای ئەوه‌یه‌ که کۆششی ئەو بۆ سوودو به‌هره‌یه‌وه‌ ه‌ۆکاره‌ بۆ رووخان و له‌ به‌یبردنی تاکه‌کان و ئازادی تاک (فینسینت، ئەندرو، 72). (ه‌ایک) یش به‌ تیۆرسینی دژه‌ تیۆریای (کینزی) به‌ناویانگ بوو، له‌ یه‌که‌م کتیبیدا (تیۆری رهنه‌و رۆلی بازگانی) رهنه‌وی له‌ کتیبی (گه‌ران به‌ دوا‌ی پاره‌) ی (کینز) دا ده‌گرت (مارشال، جوردون، 1922). (تۆزیک) له‌ کتیبی (ئازادو ده‌وله‌ت و یۆتۆپیا) رۆلی ده‌وله‌ت نه‌ما له‌ ئامرازای پاسه‌وانی کورت ده‌کاته‌وه‌، (ه‌ایک) جه‌ختی له‌سه‌ر ئەوه‌ ده‌کرده‌وه‌ که سیاسه‌ت و ئابوری ئاییدایی (ریکسه‌ستنگه‌لی له‌خۆه‌وه‌) نوینه‌ریه‌تی بازاری ئازاد ده‌که‌ن (مارشال، جوردون، 1327). (ه‌ایک) جه‌خت له‌سه‌ر گه‌شه‌ی خۆبه‌خۆی بازاری سه‌رمایه‌داری ده‌کاته‌وه‌وه‌ پشی وایه‌ سه‌رمایه‌داری خۆبه‌خۆ به‌ی هیچ پلانیکی پێش وه‌خته‌وه‌ جێ مه‌به‌ست له‌ دایک ده‌یت و گه‌شه‌ ده‌کات و توانای خۆرێکسه‌ستن و خۆبه‌په‌رێه‌ردنی هه‌یه‌. ئەمه‌ش به‌ پشت به‌ستن به‌ توێژینه‌وه‌ نوێیه‌کانی بایۆلۆجیاو زانستی سپیرناتیکا به‌و پێیه‌ی چۆن ئەم زانستانه‌ سه‌لمان‌دوانه‌ که سیستیمی له‌ خۆه‌ سه‌ره‌له‌ده‌ات و به‌خۆی کارلیکه‌ بایۆلۆجی و فیزیایه‌کانی دیارده‌کانی گه‌ردون و بونه‌ره‌کان ریکده‌خات، به‌ هه‌مان شێوه‌ رێسایه‌کی گه‌له‌ نه‌کراو خودپارێو به‌سه‌ر کۆمه‌له‌که‌دا زاله‌ (منصور، أشرف، 178). به‌ بروای (ه‌ایک) رووت‌ترین ده‌یه‌ی سیستیی خودپارێو له‌ کۆمه‌له‌که‌دا دانوستان و بازاره‌، بازار گه‌ره‌گه‌ر لێکه‌ره‌ین خۆی له‌ خۆیدا مه‌یلی به‌ره‌وه‌ هاوسه‌نگی هه‌یه‌وه‌ به‌ هاوسه‌نگی ده‌کات (Tower, Lyman, 138).

(والته‌ر لیپمان - Walter Lippmann) (1889-1974)، یه‌کیکی تره‌ له‌و بیرمه‌ندانه‌ی (نیولیبرالیزم) که رهنه‌وه‌ له‌ (لیبرالیزم ده‌وله‌تی خوشگوزهرانی) ده‌گرت و کتیبه‌که‌ی (کۆمه‌له‌که‌ی باش - good society) په‌تکردنه‌وه‌یه‌کی توندی ه‌زره‌ گه‌شینه‌انه‌کانه‌ که له‌ ماوه‌ی گه‌شانه‌وه‌دا له‌ ئەمه‌ریکا باوی بوو. (لیپمان)، (لیبرالیزم نوێ) به‌ پشتکردنه‌ ئاییدا رادیکاله‌یه‌کانی سه‌رماتی تاوانبار ده‌کات و ده‌لێت: "(لیبرالیزم) گۆراوه‌ بۆ سیستیی قبۆلکردنی دۆخی باوو به‌رگری لێکردنی" (توشار، جان، 1061). به‌ گۆیه‌ی (لیپمان) ئابوری پلان بۆ دانراو (مخطط) - که (لیبرالیزم نوێ) پاساوی بۆ ده‌هینایه‌وه‌ - به‌ره‌وه‌ جه‌نگ ده‌روات، ده‌گرت دیموکراسی له‌که‌دار بکات و به‌رژه‌وه‌ندی تابه‌ته‌کان به‌هێز بکات و به‌ره‌وه‌ ناوه‌ندچینی و تۆتالیته‌ریه‌ت هه‌نگاو هه‌لگیریت (توشار، جان، 1062). (لیپمان) وا داده‌نی که جیهانی ئەمه‌رۆ به‌ ته‌واوی

ده‌وله‌ت له‌ (لیبرالیزم نوێ) دا رۆلێکی ئەرتی هه‌یه‌وه‌ شایانی ریزگرتن و په‌نا بۆ بردنه‌ نه‌وه‌ک دژایه‌تی کردن و رووخاندن، باشتکردنی ژیا‌نی خه‌لک له‌ ه‌زری (لیبرالیزم نوێ) دا ئەرکی سه‌ره‌کی ده‌وله‌ته‌وه‌ ئەم ئەرکه‌ش پێویستی به‌ گرتنه‌به‌ری رێوشوێنه‌ دیموکراسی و ئاشتیانه‌کان هه‌یه‌ نه‌وه‌ک زه‌م‌روزه‌نگ و شوێرش و توندوتیژی. به‌م پێیه‌ش گۆرانی سیاسیی له‌ ه‌زری (لیبرالیزم نوێ) دا گۆرانیکی ئاشتیخوازانو دیموکراسیانه‌یه‌وه‌ له‌ لایه‌ن نوخه‌ی فه‌رمانه‌په‌واوه‌ له‌ رێگه‌ی ریفۆرمی به‌رده‌وامه‌وه‌ ئەنجام ده‌دریت.

دووه‌م / (نیولیبرالیزم - Neoliberalism):

ه‌زری ده‌وله‌تسه‌لارانه‌وه‌ کۆمه‌له‌که‌ی خوشگوزهرانی (لیبرالیزم نوێ) له‌ نیوه‌ی دووه‌می سه‌ده‌ی بیستهم له‌ لایه‌ن تیۆریای (نیولیبرالیزم) ه‌وه‌ به‌ توندی دژایه‌تی کراو ه‌زری (لیبرالیزم) به‌ره‌وه‌ روانگه‌ی سنوردارکردنی ده‌وله‌ت و پایه‌دارکردنی ئازادی تاکه‌که‌سی گه‌رايه‌وه‌.

چه‌مکی (نیولیبرالیزم) زیاتر له‌ لایه‌ن دژه‌کانیه‌وه‌ به‌کارده‌هات تاوه‌کو لایه‌نگه‌ری - چه‌په‌ نوێیه‌کان بۆ نمونه‌ (ده‌یڤد ه‌ارقه‌ی - David Harvey) کتیبیکی به‌ ناوی (Neoliberalism) له‌ سا‌لی (2007) دا نووسی، تیایدا رهنه‌وه‌ له‌و روانگه‌یه‌ی (لیبرالیزم) ده‌گرت که پاساوی بۆ ئابوری ئازاد ده‌ینێته‌وه‌ - ئەم چه‌مکه‌ ئاماژه‌ بوو بۆ ئایدۆلۆجیایه‌کی سیاسیی، که یاسای بازاری به‌سه‌ر یاسای حکومه‌تدا شکۆدار ده‌کردو هانی که‌مکردنه‌وه‌ی خه‌رجی گشتی و که‌مکردنه‌وه‌ی باج و لاواژکردنی یه‌کتیه‌ کرێکاریه‌کانی ده‌داو دژایه‌تی ریکسه‌ستنی حکومی بۆ چالاکی ئابوری ده‌کرد (وسویل، لیفانز، 2016). به‌مه‌ سه‌ره‌که‌یه‌کانی (نیولیبرالیزم) بریتیبوون له‌ (یاسای بازار، ئازادکردنی بازار له‌ هه‌ر باجێک که حکومه‌ت ده‌بسه‌ینیت، لابردنی چاودێری له‌سه‌ر نرخ، ئازادی ته‌واوی جو‌له‌ی سه‌رمایه‌وه‌ که‌لوپه‌ل و خه‌مه‌تگوزاری، که‌مکردنه‌وه‌ی خه‌رجی گشتی له‌سه‌ر خه‌مه‌تگوزاریه‌ کۆمه‌له‌یه‌یه‌کان و ه‌وکه‌ په‌ره‌ده‌وه‌ چاودێری نه‌ندروستی (مارتینز، الیزابیت - آرنولد، غارسیا، 2012). له‌ دیدی (نیولیبرالیزم) دا، ه‌زره‌ نوێیه‌کان (لیبرالیزم) یان دوو چاری قه‌یران کردووه‌ ده‌رچوون له‌ قه‌یرانی تهنه‌ا له‌ رێگه‌ی گه‌رانه‌وه‌ بۆ په‌رهنسییه‌ تاککه‌راییه‌کان و (ئازادی ملله‌تی) وه‌ به‌دیدیت، که له‌ (لیبرالیزم کلاسیک) دا له‌ ئارادا بوو، به‌ پروای (نیولیبرالیزم) هه‌موو کێشه‌یه‌ک له‌ ده‌ستیه‌وه‌ردانی ده‌وله‌ته‌وه‌ سه‌ره‌له‌ده‌ات که لوت له‌ شتی‌ک ده‌ژه‌نیت که هی خۆی نیه‌ (توشار، جان، 1060).

بیرمه‌ندان‌ی نیو(لیبرالیزم) جه‌خت له‌سه‌ر بێلایه‌نی بازار و ریزگرتن له‌ ده‌ستیه‌وه‌ردانی ده‌وله‌ت ده‌که‌نه‌وه‌وه‌ بێلایه‌نی به‌های و پێوانه‌ی بازار به‌ سه‌رچاوه‌ی هه‌زه‌که‌ی له‌ قه‌له‌مه‌ده‌ن. پێیان وایه‌ بازار پێویستی به‌ پاساوی هه‌ینانه‌وه‌ی پێوانه‌ی (نۆرماتیف) و به‌های نیه‌ له‌ به‌رته‌وه‌ی هه‌موو پێوانه‌یه‌کی ده‌ره‌کی په‌تده‌کاته‌وه‌ جگه‌ له‌ پێوانه‌ی ئالوگۆری دادپه‌روه‌رانه‌، (فریدریک فون ه‌ایک - Friedrich Von Hayek) (1889-1992)، له‌ سه‌رماتی گه‌شه‌ ه‌زریه‌که‌ی و له‌ پاساوه‌کانیدا بۆ ئابوری بازار لایه‌نگه‌و سه‌ره‌خه‌ری ئەم بۆچوونه‌ بوو (منصور، أشرف، 2008، 174). به‌ پروای (ه‌ایک) باشت‌ترین سیاسه‌تی گونجاو سیاسه‌تی ئازادی تاکه‌که‌سیه‌ هه‌روه‌ک چۆن له‌ سه‌ده‌ی تۆزده‌دا به‌و شێوه‌یه‌ بووه‌ (توشار، جان، 1061). (ه‌ایک) گه‌وره‌ترین مه‌ودا بۆ ئۆتۆنۆمی (Autonomy) و سه‌ره‌خۆی تاک به‌ بێلایه‌نی به‌های بازار ده‌به‌سته‌یته‌وه‌، به‌و پێیه‌ی به‌ پروای ئەو بێلایه‌نی بازار و له‌ تاکه‌کان ده‌کات بتوان به‌ گۆیه‌ی بۆچوونه‌کانی خۆیان و به‌ی پانه‌ندبوون به‌ به‌هاو ئامانجه‌ سه‌پێناره‌وه‌کان به‌ سه‌ریاندا، په‌ره‌ به‌ خۆیان ده‌ن. ئابوری بازار به‌ گۆیه‌ی (ه‌ایک) گه‌یشتن به‌ بریاری عه‌قلانیانه‌

توانای چارمه‌سرکردنی ئەو گرتنەیی هەیه، کە بە بەردەوامی لە کۆمەڵگەدا ڕۆبەرپویان دەیتەوه. بەم مانایەش گۆران لای ئەوان سروشتییکی ڕەقورخ‌خوارانەیی هەیه و خوارباری چارمه‌سرکردنی گرتە نەوێک هێنانەکایەیی بارودۆخیکی ئایدیالی کە لە لایەن هزرێکەوه وەکو حەقیقەت تەماشای بکەیت، هەر وەکو چۆن لە ڕۆنگی هزرەمەندە پراگماتییستەکانەوه دەرکەوت کە پێشان وایە مرۆڤ بە بەردەوامی لە ڕۆنگی کردەوه‌کانی خۆیەوه بارودۆخی ژبانی باشتەر دەکات. بۆچوونەوه‌کانی (کارل پۆپەر) یش لە باسەکانی دەربارە (ئەندازەیی کۆمەڵایەتی هەنگاو بە هەنگاو) کە دواتر باسی دەکەین، پاساو هێنانەوه‌یه بۆ هەمان گۆرانی عەقلائیانه لای مرۆڤ لە چوارچێوەی هەمان سیستەمی سیاسی باودا.

باسی دووهم پوانگی کارل پۆپەر دەربارە گۆرانی سیاسی

(کارل رایموند پۆپەر - Karl Raimund Popper) (١٩٠٢-١٩٩٤)، زیاتر وەکو فەیلەسوفی زانست و (ئەبستیمۆلۆجیست) ناوبانگی دەرکردووە لە زانکۆی (قیهنا) ماتماتیک و فیزیای دەررووناسی خوێندووە. لە ڕووی زانستی و فەلسەفیه‌وه ڕەخنەیی لە پۆزەتیڤیزمی لۆجیکی (logical positivism) ی گروپی (ئەلقەیی قیهنا) دەرگرت و ئەم ڕەخنەشی لە یەکەم کتێبی گرنیکیدا لە ژێر ناوی (لۆجیکی دۆزینەوه‌ی زانستی) لە سالی (١٩٣٤) بڵاوکردۆتەوه (بەرزنجی، ئازاد، ٢٠٠٨، ٣٩). لە سەرەتادا ماوه‌یه‌کی کورت لەگەڵ ئەندامانی ئەو ئەلقەیه (پۆزەتیڤیزم) کاری کردووە لە نزیکەوه‌یه‌ی فەلسەفە‌کەیان ئاگادار بوو، بەلام دواتر هینواش هینواش لێیان دوور کەوتەوه‌وه ڕەخنەیی لە جەوه‌ری فەلسەفە‌کەیان گرتووە. لەگەڵ هاتنەسەرکاری (نازیه‌کان) یش نەمسای بەرەو نیوزەلەندە بەجێهێشتوووە لەوێ دەستی بە وانه‌ووتنەوه‌ کردووە (پۆلادی، کەمال، ١٥٦).

پاش کۆتایی هاتنی جەنگیش نەگەرپاوه‌تەوه‌ بۆ نەمسای ڕووی لە ئینگلتەرە کردووە لێی نیشته‌جێ بوو، لەوێ بۆتە مامۆستای فەلسەفە‌ی زانست و لۆجیکی زانکۆی (لەندەن). لە سالی (١٩٥٧) کتێبی (هەژاری میژووگەرای The poverty of Historicism) و لە سالی (١٩٦٣) (مەزەنەوه‌کان و پوچەلکردنەوه‌کان Conjectures and Refutations) و لە سالی (١٩٧٢) (زانینی بابەتیانە: نزیکبونه‌وه‌یی گۆرانیخوازانە Objective Knowledge: an Evolutionary Approach) ی نوسیوه، لە سەرچەم ئەم کتێبانەیدا ڕەخنەیی لە پۆزەتیڤیزم دەرگرت و ڕۆکە سەرەکیەکیانی بەوه‌ی میژوو خواوه‌نی کۆمەڵنیک یاسای تایبەت بە خۆیەتی ڕەتدەکرده‌وه (بەرزنجی، ئازاد، ٤٠).

گرنیکی (پۆپەر) لەم باسەدا لەوه‌دایە کە سەرچەم هزرەکانی تەنانەت لە بواری فەلسەفە‌ی زانستیشدا گفتوگۆکردن و توێژینەوه‌یه‌ی لەسەر شتواری بەدیھاتی گۆران و چۆنیی ڕوودانی گۆرانەوه‌کان. هەر وەها دیارترین هزرەمەندی (لیبرالیزم)ە کە گرنیکی بە گۆرانی سیاسی دەدات و لە هەمبەر ئەو شتواری کە خۆی تیۆریزە‌ی دەکات ڕەخنە لە شتواریەکانی تری گۆران دەرگرت. قسەکردن دەربارە چەمکی (کۆمەڵگە‌ی گراوه) و (ئەندازە‌یاری کۆمەڵایەتی هەنگاو بە هەنگاو) بۆچوونی سەرەکی (پۆپەر) لە بواری هزری سیاسیدا بەرجەستە دەکات، بۆیه ئەم باسە بەسەر دوو تەوه‌دا داوەش دەکەین و لە هەر یەکێکیاندا قسە لەسەر یەکێک لەو چەمکانە دەکەین.

ڕۆحی کۆمەڵگە‌گە‌رای بەسەریدا زالمو، لەم ڕوانگە‌یه‌شه‌وه‌ لێکچوونیکێی بنه‌ڕقی لە نیوان دەولەتە تۆتالیتاریه‌ سستەمکارەکاندا لە ئارادایە، هەربۆیەش لە ڕەخنەکانیدا ڕوسایی سۆڤیتی و ئیتالیای فاشی و ئەلانیای نازی پێکەوه‌ کۆدەکاتەوه‌وه بە هەپەشه‌ بۆ سەر ئازادی لە قەڵەمیان دەدات (توشار، جان، ١٠٦٢).

لە بەریتانیای وولتە یەگرتووەکانی ئەمریکا هزری (نیولیبرالیزم) لەگەڵ گەشتە‌نە دەسه‌لاتی هەریەک لە پۆناند ڕیکان لە ئەمریکا و مارگریت تاتشەر لە بەریتانیای پراکتیزە کراو هەولندرا سیاسەتی دەولەت لەسەر بنه‌مای ئەو هزرە ڕیکبخریت. (نیولیبرالیزم) لە ئەمریکا کاری لەسەر وێزاکردنی پڕۆگرامی چاودیزی کۆمەڵایەتی دەکردو هێرشێ دەکردە سەر مافی ڕیکاران، بە تایبەتی ڕیکارانی کۆچەر (مارتینز، لایزایث - آرنولد، غارسیا). (مارگریت تاتشەر) یش لە بەریتانیای ڕەخنەیی لە سیاسەتی ئابوری بەریتانی گرت و هێرشێ کردە سەر یەکییتی و سەندیکا ڕیکاریه‌کان و باجی داوە‌زاندو پیشەسازیه‌ نیشتانەکانی تایبەت کردو ڕۆکە‌ی دەولەتی خۆشکۆزە‌رای ڕەتکردووە (وسویل، لایفانز).

بەم شێوه‌یه‌ هەر وەکو (ئەنتونی گیدنس) دە‌ئیت: "(نیولیبرالیزم) لە ڕۆنگی فراوانبوونی بەردەوامی بازارەکانەوه‌ به‌ی وه‌ستان پڕۆسە‌گە‌لی ڕادیکالانە بەهەم دە‌ئیت و چالاکان دە‌کات و لە پێناوی گۆرانکاریدا هانێان دە‌دات" (گیدنس، ئەنتونی، لە نیوان راست و چەپدا، ٢٠١٠، ٢٣). لێرەدا (لیبرالیزم) بۆتە ڕادیکالیست و پشتگیری پڕۆسە‌ی گۆران دە‌کات و دیموکراسی و هەل‌بژاردن بە هەپەشه‌ بۆ سەر ئازادی دادە‌ئیت، هەر وەکو (هایک) دە‌ئیت: "ڕۆنگە‌ ئەوه‌ راست بێت کە دیومانە‌ ملیۆنە‌ها لەوانە‌ی کە لە هەل‌بژاردندا بە‌شداریان کردو ڕای خۆیان دەرپڕیوه‌ راستە‌وخۆ خۆی بە دەستی فەرمان‌پەر وایه‌کی سەرپۆ سپاردو، هەل‌بژاردنی یەک کەس بۆ دەسه‌لات بە زەرورەت ئازادی مسۆگەر ناکات" (فیسینت/ئەندرو، ٩٠).

بە‌گۆڕی هەموو ئەمانە‌ش، (نیولیبرالیزم) پشتگیری گۆڕینی دۆخی باو دە‌کات و بە‌شێوه‌یه‌کی ڕادیکالانە کار بۆ ئەوه‌ دە‌کات دە‌ستپۆزە‌رانی دەولەت لەسەر ئابوری کورت بکاتەوه‌وه بازار لە ژێر دەستی یاساکی دەولەت دەرپێنێت. بەلام ئەم ڕوانینە‌ی (نیولیبرالیزم) بۆ گۆرانی سیاسی بە‌گۆڕی سیستەمی سیاسی باو جیاواز دە‌ئیت، لە سیستەمی دیموکراسیە‌کاندا پەنا بۆ ئامرازە‌ی دیموکراسیە‌کان دە‌باو لە ڕۆنگی ئەنجامدانی ڕیفۆرمی ڕادیکالانە‌وه‌ کار بۆ گە‌شتن بە سیستەمی بازار و سنووردارکردنی دەسه‌لاتی دەولەت دە‌کات، بەلام سیستەمی نادیموکراسی و تۆتالیتاریه‌کان لە ڕوانگە‌ی (نیولیبرالیزم)‌وه‌ تەنها لە ڕۆنگی شۆرش و ئامرازە‌ی توندوتیژانە‌کانە‌وه‌ توانای گۆڕینی هەیه‌وه‌ تۆتالیتاریزم گە‌وره‌ترین دۆزینی ئازادیه‌ کە بە‌لای (نیولیبرالیزم)‌وه‌ بە‌نرخترین بە‌های مرۆڤە.

بەلام لەگەڵ ئەوه‌شدا هزرەمەندانی (لیبرالیزم) بە‌شێوه‌یه‌کی گشتی دژی گۆرانی ڕادیکالی و ڕیشه‌یین کە تەواوی سیستەمی باو هەل‌وه‌شێتێتەوه‌وه زیاتر ئازە‌زووی گۆرانی هەندە‌کی و هەنگاو بە‌هەنگاو دە‌کەن. ئەم ڕوانگە‌یه‌شیان لە ڕوایانە‌وه‌ بە‌عق‌لی مرۆڤ سەرچاوه‌ دە‌گرت، کە بە‌ ڕوای ئەوان مرۆڤ لە ڕۆنگی ئەو عەقلە‌وه‌ توانای دۆزینە‌وه‌ی چارە‌سە‌ری بۆ گرتە بە‌ردەوامە‌کانی ژیان هەیه‌ (Tower, Lyman, 142).

پوختە‌ی ئەوه‌ی باسکرا، گۆرانی سیاسی لە هزری (لیبرالیزم)دا پێشوازی لێکراوه‌و تیکرای هزرەمەندە‌ی لیبرالە‌کان سەرباری جیاوازی ڕۆبۆچوونێان ئازە‌زووی گۆرانی سیاسی دە‌کەن و کارکردنی مرۆڤ لە ڕۆنگی عەقلە‌وه‌ بۆ گۆڕینی بارودۆخی باو بە‌ کاریکی سروشتی دە‌زانن. لەم ڕوانگە‌یه‌شه‌وه‌ ئەوان عەقلی مرۆڤ بە‌ سەرچاوه‌ی گۆران لە قەڵە‌مدە‌دن و ڕوایان وایە مرۆڤ بوونە‌وه‌ریکی عەقلە‌وه‌ لە ڕۆنگی عەقلە‌وه‌

تەمىرى يەكەم پۇيەر ۋە زىرى كۆمەلگەى كراۋە:

ھىزەكانى (پۇيەر) بە تايىقى ھىزەكانى لەمەر فەلسەفەى زانست ۋە گەشى زانستە سىروشتىەكان رۇلى بەرچاۋى لە بەدىئىئانى رۋانگەىكى نۆى دەربارەى گۇرانی كۆمەلەىق ۋە سىياسى ۋە شىۋازى بەدىئىئانى گۇرەنە سىياسەىكان ھەبۋە بەرگىەكانىش لە ئازادى تاك ۋە كۆمەلگەى دىموكراسى ۋاى كىدە بە يەككىك لە بەناۋبەتتەن بەرگىكارانى لىرال دىموكراسى لە قەلەم بەدىت.

(زانىناسى) يان (فەلسەفەى ناسىن)، بنەماى ھىزى (پۇيەر) يىككىنەت كە لەگەل فەلسەفەى سىياسى ئەۋ پەيۋەندىەكى ئۆرگانىكى ھەيە، بنەماى سەرەكى ئەۋ ھىزەش (عەقلىگەراى رەخەنەگراى) (پۇلادى، كەمال، ۱۵۹). كاكەلى بۇچۋونى سىياسى (پۇيەر) ىش لەۋ تىۋرە زانىناسىيەۋە كە لەسەر پەنسىيى قىۋلەردى ھەلەۋ عەقلىگەراى رەخەنەگراى دادەمەزىت سەرچاۋەى كىرە (پۇلادى، كەمال، ۱۵۷).

(پۇيەر) لە كىتەى (كۆمەلگەى كراۋە دۆزەنەكانى) دا، جەخت لەسەر (عەقلىگەراى رەخەنەگراى) دەكەتەۋە كىۋى ئەۋ فەلسەفەى كە ئەۋ بە (مىژۋەگەراى) ناۋى بىرەۋە دەداتە بەر رەخەنە. لە پىشەكى ئەۋ كىتەيدا دەنوسىت: "ھەلەلراۋە تا ھەندىك لە لەمپەرەكانى بەردەم ھەلسۈكەۋىتىكى عەقلى لەگەل كىشەكانى بونىئانەۋەى كۆمەلەىق چارەسەر بىكرىت، ئەم كارە بە رەخەنەگراى ئەۋ كۆمەلە فەلسەفە كۆمەلەىق تەبىئە ئەنجەمدراۋە كە بەرپىسارىتتى دژاىەق بەرلاۋى ىن بەلگە لەگەل دەرەقەق رىفۇرمى دىموكراتىك دەكەۋىتە ئەستۋى ئەۋان" (پۇيەر، كارل، ۲۰۰۶، ۱۸).

(پۇيەر) لەم كىتەيدا رەخەنە لەۋ تىۋرەنەى (مىژۋەگەراى) دەگىت كە پىتى ۋاىە مىژۋەۋە خاۋەنى ياساگەلىكى تايەتەۋە بە كۆىرەى بەرنامەىكى پلان بۇ داپىراۋە لە لاىەن ھىزىكى بالادەستەۋە ئاراستە دەگىت. لاى (پۇيەر)، ئەم رۋاننە كۆشەندەىۋە رىگە لەۋە دەگىت مەۋى ۋەكۋ بەرپىكى سەرەكى گۇران سەبىكرىت ۋە لە بەدىئىئانى گۇراندە پىشت بە مەۋىدەى لەسەرخۇى زانستى بىستىرت. ھەربۇيە جەخت لەسەر ئەۋە دەكەتەۋە كە ئامانجى ئەم كىتەى "دەرخستى رادەى ترسانكى ئەۋ دانايىە پىشەگۈيە پەيماھىتەرانەى كە ناھىل مىۋەدەگەلى بەرەبەرەۋ لەسەرخۇى زانستى لەمەر كىشەى كۆمەلەىق بەكارپىزىت" (پۇيەر، كارل، ۲۱).

(عەقلىگەراى رەخەنەگراى) (پۇيەر) پەنسىيەكە بۇ گەشى زانست ۋە چۈننى بەرەپىشچۈنى زانستە ئەزمۈۋىەكان، زانست لاى ئەۋ پىۋسەىكى پىشەكەۋەتخاۋانەىۋە لە ئەنجامى كاردانەۋە بەرامبەر كىرە باۋەكانەۋە بەرەۋ پىشەۋە دەچىت (بەرنىجى، ئازاد، ۵۴). لەم رەشەۋە (پۇيەر) رەخەنە ئاراستەى تىۋرى ئىستىقراى (فرانسىس بىكۈن) دەكەت كە سەرەلەدانى زانست بە بەرەمى تىببى لە قەلەم دەدات، لە كىتەى (ئەفسانەى چارچىۋەدا) (پۇيەر)، دەنوسىت: "فرانسىس بىكۈن دەلىت زانست بە تىببى دەستىپەدەكەت، بەلام زانست بە شىۋەىكى بىنەرقە بە تىۋرىەكان ۋە لاىەندارىەكان ۋە خورافەكان ۋە ئەفسانەكان دەستىپەدەكەت. كاتىك دەستىپەدەكەت كە بەشىك لە چاۋەروانى ۋە بۇچۋەۋەكانى بە ھەلە دەكەۋەنەۋە، ئەمەش ماناى ۋاىە زانست بە كىرە دەستىپەدەكەت" (پۇيەر، كارل، ۱۸۰۱، ۲۰۰۱، ۱۱۵). بە بىرۋاى (پۇيەر)، ھەمۋە تىببىەك لە پىناۋى ۋەلامدانەۋەى پىسارىكى دىارىكارۋادىە يان بۇ ئەۋەى تىببى بىكەن پىۋستە لە زىنخاندە پىسارىكى دىارىكارۋا بۋونى ھەبىت (پۇيەر، كارل، ۱۱۸). ۋاتا بە كۆىرەى (پۇيەر)، تىببى تەنبا بەھۋى ھەبۋونى كىرەكەۋە رۋەدەت ۋە بەنى ھەبۋونى كىرەكە ھىچ تىببىەك لە ئارادا ناىت، ماناى ئەمەش ئەۋەى كە ھەبۋونى كىرەكە ئەۋەك تىببىەكەن بىنەماى سەرەلەدان ۋە

گەشى زانست لاى (پۇيەر) يىككىنەت ھەروەكۋ دەلىت: "زانست بە كىرە دەستىپەدەكەت ۋە بە كىرە كۋتايى دىت ۋە لە ميانەى مەلەلانى لەگەل كىرەندە گەشە دەكەت ۋە پىشەدەكەۋىت" (پۇيەر، كارل، ۱۲۰).

(پۇيەر) بىرۋاى ۋاىە كە مەرىفەى زانستى ۋە عەقلى مەۋى كە ئەم مەرىفەىە بەرەمەدىت ھەمىشە لە بەردەمى ئەۋەداىە دۋوچارى ھەلە بىت (پۇيەر، كارل، ۱۸). راستىدەۋەى ھەلەۋ رەتەردەۋەى تىۋرە كىمانەكانىش بە كۆىرەى بۇچۋونى ئەۋ فاكىرەى سەرەكى گەشى زانست يىكەنەننىت، لەم رۋەشەۋە (پۇيەر) تۋاناي پۋەلەۋەۋە بە پىۋەرى زانستىۋونى تىۋرىەكان دادەنەت ۋە ئەۋ بىرۋەكەش كە پۋەلە ناكىنەۋە بە نازانستى لە قەلەمدەدات (بەشەرە، سىنى، مىژۋى بىرى سىياسى سەدەى پىستەم، ۷۵).

بە بىرۋاى (پۇيەر)، پۋەلەردەۋەى تىۋرە كىمانە ئەۋەك سەلمانەن، رىتى بەرىنى زانست ھەمۋە دەكەت، ۋاتا دەبىت كەمۋوركى كىمانە تىۋرىكان بىۋەنەۋە، ئەم دۋزىنەۋەش لاى (پۇيەر) كارى رەخەنەىە (بەرنىجى، ئازاد، ۴۶). (پۇيەر) دەلىت: تۋزىنەۋەى عەقلى ۋە رەخەنەگراى بۋاى بۇ مەۋى دەرەخسىننىت تاۋەكۋ رەخەنە لە كىمانەكانى خۇى بىكرىت ۋە ھەلەكانى راست بىكانەۋە كەمۋورپەكانى چارەسەر بىكات (بەرنىجى، ئازاد، ۱۳۷).

لەم رۋانگەىشەۋە، ھەلەۋ راستىدەۋەى ھەلە بىنەماى سەرەلەدانى زانستە لاى (پۇيەر)، ھەلەكانىش بەھۋى رەخەنە بەردەۋامەكانەۋە دەرەكەۋەن كە بۋارى ئاشكارابونى خەۋش ۋە كەمۋورپەكان دەرەخسىن، بەم پىيە رەخەنە لە ھىزى (پۇيەر) دا مىكانىزىمى سەرەكى ۋە كىكى گەشەردى زانست ۋە دۋزىنەۋە زانستىەكانە.

لەردەشدا كىۋى ھىزى (پۇيەر) دەربارەى پىشەكەۋىتى زانست ئاشكارا دەبىت كە خۇى لەۋەدا دەبىتەۋە كە زانست بەھۋى لىۋرەۋەۋە تىببىەكىرەۋە پىشەكەۋىت، بەلەكۋ بىنەماى پىشەكەۋىتى زانست دەرەكەۋىتى ھەلەۋ كەمۋورپەكانە، ھەلەلەن بۇ چارەسەردى ھەلە كىلى گەشەسەندەن ۋە پىشەكەۋىتى زانستە. عەقلىەق رەخەنەگراىش كە بەردەۋام بە گۋمانەۋە لە شتەكان دەرۋاننىت فاكىرەى سەرەكى ئاشكارا كىرە ھەلەكانە. پىۋسەى پىشەكەۋىتى زانست ۋە گۇرەنە زانستىەكانىش بەم پىنۋانگە پىۋسەىكى بەردەۋامى چارەسەردى ھەلەۋ كەمۋورپەكانەۋە پىۋەرى زانستىۋونى تىۋرىەكانىش لاى (پۇيەر) تۋاناي رەتەردەۋەى، بەۋ مانايەى كە تىۋرىەك يادۋە كىمانەىەك خۇى ئەداتە دەست رەتەردەۋەۋە رەخەنە قىۋلە نەكات، ئەۋا ئەۋ تىۋرىە يان كىمانەىە بە نازانستى لە قەلەم دەرىت. لاى (پۇيەر) زانست رەھا نىۋە دەگىت لە رىگەى رەخەنەۋە رەتەكرىتەۋە.

دۋات پۇيەر رىناى (عەقلىگەراى رەخەنەگراى) خۇى كە لە رىگەىۋە بە ۋەلامى گۇران ۋە گەشى زانستى دەگەشەت، لە سىۋرى زانستەۋە بۇ سىۋرى كۆمەلەگۋ سىياسەت گۋاستەۋە. ھەروەك چۈن كە زانست لە رىگەى بەدۋەخستەۋەى تىۋرى جىكرەۋەۋە پىشە دەكەۋىت، كۆمەلەگۋ سىياسەتەش بۇ پىشە كەۋىتەن پىۋستىان بە رەخەنە بەردەۋام ھەيە (بەشەرە، سىنى، دىموكراسى بۇ ھەمۋان، ۶۵). ئەۋ كۆمەلەگەيەنەش كە تۋاناي قىۋلەردى رەخەنە يان نىۋە، كۆمەلەگۋ داخراۋن، كە لە رۋانگەى (پۇيەر) ۋە سىستە تۋالتارىەكان نۋەنى راستەقىنەى ئەم جۋرە كۆمەلەگەيەنە، ھەر بۋەش كىشەكى (كۆمەلەگەى كراۋە دۆزەنەۋەكانى) بە ھەلەلىك بۇ تىكەشەن لە سىۋشتى ئەۋ كۆمەلەگەيەنە چۈننى چىرەدەۋەى خەباتى ھەمىشەى لە دژان لە قەلەمدەدات (پۇيەر، كارل، كۆمەلەگەى كراۋە دۆزەنەكانى، ۱۸).

ئەم بۇچۋونى (پۇيەر) لەسەر بىنەماى بىرۋاى ئەۋ بە عەقلىۋونى مەۋى دادەمەزىت، كاتىك پىتى ۋاىە مەۋەكان بۋونەۋەركەلىكى عەقلىن ۋە لە عەقلىنەتىكى

په‌خه له یوړوکه‌کان دهره‌خسینیت و دهره‌فت له به‌ردم ره‌تکرده‌وی هه‌لو که‌موکرپه‌کان والا ده‌کات به (کومه‌لگه‌ی کراوه) له قه‌لم دده‌کات به به‌پروای نه‌و دیوکراسی وها کومه‌لگه‌په‌که. لیره‌شوه لای نه‌و کومه‌لگه‌ی دیوکراسی باشتین کومه‌لگه‌په‌که له سایه‌یدا گوران به‌ردم باشت به به‌ردم‌ومی رووده‌دات به بیچه‌وانه‌ی کومه‌لگه‌ی داخرو که وها دهره‌فتیک نار‌ه‌خسینیت و گوران تپیدا توندوتیزانه‌ی.

نومره‌ی دوهم

گورانی سیاسی له هزری کارل پوپه‌دا:

(پوپه‌ر) په‌خه له روانگه‌ی (میژو‌وگه‌رای) ده‌گرت و له به‌رامبه‌دا به‌رگری له چه‌مکی (نه‌ندازیاری کومه‌لایه‌تی) ده‌کات، له نیوان دوو شینوای نه‌ندازیاری کومه‌لایه‌تیشدا (نه‌ندازیاری پله به‌پله و له‌سرخو) له به‌رامبه‌ر (نه‌ندازیاری کومه‌لایه‌تی گشت‌خواز و یوتوپایی) په‌سند ده‌کات. روانگه‌ی (پوپه‌ر) یو چه‌مکی گوران و گورانی سیاسی له میانه‌ی نه‌م باسه‌یدا دهره‌ده‌کویت و گورانی هندی هندی و هه‌نگاو به هه‌نگاو که وکو خه‌سلتی سهره‌کی کومه‌لگه‌ی دیوکراسیه‌کان سهری ده‌کات، به شینوای دروست و زانستی گورانی سیاسی له قه‌لم‌ده‌دات.

په‌خه‌ی (پوپه‌ر) له (میژو‌وگه‌رای) له روانگه‌په‌ویه که میژو‌وگه‌رای، هه‌روه‌کو له به‌شکانی ینشودا باسکرا، و سهری میژو ده‌کات که گشتایه‌تیه‌که به‌پیی یاسا گشتیه‌کان به‌شکانی گریدرای په‌کترن و گورانی میژو و په‌په‌وی له یاسایه‌کی ناچاری (دیترومنستی) ده‌کات. (پوپه‌ر) نه‌م یوچونه رهنده‌کاته‌وه و پییویه یو گورانی میژو هیچ یاسایه‌کی ناچاری له ئارادا نه‌ی، به‌لکو گورانی میژو و به‌ره‌می تیکوشانی مرفه‌ی یو چاره‌سهرکردنی گرفته‌کان و سهرینه‌وی هه‌له‌کان (به‌شپریه، حسینی، میژووی پروبومری سیاسی سده‌ی بیستم، ۸۷). به‌پروای (پوپه‌ر) نه‌وی هه‌یه‌ی راهی میژووییه‌و هیچ راهی‌کی میژووییش په‌کلاکه‌رمه‌و کوتای نیی، به‌لکو راهی میژووی هه‌ر قوناغیک به‌گوریه‌ی روانگه‌ی به‌که‌رانی نه‌و قوناغیه‌و نه‌وش دهره‌نجامی و له‌مدانه‌ویه‌ی نه‌و گرفته‌نای که له قوناغه‌دا له ئارادان (پوپه‌ر، کارل، کومه‌لگه‌ی کراومو دوزمنه‌کانی، ۵۰۲).

دیارتین تیوری میژو‌وگه‌راییش به‌پروای (پوپه‌ر)، که له خه‌سلته‌نه‌ره‌تیه‌کانیادا هاویه‌شن و له‌سهر هه‌مان دیدگاو یوچونه دادمه‌زین، بریتین له (تیوری میژو‌وگه‌رای فاشیزم و مارکسیزم). هه‌ردو تیوره‌که، ینشپینه میژووییه‌کانی خویان له‌سهر بنه‌مای راهی‌کی میژووی دادمه‌زین، که دوزینه‌وی یاسای که‌شه‌و گورانی میژووی لیده‌کوتیه‌وه (۳۲). (پوپه‌ر)، سهرچاوه‌ی نه‌م روانگه‌ی میژو‌وگه‌راییه‌ش یو یوچونه‌وه‌کانی (نه‌فلاتون و نه‌رسق) ده‌گیرتیه‌وه، که له بنه‌مای ده‌سه‌لاتخوای (نه‌فلاتون) و ریازی جه‌وه‌رگه‌رای (نه‌رسق) به‌رجه‌سته‌ده‌ن (به‌شپریه، حسینی، میژووی پروبومری سیاسی سده‌ی بیستم، ۸۱).

په‌خه‌ی سهره‌کی (پوپه‌ر) له زوری‌ی نویسنه‌کانیادا له ریازی مارکسیزمه، نه‌ویش له روانگه‌په‌ی که مارکسیزم پیی وایه گورانی میژو و په‌په‌وی له یاسا زانسته ناچاریه‌کان ده‌کات و ناکریت به بیچه‌وانه‌ی نه‌م یاسایه‌هیچ هه‌نگاویک هه‌لگیریت و به‌گوریه‌ی نه‌و یاسایه‌ی ینشپینی داهاتوی کومه‌لگه‌ی مروی ده‌کرت (به‌شپریه، حسینی، میژووی پروبومری سیاسی سده‌ی بیستم، ۸۶). له به‌رامبه‌ر نه‌م یوچونه میژو‌وگه‌راییه، (پوپه‌ر) جه‌خت له‌سهر نه‌وه ده‌کاته‌وه که گوران و ینشکه‌وتن گریدرای خودی مرفه‌و په‌په‌وسته به‌چاودیری و ته‌قلاو تیکه‌یشتی مرفه‌ی یو ئامانجه‌کان، راده‌ی واقعینی مرفه‌یش جیه‌نجه‌ له‌سهر به‌دیه‌ننای باشتی گورانه‌کان

باهقی و هاویه‌شدا به‌شدارن یان ده‌توان به‌شدارن (پولادی، کمال، ۱۶۰). به‌پروای نه‌و مرفه‌کان له ری پی به‌کاره‌یننای عه‌قل و نه‌نجامدانی مشتومری عه‌قلانی و گرته‌به‌ری روانگه‌په‌ی په‌خه‌په‌یه‌وه ده‌توان ژپانی خویان به‌ردم پی‌شوه به‌ن و له ری چاره‌سهرکردنی گرفت و کیشه هه‌نوکه‌په به‌ردم‌وامه‌کانه‌وه، ده‌توان داهاتوو باشت به‌کن، مشتومری په‌خه‌پیش به‌دیدی (پوپه‌ر) نه‌وه نیی، که به‌راوردی تیوری‌په‌که له‌که‌ل حه‌قیقه‌تدا به‌کن، به‌لکو نه‌وه به‌راوردی تیوری‌په‌که له‌که‌ل په‌کتردا به‌کن، له پیناوی گیشتن به تیوری‌په‌که که زیاتر له چاره‌سهری کیشه‌وه نریکینت (پوپه‌ر، کارل، أسطورة الإطار، ۱۰۳)، وانا ئامانجی په‌خه‌و مشتومرو گشتوگوان به‌دیه‌ننای به‌هشتیک یوتوپ نیی له داهاتودا هه‌روه‌کو نه‌وی میژو‌وگه‌رای باوه‌ری وایه، به‌لکو ئامانج چاره‌سهرکردنی کیشه هه‌نوکه‌په‌یه‌کانی نیستایه، هه‌ر نه‌م‌ش داهاتوو باشت ده‌کات.

نه‌و کومه‌لگه‌په‌ش دهره‌فتی وها گشتوگوه‌په‌کی عه‌قلانی دهره‌خسینیت به‌پروای (پوپه‌ر) کومه‌لگه‌ی دیوکراسیه، هه‌روه‌کو ده‌لپت: "من گه‌وره‌ترین رخ دیوکراسی له توانای لیکونه‌وی ئازادو عه‌قلانی و کاریگری نه‌و لیکونه‌وه په‌خه‌گرانه‌یه له‌سهر سیاست ده‌په‌وه" (به‌رنجی، ئازاد، ۱۲۱). یاخود ده‌لپت: "سیستم دیوکراته‌کان هه‌میشه ده‌رگایان به‌روی بیروباوه‌رو به تایه‌تیش بیروباوه‌ره جیاوازه‌کاندا کراوه‌یه" (به‌رنجی، ئازاد، ۱۲۲).

به‌م پی‌ش گرگی دیوکراسی لای (پوپه‌ر) له‌وه‌دایه که بار له به‌ردم په‌خه‌و مشتومری عه‌قلانی دهره‌خسینیت، نه‌وه‌ک له هزه نه‌بستراکه‌په‌یدا. وانا دیوکراسی لای (پوپه‌ر) ئامرازه نه‌وه‌ک ئامانج، ئامرازیک که له سایه‌یدا ریفرمی هه‌میشه‌ی له پیناوی چاره‌سهرکردنی کیشه‌و گرفته باوه‌کان نه‌نجام ده‌دیت (به‌رنجی، ئازاد، ۸۷). هه‌ر نه‌وه‌ش جه‌وه‌ری گورانی سیاسیه له دیدی (پوپه‌ر) دا، نه‌نجامدانی ریفرمی هه‌میشه‌ی یو پرکرده‌وه‌ی نه‌و که‌لین و خه‌وشانه‌ی به‌به‌ردم‌ومی به‌ه‌وی کاری مرفه‌وه سهره‌له‌ده‌ن، زامی به‌دیه‌ننای کومه‌لگه‌ی کراوه‌و خویاریزی له داشکانه‌وه به‌ردم داخرا و توتالیتاریت که به به‌ردم‌ومی هه‌ره‌شه له ژپان و ئازادی کومه‌لگه‌ ده‌کن. یو نه‌م‌ش به‌هیزکردنی (کومه‌لگه‌ی مده‌نی) و دامه‌زاندنی (ده‌زگاو ریخخراوه کومه‌لایه‌تیه‌کان) له پیناوی پاراستنی خه‌لک له سته‌می بازارو هه‌پوونی ده‌ولت یو ریگرتن له سهره‌پویه‌کانی ئابوری ئازاد به‌گرنگ ده‌زانی (به‌رنجی، ئازاد، ۱۱۵). به‌لام نه‌م ره‌لوی ده‌ولت و ده‌ستپه‌ردانی له ژپانی ئابوری کومه‌لگه‌دا لای (پوپه‌ر) سنوردارو نایت زیان به‌ئزادی بازار به‌په‌نیت (پولادی، کمال، ۱۶۸)، له‌م باره‌په‌وه ده‌لپت: "من به‌رگری له ئازادی تاکه‌که‌سی ده‌کم و رقم له سته‌می ده‌ولت و لوتبه‌ری ده‌سه‌لاته کارگیریه‌کانه، به‌لام به‌داخه‌وه، که ده‌ولت ویرای خراپه‌کی، پیناویستیه‌که ده‌ن هه‌ن و بن ده‌ولت‌تیش شتیک نه‌شیاوه. نه‌وی پیوسته هه‌ول و کوشه یو کومه‌لگه‌په‌کی عه‌قلانیت، کومه‌لگه‌په‌کی تپیدا به‌شپه‌ویه‌کی عه‌قلانیت ناکوکه‌کان چاره‌سهر بکرن، هه‌میشه کومه‌لگه‌په‌کی هه‌یه له کومه‌لگای نیستا عه‌قلانیت، هه‌ر بویه ده‌پت هه‌ولی به‌ده‌ستپنای بدیت" (به‌رنجی، ئازاد، ۱۲۶). به‌گوریه‌ی نه‌وه باسکرا، (پوپه‌ر) گه‌شته‌که‌ی له باری زانستدا ده‌ستپکرده‌وه له باری سیاسه‌تدا دریزی پیناوه، دوزینه‌وی کیلی که‌شه‌ی زانست و گورانه زانسته‌کان لای (پوپه‌ر) هزری نه‌وی دهرباری دوزینه‌وی کودی گورانی سیاسی و شینوای به‌دیه‌ننای گورانه سیاسیه‌کان باره‌یناوه. پی‌شکه‌وتنی زانست به‌پروای (پوپه‌ر) دهره‌نجامی هه‌لو هه‌ولان یو چاره‌سهرکردنی هه‌له به‌دیه‌توه لیره‌شوه به‌پروای نه‌و له پاتایی سیاسه‌تیشدا گوران له میانه‌ی دهرخستنی هه‌لو هه‌ولان یو چاره‌سهرکردنی به‌دیت. هه‌ر له‌سهر نه‌م بنه‌مایه‌ش (پوپه‌ر) کومه‌لگه‌په‌کی که دهره‌فتی

داده‌نیت (پوپر، کارل، ۵۱۸). واتا به بروای (پوپر) گوران له میژوودا ملکه‌چی یاسای ناچاری نیه، به‌لکو دره‌نجامی هه‌ولی مروهه بو چارمه‌رکردنی گرفته‌کان، میژوو خوی له خویدا هیچ نامانجیکی نیه، به‌لکو کاره‌کانی مروف تهو نامانجا به میژوو ده‌بخشن (به‌رنجی، نازاد، ۶۵).

لێزەشەو (پۆپەر) لە بری پێیازی میژوو و گەری، پێی لەسەر چەمکی ئەندازیاری کۆمەڵایەتی دادەگرێت، ئەمەش لەو پوانگەیە کە ئەندازیاری کۆمەڵایەتی (Social Engineer) گرنکی بە پۆلی مەزۆف دەدات و برۆی وایە مەزۆف بەسەر چارەنوسی خۆیدا زۆر و دەتوانێت بەگوێزەکانمانەکانی کاریگەری لەسەر میژوو دابنێت یان بیکۆرێت (پۆپەر، کارل، کۆمەڵگەی کراوو دوژمنەکانی، ۵۲). مانای (ئەندازیاری کۆمەڵایەتی)ش لە دیدی پۆپەردا، کە بنەمای سەرەکی تیروانی ئەو بۆگۆرانی سیاسی پێکدەهێنێت، هەول و تەقەلای مەزۆفە بۆ گۆرینی بارودۆخی ژیان لە مێنەی چارەسەرکردنی گرتە پۆزێتیەکاندا. بەپێچەوانەی پێیازی میژوو و گەری کە جەخت لەسەر گۆرانی میژوو دەکاتەو بەپێی یاسایەکی ناچاری لە دەروەدی ویستی مەزۆف، ئەندازیاری کۆمەڵایەتی، ویستی مەزۆف لە گۆرانی میژوودا بە جەوهەری و گرنک لە قەڵەمدەدات، و ئاگۆرانی میژوو لە خووەی و بە گوێزە یاسایەکی نەگۆرێ، بەلکو مەزۆف بە ویستی خۆی ئەو گۆرێ بە دیدنیی (پۆپەر، کارل، کۆمەڵگەی کراوو دوژمنەکانی، ۳۶۰).

(پۆيەر) پەرخەنە لە ئەندازىياري كۆمەلەيەتي يۆتويياني دەگريته‌وه‌و پوانگەيەي كە ئەم شينوازي ئەندازياري، خوازياري ئەوەيە بەر لە دەستبەردن بۆ ھەر چەشنە ھەنگاويكي كەدەي، لە پيشدا ئامانجە سياسيە كوتايەكە كە ھەمان دەولەتي ئايدايالي يان نمونەيەيە ديارى بکات، بە گوزيەي ئەم شينوازي ئەندازياري، تەنھا کاتيک كە لانیکەم ھيلە گشتيەکانى ئامانجى كوتايى کيشراييت و گەلانی ئەو كۆمەلگەيەمان لە بەردەستدا بێت كە ئامانجانە، دەتوانين باشترين ئامرازەکانى گەيشتن بەو ئامانجە ھەلبەسەنگينين و نەخشەيەك بۆ ھەنگاوە کردەيەکانمان ئامادە بکەين (پۆيەر، کارل، كۆمەلگەي کرارو دوزمنەکانى، ۳۶۱). ئەمەش لەگەل بۆچوونى سەرەكى (پۆيەر) دەربارى گوزاني ھەنگاو بە ھەنگاو ھەولدان بۆ چارەسەرکردنى ھەلەو گيروگرفتەکان ناکۆکە ھەرەو كۆ لە بۆچوونە ميتۆديەکانيدا دەربارى گەشەي زانست ئامازەي پيندەدا. بە بزاوى (پۆيەر) گوزان و پيشکەوتن لە ميانەي ھەولدان بۆ چارەسەرى کيشەگەلى ديارىکرارو فزيون لەو ھەلەنەي كە لەو پڕۆسەيەدا پروودەدەن بەديديت، واتە لە برى ويناکردنى ئامانجىكى ئامادەکراو لە داھاتودا، ھەولبەدين دان بە ھەلەکانماندا بئين و پەرخەنيان لىبەگزين بەم شيوەيش ھەميشە لە گوزان و پيشکەوتندا دەبين (بوير/کارل، عەم المذەب التارىخي، 1959، 111). بە بزاوى (پۆيەر) ئەندازياري ھەنگاو بە ھەنگاو، ئەگەر بخوازيت ميتۆدى زانستە لە لىنکولن، كۆمەلگەو سياسيەدا بەکاربات،

دەنوسیت: "شۆرشى سەدى حەقدە لە بەریتانیا بە دیکتاتوریتى کرۆمویل کۆتایى هات، شۆرشى فەرەنسا دیکتاتوریتى رۆبیسیر و ناپلیۆن لیکەوتەووە شۆرشى روسیا دیکتاتوریتى ستالینى بەرەم هینا" (پۆیەر، کارل، ۱۴۳). لە بەرامبەردا پەشتگیری گۆرانی ئاشتیخوازانە دەکات، بەو پێیەى هەروەکو خۆی دەنوسیت: "گۆرانی ئاشتیخوازانە هەلمان بۆ دەرخسینیت چاودیزی ئاکامی خراپی کارەگمان یین و گەر ئاکامەکان خراپ بوون، بە پێی کات یانگۆرین. بەم جۆرە گۆرانیکارە ئاشتیخوازانەکان دۆخیک دەهینە ئاراوێ کە تیایدا رەخنەى ئاشکرا لە بارودۆخە کۆمەڵایەتییە باوەکان بە توندوتیژی سەرکۆت ناکریت و چوارچێوەیەک دەخولقین کە زەمینی بۆ ریفۆرمەکانی داهاوو خوێشەدەکات" (بەرزنجی، ئازاد، ۱۴۴).

پێشمەرچى بەدییەننى ئاشتیانەش لە دیدی (پۆیەر) دا هەبوونی رەخنەى بەردەوامووە ئەو کۆمەڵەگەیش دەرفەتی وەها دۆخیک دەرخسینیت کۆمەڵەگەى کراوێه. کۆمەڵەگەى کراوێه بە پێناسەى پۆیەر کۆمەڵەگەى کە تیایدا سیاسەتەکانى دەولەت بە پێی رەخنەلیکرتنى بەردەوام راست دەکرێنەووە دەگۆرین. گۆرانییش لە سیاسەتدا هەروەکو (پۆیەر) دەلێت "پنویستی بە گۆرینی تاقی دەسلەتدار هەیه"، لێرەشەو بە گۆرێرى (پۆیەر) بوونی ئۆپۆزیسیۆنى کارو رێکخراو ئەگەرى گۆرانی ئاشتیخوازانەى دەسلەت لە گروپیکەو بۆ گروپیکى ترو هاتەئەدى کۆمەڵەگەى کراوێه فەرەم دەکات (بەرزنجی، ئازاد، ۷۵)، ئەگەرى بەدییەننى وەها کۆمەڵەگەى کیش لە دیدی (پۆیەر) دا تەنها بە قبۆلکردنى پەرسنپى لیبۆردەى مەیسەر دەیت، ئەو پێی وایە کاتیک لایەنەکان توندوتیژی رەتدەکەنەووە پەرسنپى گەتوگۆ پیاو دەکەن، لیبۆردن دەیتە بونادیکى زەینى و ئەو دەمەش عەقڵ دوور لە توندوتیژی و بە پەڕەوێکردن لە بنەمای رەخنەگرتن لە خۆ و لۆتێرچ لە بوارى زانست یان لە بوارە کۆمەڵایەتى و سیاسەتدا هەولێ گۆرین دەدات (بەرزنجی، ئازاد، ۱۴). بەم پێیەش (پۆیەر) لە بوارى هزرى سیاسیداو لە روانگەیکى زانستى و فەلسەفەو بەرگرى لە (لیبەریزم) و دیوکراسى دەکات و لە رێى پرواى بە پەرسنپى نادلنیایى (Uncertainty)، لە فەلسەفەو فیزیادا جەخت لە ئازادبوونی مێژوو لە کۆتێ یاساو مەحالبونى پێشینیکردنى ئایندە دەکاتەو (بەرزنجی، ئازاد، ۴۰).

دەرئەنجامى هەموو ئەوێ سەبارەت بە روانگەى (کارل پۆیەر) بۆ گۆرانی سیاسى خستەئەرۆو، دەرکەوت کە (پۆیەر) پەشتگیری گۆرانی هەندەکی و هەنگاو بە هەنگاو دەکات و دژی گۆرانی شۆرشگێرى و یۆتۆپیایە. (پۆیەر) وەکو هزرەمەندیکى (لیبەریزم) بەرگرى لە ئازادى مەزوف دەکات و ئازادى بە باوەخدارترین بەهای مەزوف وەسفدەکات، کە ناکریت لە ژیر هێچ ناویکدا و بە پاساوى هێچ بارودۆخیک پێشیل بکریت، لێرەشەو گۆرانی رێشەبى و شۆرشگێرى کە زیاتر پەشت بە توندوتیژی دەبەستیت لای (پۆیەر) لەناوێرى ئازادىو دەرگا بۆ تۆتالیتاریەت و سەتەمکاری دەکاتەو، هەر بۆیە رەتدەکاتەووە رەخنەى لێدەگریت. بە بروای ئەو لە گۆرانی هەنگاو بە هەنگاودا سیاسەتەدار لە میانەى چاککردنى هەلەو کەموکۆریەکان بە بەردەوامى سەرقالی گۆران دەیت و لەم دۆخەشدا هێچ یۆتۆپیایەک بۆ داهاوو لە ئارادا نیە کە ئیستە لە پێناویدا بکریتە قوربانى، بەلکو گۆرانی بەردەوامى دەزگاو دامەزراوەکان دەیتە خەسلەتى سەرەکی سیستى سیاسى و بەمەش چەقەبەستوونى لە ئارادا ناییت و پاساوى گۆرینی رێشەبى بوونی ناییت. ئەم هزرە کۆمەڵناسەى (پۆیەر) لە روانینی ئەو دەربارەى فەلسەفەى زانست و شیوازی گۆران و گەشەى زانستە سەروشتیەکان پەرەى سەندووە بروای ئەو بە گەشەى زانست لە میانەى هەولێدان و هەلە بۆ بوارى کۆمەڵناسى گواستراوێهەو لە رێیەووە گۆرانی سیاسى رافەو شى دەکاتەو، کە پێی وایە لە میانەى هەولێدان بۆ چارەسەکردنى کیشە هەنووکەییەکان بەرجەستە دەیت. بە

تایبەتى بەرجەستە دەیت، بەرگرى لە ئەندازىبارى هەندەکی یان هەنگاو بە هەنگاو دەکات، ئەمەش لەسەر ئەو بروایەى کە ئەندازىبارى هەنگاو بە هەنگاو کار لەسەر بارودۆخى باو دەکات و هێچ فالیک بۆ داهاوو ناکریتەووە بارودۆخى پێویست لە روى ئەزموونەووە لەبەرچاو دەگریت.

مانای گۆرانی سیاسیش لە دیدی (پۆیەر) دا لە ئەندازىبارى هەندەکی و هەنگاو بە هەنگاودا بەرجەستە دەیت، بە بەردەوامى جەخت لەسەر ئەو دەکاتەو کە لە برى هەولێدان بۆ بەدییەننى بەهەشتیک لە داهاوودا پێویستە کار لەسەر دۆخى هەنوکهى بکریت و لەبرى کارکردن بۆ گۆرینی سەرچەم کۆمەڵەگە کار بۆ گۆرینی هەندى لە بەشەکانى بکریت. بە بروای (پۆیەر)، شۆرشگێران و ئەو کەسانەى باوەریان بە یۆتۆپیای هەیه بە هەندى ئالوگۆر رازى نابن و خوازبارى گۆرینی سەرچەم کۆمەڵەگەن، وانا دەخوازن بەرلەوێ شتیک لە وردەکاریەکان بگۆرن، ئالوگۆر لە سەرچەم سیستەدا پێکەین، ئەم کارەش کارەساتبارەو نەهەمەتى بۆ مەزوف دەهینیت (بۆیەر، کارل، عەم المذهب التاریخی، ۹۰). (پۆیەر) بەلگە دینیتەووە کە لە ئەندازىبارى یۆتۆپیایى و گشتخوازدا کاتى شۆرشگێران بۆ رزگارکردنى بەرنامە شۆرشگێرى یۆتۆپیایەکانى خۆیان تەواوى دەسلەت دەخەنە دەستى خۆیانەو، بۆ پاراستنى ئەو دەسلەتە دەست بە هەندى کارى پەلە یان بەرنامەریژی نەوێکراو دەکەن. بەجۆرە ئەندازىبارى کۆمەڵایەتى یۆتۆپیای دەیتە مایەى دژایتیکردنى ئامانجەکانى خۆى (بۆیەر، کارل، عەم المذهب التاریخی، ۷۰). بەم شێوەیەش بە بروای (پۆیەر) ئەندازىبارى کۆمەڵایەتى گشتخواز یان یۆتۆپیای هەمیشە بەرەو توندوتیژی و سەتەمکاری هەنگاو هەلەدەگریت و شۆرشگێران بە ناچارى لە پێناو بەدییەننى ئامانجە یۆتۆپیەکیاندا پەنا بۆ دەستبەسەرکرتنى دەسلەت و چرکەدەوێ دەدەن، ئەمەش سەرەنجام بەرەو داخراو دەروات. بەم جۆرەش لە دیدی (پۆیەر) دا بۆ خۆلادان لەم مەترسینە جگە لە هەول و هەنگاوى هیدى و هیور کە بە گشتى ئالوگۆرى سەرەکی و بنەرەتى لێدەکەوێتەو هێچ رێکەچارەیکى تر لە بەردەستدا نیە، تاکە رێکەى گۆرانی سیاسى پەنایردە بۆ ریفۆرمی هەندەکی و بەدییەننى گۆران بە شیوازی هیدى و هیور لە دامەزراوەکاندا (بۆیەر/کارل، عەم المذهب التاریخی، ۹۱). بە بروای (پۆیەر) سیاسەتەدار پێویستە لە برى هەولێدان بۆ بەدییەننى بەها بالاو ئایدیالیەکان لە داهاوودا وەکو بەختەوێرى مەزوف و شتى لەمجۆرە، هەولێ خۆى لە پێناو تیکۆشان دژی خراپەو ئافاتەکانى بەرەتەسک بکاتەو (پۆیەر/کارل، کۆمەڵەگەى کراوێه دۆزەمەکانى، ۵۱۳)، لەم بارەوێ دەلێت: "ئەو کەسەى کار لەسەر ئەندازىبارى لەسەرخۆ یان بەرەبەرە دەکات، شیوازییک هەلەدەگریت بۆ گەران و بەرەبەرەکانى لەگەڵ گەورەترین و خێراترین خراپەکان کە یەخەى کۆمەڵەگەیان گرتووە، نەوێک گەران و بەرەبەرەکانى لە پێکەى گەورەترین خێرى کۆتایى بۆ ئەو" (پۆیەر، کارل، ۳۶۲).

بە باشتەر دانانى گۆرانی هەنگاو بە هەنگاویش بە بروای (پۆیەر) بۆ ئەو دەگەریتەووە، کە لەم شیوازی گۆرانددا سیاسەتەداران لە ئەنجامى تاقیکردنەوێ بەردەوام و هەولێدان بۆ باشتەکردنى دامەزراوەکان هەلەکانى خۆیان دەیین و لە رێکەى چاککردنى هەلەکانیان بارودۆخەکان بەرەو باشتەر دەگۆرن بەقێ ئەوێ هێچ زانیکی گەورە بگەینەو وەکو ئەوێ لە گۆرانی یۆتۆپیایدا روودەدات (پۆیەر، کارل، ۳۶۹). هەر لەم روانگەییەشەو (پۆیەر) هەموو شیوازیکی گۆرانی شۆرشگێرى و یۆتۆپی رەتدەکاتەو، چونکە بە بروای ئەو گۆرانی توندوتیژانەو شۆرشگێرانە بە زۆرى بە ئاراستەى دیکتاتۆرى و سەتەمکاریدا دەشکیتەو. لەم رووێ پۆیەر ئاماژە بەو دەدات کە بەشینکی زۆرى گۆرانە شۆرشگێریەکان لە جیهاندا بەرەو دیکتاتۆریەت و تاکرەوێ وەرچەرخاون، بە نمونە باس لە شۆرشەکانى بەریتانیاو فەرەنساو روسیا دەکات و

كۆمەلگەنى كۆمۇنىستى (ماركس) و كۆمارى (ئەفلاتون) دىنىيەتە ۋە رەخنەيان لىدەگىرىت.

سەرچاۋەكان

يەكەم: كىتەپ كوردى و بە كوردى كراۋەكان

بەرزىخى، ئازاد (۲۰۰۸). ماركۇزۇ پۇيەر. چاپى دوۋەم. سىلىيانى. دەرگى چاپ و پەخشى سەردە.

بەشىرىيە، حسىنى (۲۰۰۹). مېژوۋى بىرى سىياسى سەدەى يىستىم (بىرى (لىبىرالىزم) و كونسىرۋاتىزم). ۋەرگىرئان/ ناسر ئىبراھىم زادە. ھەۋلىز. دەرگى چاپ و بىلاۋكردنەۋى موكرىيانى.

بەشىرىيە، حسىنى. دىموكراسى بۇ ھەموان. ۋەرگىرئان/ حوسىن محمد زادە. ھەۋلىز. دەرگى چاپ و بىلاۋكردنەۋى موكرىيانى.

پولادى، كەمال (۲۰۱۹). مېژوۋى بىروپاۋەرى سىياسى لە خۇرئالو (بەرگى سىنەم). ۋەرگىرئان/ يوسف ەلى پور. سىلىيانى. خانەى چاپ و پەخشى رېئنا.

سەلاخى، مەلەك يەحيا (۲۰۰۸). ھزرە سىياسىيەكانى رۇئالو لە سەدەى يىستەمدا. ۋەرگىرئان/ ھىوا مەجىد. ھەۋلىز. دەرگى چاپ و بىلاۋكردنەۋى موكرىيانى.

فىنسىنت، ئەندرو (۲۰۰۷). ئايدۇلۇژيا مۇدىرنە سىياسىيەكان. ۋەرگىرئان/ ھىوا مەجىد. ھەۋلىز. دەرگى چاپ و بىلاۋكردنەۋى موكرىيانى.

كارل پۇيەر، كارل (۲۰۰۶). كۆمەلگەى كراۋە دوژمنەۋەكانى (بەرگى يەكەم). ۋەرگىرئان/ ئىدىرىس شىخ شەرەفى. ھەۋلىز. دەرگى چاپ و بىلاۋكردنەۋى موكرىيانى.

گىدنس، ئەنتونى (۲۰۱۰). لە ئىۋان راست و چەپدا. ۋەرگىرئان/ خەسرەۋ مىراۋەدى. سىلىيانى. چاپخانەى رەنج.

ئۇدارد، كاترىن (۲۰۱۸). (لىبىرالىزم) و (نېۋىلىرالىزم). ۋەرگىرئان/ ھاۋار مەمەد، بابان ئەنۋەر، ئارام مەحمۇد. سىلىيانى. دەرگى ئايدىا بۇ فېكرو لىكۋىلنەۋە.

ئەلىكساندەر دۇگىن، ئەلىكساندەر (۲۰۱۷). تىۋرى چۈرەمى سىياسەت. ۋەرگىرئان/ وريا غەفورى. سىلىيانى. دەرگى ئايدىا بۇ فېكرو لىكۋىلنەۋە.

دوۋەم: كىتەپ ەرىنى بە ەرىنى كراۋەكان

ئىبراھىم/ موسى (2011). الفكر السياسي الحديث والمعاصر. بيروت. دار المنهل اللبناني. بوبر، كارل (1959). عقم مذهب التاريخي (دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية). ترجمة/ عبدالحمد صبرة. الاسكندرية. دار المعارف.

بوبر، كارل (2001). اسطورة الاطوار (في الدفاع عن العلم والعقلانية). ترجمة/ أزد بيني طريق الحولي. الكويت. مطابع السياسية.

توشار، جان (2010). تأريخ الأفكار السياسية (الاشتراكية-الليبرالية-القومية-السلفية). ترجمة/ د. ناجي الدراوشة. دمشق. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.

توشار، جان (2010). تأريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار). ترجمة/ د. ناجي الدراوشة. دمشق. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.

الجبالى، صقر و اخرون (2014). قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

ستيوارت ميل، جون (1996). أسس الليبرالية السياسية. ترجمة/ إمام عبدالفتاح إمام، ميشيل متياس. القاهرة. مكتبة مدبولي.

كيلاني، أمال (2010). ألف باء الليبرالية. القاهرة. الهيئة المصرية للكتاب.

گۆيرەى ھەموو ئەمانەش، (پۇيەر) ھەرچەندە ھزرمەندىكى ھاۋچەرخەۋ لە سەردەمى (نېۋىلىرالىزم)دا دەرژى، بەلام زىياتر لەگەل بەھاكانى (لىبىرالىزمى نوئى) گونجاۋە پىشتكىرى لە دەستىۋەردانى دەۋلەت لە پىناۋى بەدىيەتئانى بەختەۋەرى مۇۋىدا دەكات و ھاۋشىۋەى (جون ستىۋارت ميل) و ئەۋانېتر، رۇئى دەۋلەت لە بەدىيەتئانى داپەرۋەرى كۆمەلەيەتى بەرز دەرختىئەت. (پۇيەر) بە پىچەۋانەى (نېۋىلىرالىزم) پىۋانېيە دىموكراسى زىان بە ئازادى تاكەكەس بگەيەنېت، بەلكو بە پىچەۋانەۋە جەخت لەسەر ئەۋە دەكاتەۋە كە تەنھا لە كۆمەلگە دىموكراسىيەكاندا، ئازادى مۇۋى بەدىيەت و داپەرۋەرى كۆمەلەيەتى پايەدار دەيەت، لەم رۋەشەۋە بە داکۇكارى لىبرال دىموكراسى دادەنرېت كە (لىبىرالىزمى نوئى) جەختى لەسەر دەكرەۋە.

ئەنجام

لە كۇتايى ئەم توتىنەۋەيە گەيشتىنە ئەم ئەنجامەنى خوارەۋە:

1. ھزرى (لىبىرالىزم) بە شىۋەيەكى گىشتى پىشتكىرى گۇرئانى سىياسى دەكات و دژى چەقبەستۋىي و ناۋەندچىتى و سەرچاۋەگرتتى دەسلەتە لە ھزرە ئەبستراكت و بائىژۋىيەكانەۋە ەقۇل و كەدەۋى مۇۋى بە سەرچاۋەى دەسلەت دەزائېت.

2. بىرمەندە (لىبرالەكان) تىروانىنى جىاۋازيان بۇ گۇرئانى سىياسى ھەيەۋ بۇچوۋىيان بە گۆيرەى قۇناغە جىاۋازەكانى ئەۋ ھزرە دەگۇرېت.

3. (لىبىرالىزمى كلاسسىك) پىشتكىرى گۇرئانى شۇرېشكىرئانە دەكات و ئازادى تاكەكەس بە بىنەماى دەۋلەت لە قەلمەدەدات، لەم پىناۋەشدا دژى دەستىۋەردانى دەۋلەتە لە ژيانى ئابورى تاكەكەسداۋ لىزەشەۋە بەرپاكردى شۇرېش و ئەنجامەدى گۇرئانى شۇرېشكىرئانە پاساۋ دەدات.

4. (لىبىرالىزمى نوئى) لەگەل گۇرئانى رېفۇرئوخۋازانەدايەۋ رۇئى دەۋلەت لە باشتىكردى ژيانى مۇۋى بە گرنگ لە قەلمەدەدات، لەم پىناۋەشدا دژى گۇرئانى شۇرېشكىرئى و توندوتىزانەيە.

5. گۇرئانى سىياسى لە ھزرى (نېۋىلىرالىزم)دا بە گۆيرەى بارودۇخى كۆمەلگە دەگۇرېت، بۇ كۆمەلگە دىموكراسىيەكان پىشتكىرى گۇرئانى رېفۇرئوخۋازانە دەكەن و بۇ كۆمەلگە نادىموكراسىيەكان ھانى گۇرئانى شۇرېشكىرئانە دەدەن.

6. (كارل پۇيەر) بەرگى لە رۋانگەكانى (لىبىرالىزمى نوئى) دەكات و رۇئى دەۋلەت لە ژيانى كۆمەلگە بە گرنگ دەزائېت، لەم رۋانگەيەشەۋە لەگەل گۇرئانى رېفۇرئوخۋازانەيە ئەۋەك گۇرئانى شۇرېشكىرئى و توندوتىزانە.

7. ھزرى (پۇيەر) بۇ گۇرئانى سىياسى لە ميانەى پىشتكىرى لە (ئەندازىارېى كۆمەلەيەتى ھەنگاۋ بە ھەنگاۋ) بەرجەستە دەيەت، كە بە گۆيرەى ئەۋ دەۋلەت لە رېگەى دەستكارىكردى دەمەزراۋەكان بە بەردەۋامى ھەلەۋ كەمۇكرىيەكانيان چارەسەر دەكات و بەمەش گۇرئان ھەمىشە بوۋى دەيەت.

8. بە برواى (پۇيەر) ئەندازىارېى ھەنگاۋ بە ھەنگاۋ، گۇرئانى ھەندەكى و بەردەۋام بەدىيەتئەت و لەگەلئىشىدا سەقامگىرى و ئاسايشى كۆمەلگەۋ ئازادى تاك پارىزراۋ دەيەت، بە پىچەۋانەى (ئەندازىارېى گىشتكىر يان بۇتۇپى) كە بە برواى ئەۋ وىرانكەرەۋ دەرتەنجامى ترىسناك و مەترىسدارى لىدەكەۋىتەۋە.

9. (پۇيەر) بە ھەمان شىۋە، دژى رۋانگەى مېژوۋگەرايىە كە بانگەشەى گۇرئانى شۇرېشكىرئانە دەكەن و لەسەر بىنەماى ھزرىكى ئەبستراكت بەلئىنى بەدىيەتئانى بەھەشتىكى ئايدىيالى لە داھاتوۋدا دەدەن، لەم پىناۋەشدا (پۇيەر) ئىۋوۋە بە

مارشال، جوردون (2001). موسوعة علم الاجتماع (المجلد الثالث). ترجمة/ أحمد زايد وآخرون. القاهرة. المشروع القومي للترجمة.
منصور، أشرف (2008). الليبرالية الجديدة (جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية). القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سنيهم: كتيبه ئينكلينيهكان

Cahoone, Lawrence. (2014). The Modern Political Tradition: "Hobbes to Habermas". Virginia. The Great Courses.
Gaus, Gerald (2000). political concepts and political theories. Colorado. westview press oxford.
Sargent, Lyman Tower. (2009). Contemporary Political Ideologies (a comparative analysis). Fourteen Edition. Wasdwith Cengage Learning.

جوارهم: سهرچاوه ئه لكترونه كان

سويل، إيفانز (24 يوليو 2016). النيوليبرالية: الأيديولوجيا، السياسات، والآثار الاجتماعية. ترجمة/ خبيب زهير: <https://nthar.net/neoliberalism>
مارتينز، إليزابيث - أرنولد، غارسيا (20 أبريل 2012). ماهي النيوليبرالية؟ تعريف موجز موجه للنشطاء. ترجمة/ عبدالكريم اوججا: <https://attacmaroc.org/%D9%85%D8%A7->

ISSN 2411-7757



مجلة جامعة التنمية البشرية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها جامعة التنمية البشرية

المجلد (٧) العدد (٢) حزيران (٢٠٢١)

Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Development

Vol.7

No.2

June

2021